جامعة محمد بوضياف بالمسيلة



كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم :العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الرقم التسلسلي :......................

رقم التسجيل : M.SP/09/2012

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص : دراسات سياسية مقارنة

العنـــوان :

السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا بعد الحرب الباردة

دراسة من منظور الاقتصاد السياسي.

إعداد الطالبة :

فريـــدة العلمــــي

تاريخ المناقشة : **19 ماي 2015**

أمام لجنة المناقشة المكونة من السادة :

سليمان ملوكي	(الرتبة) أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	رئيسا.
محمد شاعة	(الرتبة) أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	مقررا ومشرفا
عمرمرزوقي	(الرتبة) أستاذ محاضر أ	جامعة باتنـــة	ممتحنا
نور الدين دخان	(الرتبة) أستاذ محاضر أ	جامعة المسيلة	ممتحنا.
عزوزغربي	(الرتبة) أستاذ محاضر ب	جامعة المسيلة	ممتحنا.

السنة الجامعية 2014 / 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى:

{يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ}

صدق الله العظيم.

سورة المجادلة الآية 11.

إهـــــــــداء

أهدي هذا العمل إلى :

الغالية التي رحلت العام الماضي ومازال ألم فراقها في فؤادي،

أمي العزيزة تغمدها الله برحمته الواسعة.

إلى والدي أطال الله في عمره.

إلى الذي لا تكفي الكلمات لشكره، إلى الذي أعاد في الأمل وأرجعني إلى طريق العلم ، وعلمني كيف أتحدى الصعاب والعراقيل .

زوجي عبد الغاني.

إلى أولادي.

إلى صديقاتي: ساميــة ، مونيــة ، وسـام.

شكـــر وتقديـــر

ولأنه من شكر الناس شكر الله.

أتقدم بالشكر الجزيل للدكتور محمد شاعة الذي قبل الإشراف على المذكرة وقام بتوجيهي أحسن توجيه وأمدني بكل ما أحتاجه من معلومات لإتمام هذا العمل.

كما أتوجه بالشكر إلى جميع أساتذتي بقسم الماجستير وعلى رأسهم الدكتور نور الدين دخان، وكل من الأساتذة الأفاضل: د/سليمان ملوكي ، د/فاطمة بودرهم، د/عبد الله هوادف على كل ما قدموه لنا.

وأتوجه بالشكر إلى الأسرة الجامعية بجامعة المسيلة وعلى الخصوص قسم العلوم السياسية.

خطة الدراسة

مقدمــــــــــــة

الفصـل الأول: السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة.

مضامين السياسة الخارجية الصينية ما بعد الحرب الباردة. **المبحث الأول:**

المطلب الأول: خلفية تاريخية وفكرية للسياسة الخارجية الصينية.

المطلب الثاني: البيئة الدولية وتأثيرها على السياسة الخارجية الصينية (المحددات الخارجية).

المبحث الثاني: صنع السياسة الخارجية الصينية: الهيكل والمحددات الداخلية.

المطلب الأول: نمط التفاعلات بين الوحدات القـرارية.

المطلب الثاني: المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية .

المبحث الثالث: أهمية مقترب الاقتصاد السياسي في تفسير السياسة الخارجية .

المطلب الأول: تعليل نشأة الاقتصاد السياسي.

.المطلب الثاني: ماهية الاقتصاد السياسي الدولي وتطوره

المطلب الثالث: الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية.

الفصـل الثـــاني: الاقتصـــاد السيـــاسي للصيـن في إفريقيـــا.

المبحث الأول: صعود القطب الصيني.

المطلب الأول :دور الإصلاحات الاقتصادية.

المطلب الثاني : مؤشرات الصعود الصيني.

المبحث الثاني:إفريقيا في التصور الاستراتيجي للسياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول:تطور العلاقات الصينية الإفريقية.

المطلب الثاني:دوافع الانفتاح الإفريقي على الصين.

المبحث الثالث: أهداف السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا وآلياتها.

المطلب الأول:أهداف السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا.

المطلب الثاني: الآليات المستخدمة.

المطلب الثالث: قراءة تحليلية في تفاعل الاقتصاد والسياسة في السياسة الإفريقية للصين.

الفصل الثالث: نتائج وتحديات السياسة الخارجية للصين في إفريقيا.

المبحث الأول: مخرجات السياسة الصينية في إفريقيا.

المطلب الأول: التداعيات الإيجابية على التنمية الإفريقية.

المطلب الثاني: الانتقاد الغربي للدور الصيني في إفريقيا.

المبحث الثاني: التحديات الداخلية التي تواجه السياسة الإفريقية للصين.

المطلب الأول:غياب إستراتيجية كبرى.

المطلب الثاني:القصور في إدارة الحكومة للعلاقات الاقتصادية والصراعات البيروقراطية الداخلية.

المطلب الثالث:انتشار الفاعلين التجاريين.

المبحث الثالث:الصين و المنافسة الدولية في إفريقيا: تحديات وآفاق.

المطلب الأول:التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا.

المطلب الثاني: التنافس الصيني الفرنسي على إفريقيا.

المطلب الثالث: التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية للصين في إفريقيا.

الخاتمـــــة.


مقدمة

شهدت الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة تحولات هامة حيث دخلت العلاقات الدولية في مرحلة من الترابط والتداخل والتفاعل بين الدول على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، كما أسست لانطلاق مرحلة تاريخية جديدة، فأسقطت رؤى، وظهرت بدائل عنها، ونشأت علاقات دولية تحكمت في نشأتها مصالح من نوع آخر.

وبناءا على هذه المعطيات الدولية ، والمفاهيم التي ظهرت لأول مرة في العلاقات الدولية عرفت السياسة الخارجية تطورات جديدة هي الأخرى من مجرد ظاهرة بسيطة مرتبطة بقضايا الأمن إلى ظاهرة متعددة الأبعاد تتعلق بشتى المجالات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للدول. كما تأثرت دراسة السياسة الخارجية ولا تزال بالمتغيرات التي تحدث في السياسات الدولية بصورة عامة ، وتتسم البيئة العالمية التي تحيا في إطارها بالتغيير الذي لم يسبق له مثيل ، حيث تشهد العلاقات السياسية الدولية العديد من التحولات التي تحدث بمعدلات سريعة.

هذه الأوضاع وأخرى أثرت وبشكل كبير على التوجهات الكبرى للسياسات الخارجية للدول، والصين من بين هاته الدول، فهي الأخرى خرجت من الحرب الباردة لتواجه الانفتاح والعولمة، وأصبحت الصين تبدي اهتماما متزايدا بدعم اقتصادها وحل مشاكلها الإقليمية والانفتاح في المجالين الدبلوماسي والاقتصادي على مختلف الدول في العالم وتوجهت أنظارها بسرعة نحو القارة الإفريقية.

وتمتلك الصين أكثر من نصف قرن من التفاعل مع إفريقيا، وتقدم العلاقة مع القارة السمراء نموذجا فريدا لنمو القوة الصينية على المسرح العالمي واتساع نطاق نفوذها. وقد شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة انبعاثا حقيقيا للعلاقات الصينية الإفريقية.

وقد قامت العلاقات الصينية الإفريقية على أسس سياسية واقتصادية أوسع وأعمق من المفهوم الضيق للاستحواذ الصيني على الموارد خاصة في ظل تداخل عوامل داخلية وخارجية صينية كان لها دور في تشكيل السياسة المتبعة تجاه إفريقيا اعتمادا على الحاجات والمتطلبات التي تقتضيها هذه العلاقة في كل مرحلة من المراحل.

وقد طورت الصين من أساليب تواجدها بإفريقيا إن لم نقل تغلغلها وكانت لها إستراتيجيتها في القارة، حملت هذه الإستراتيجية صبغة الاقتصاد بقوة وطبعتها بعلاقات دبلوماسية متطورة ، و تخللتها اهتمامات بالجانب الثقافي والاجتماعي . بمعنى أنها إستراتيجية شاملة ومتميزة، دفعت بالأكاديميين ومراكز الأبحاث عبر العالم لطرحها بجدية للنقاش ومحاولة الاستيعاب والفهم، كما لقيت اهتماما خاصا من الأكاديميين والباحثين ووسائل الإعلام الغربية بشكل خاص، وطرحت بشكل جدي لكون الوتيرة المتسارعة التي تعاملت بها الصين مع إفريقيا والنتائج المحققة على أرض الواقع، وغيرها من الأسباب كانت دافعا للقلق بشأن هذا الموضوع. ولقد حملت فترة ما بعد الحرب الباردة تغييرات كبيرة على مستوى دولة الصين حيث برزت كقوة اقتصادية لها وزنها، كما شهدت سياستها

الخارجية تحولات عميقة تتماشى مع الوضع الجديد لها، هذه السياسة التي كان لها طابعها الخاص الملائم لخصوصيات الصين كدولة كانت لها حضارة عريقة ومن جهة ثانية ألزمتها التطورات الدولية لما بعد الحرب الباردة على أقلمة سياستها مع الظروف الجديدة ، ومن جهة ثانية بروز ظاهرة العولمة كان لها دور كبير في ظل المعطيات الجديدة التي فرضتها هذه الظاهرة من ضرورة فتح أسواق عالمية وتوسيع النشاط الاقتصادي وحتمية التنافس على الموارد الطبيعية خاصة الذهب الأسود (البترول) الذي أصبحت الصين من أكبر المستهلكين له في العالم .

➢ أهمية الدراسة:

إن أهمية الموضوع تكمن في كونه يسلط الضوء على السياسة الخارجية للصين كدولة تعتبر من الدول ذات الثقل والتي ينظر إليها المحللون كقوة متميزة في المستقبل وذلك تجاه قارة إفريقيا ،هذه القارة التي لها أهميتها هي الأخرى ومميزاتها في الماضي والحاضر ، وقد لقيت بعد الحرب الباردة اهتماما كبيرا من القوى الكبرى المتنافسة في العالم حول مكاسب في القارة ، وقد طورت الصين استراتيجياتها وآليات عملها في القارة حد التفوق الذي لفت الانتباه إليها بالرغم من المنافسة التي تواجهها في القارة. بالإضافة إلى أهمية الموضوع في العلاقات الدولية وخاصة منظور الاقتصاد السياسي وتفسيره للسياسة الخارجية في عالم ما بعد الحرب الباردة أين تعاظم دور القوة الاقتصادية وظهرت جليا علاقة التأثير والتأثر بين الاقتصاد وصنع القرار السياسي، وهو ما أعطى لهذا المنظور مكانته في العلاقات الدولية في هذه المرحلة.

➢ أسباب اختيار الموضوع:

أ– الأسباب العلمية: تعود الأسباب العلمية لاختيار الموضوع إلى كون السياسة الخارجية للصين في إفريقيا شغلت العديد من الباحثين والأكاديميين عبر العالم بحثاً عن أهدافها ودوافعها الحقيقية وبالتالي فقد دفعت الطالب بدوره إلى البحث عن الحقيقة في هذا الموضوع كونه يتعلق بالقارة الإفريقية .

ب– الأسباب العملية:

- تتعلق بأهمية الموضوع في حد ذاته من حيث تناوله بالدراسة للسياسة الخارجية الصينية واستراتيجياتها المختلفة في إفريقيا ، الصين هاته الدولة التي تتنامى بقوة كبيرة وتثير نقاشا واسعاً في إمكانية تبوئها لمكانة مرموقة بين الدول العظمى .
- بالإضافة إلى الأهمية الإستراتيجية للقارة الإفريقية التي توجهت إليها أنظار الدول الكبرى وصارت محل تنافس بينها .

إضافة إلى أهمية الموضوع في العلاقات الدولية ، وخاصة منظور الاقتصاد السياسي واستخدامه في تفسيرالسياسة الخارجية .

➢ إشكالية الدراسة:

نظرا لكل هذه التحولات التي شهدها النظام السياسي الاقتصادي العالمي بفعل العولمة أصبحت تتطلب تحليل الاقتصاد السياسي للفاعلين داخل النظام ، ومعرفة كيف تتم صياغة السياسة

الخارجية استجابة لهذه التطورات ، وكيف يمارس التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية تأثيره على صياغة السياسات الخارجية لهؤلاء الفاعلين ، فمع تزايد ارتباط العالم اقتصاديا ، لم يعد من الممكن فصل الاقتصادات عن السياسات ، كما كان الأمر من قبل فقد أصبح المجالان مرتبطين بصورة واضحة ، فمعظم السياسات تمثل اقتصادات ، ومعظم الاقتصادات تمثل سياسات.

وبالتالي فالسؤال الرئيسي المطروح هو كالتالي:

<u>كيف يمارس التفاعل بين العوامل السياسية والاقتصادية تأثيره على السياسة الخارجية الإفريقية للصين في المرحلة التي أعقبت الحرب الباردة؟</u>

هذه المشكلة البحثية تثير العديد من الأسئلة الفرعية تتمثل أهمها فيما يلي:

- ماهي المضامين التي شكلت السياسة الخارجية الصينية بعد الحرب الباردة ؟
- ماهو منظور الاقتصاد السياسي ؟ وماهي العلاقة بينه وبين السياسة الخارجية حتى يكون أداة في تفسيرها؟
- كيف عمل الصعود الصيني الذي لعبت فيه الإصلاحات الاقتصادية منذ عهد الرئيس دنغ الدور الرئيس في التوجه نحو إفريقيا لاستكمال أهداف القوة الاقتصادية الصينية؟ وماهي وسائلها ودوافعها؟
- كيف يفسر الاقتصاد السياسي الدولي السياسة الخارجية للصين في إفريقيـــــــا؟

مــاهي مخرجات السياسة الإفريقية للصين ؟ وماهي التحديات التي تواجهها؟

- **فرضيات الدراسة:**

حتى تسهل الإجابة على الإشكالية وإجلاء الغموض عنها تم وضع الفرضيات التالية:

الفرضية الأولى: ساهمت معطيات ما بعد الحرب الباردة في استمرارية اعتماد الصين على دبلوماسية الاقتصاد في سياستها الخارجية.

الفرضية الثانية: الصعود الاقتصادي الصيني والحفاظ عليه يتطلب التوجه نحو إفريقيا لتوفرها على المتطلبات اللازمة لتحقيق الأهداف المرجوة سواء السياسية أو الاقتصادية.

الفرضية الثالثة: خلفت السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا نتائج يميزها الصراع والتداخل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي .

➢ مناهج الدراسة:

نظرا لطبيعة الموضوع المتشابكة فإنه يستدعي توظيف منهجية متعددة:

- ➢ **منهج التحليل النسقي:** الذي يعن بتحليل النسق والكشف عن أجزائه وأنماط التفاعلات بينها،والوقوف على التغييرات التي تطرأ على هذه التفاعلات والأجزاء وآثارها على تفاعلات وأجزاء أخرى (السياسة الخارجية الصينية في ظل التغير في النسق الدولي وتأثيرات العولمة).
- ➢ **المنهج التاريخي:** الذي يمكننا من الاستعانة ببعض الوقائع التاريخية التي تساعد في توضيح الأشياء واستخراج بعض العلاقات الموجودة بين مواقف في الماضي وأخرى في الحاضر حتى نتمكن من تفسيرها. وهنا نستعمله للإحاطة تاريخيا بمرحلة ما بعد الحرب الباردة وكل ما يتعلق بالسياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا خلال هذه المرحلة.
- ➢ **المنهج الوصفي:** الوصف والتحليل ميزة أغلب الدراسات ولا استغناء لأغلبها عن الوصف فبدون الوصف لن نتمكن من بسط الحقائق وكل ما يتعلق بالدراسة قيد الملاحظة ومن

ثمة تحليلها واستخراج النتائج وتحليل كيفية فهمها. وهنا لوصف السياسة الخارجية الصينية تجاه أفريقيا وتحليلها حسب منظور الاقتصاد السياسي.

➢ **الإطار النظري للدراسة:**

تم الاعتماد على منظور الاقتصاد السياسي ومتغيراته والاقتصاد السياسي الدولي بالضرورة، بما أنه يعرض لعلاقات على المستوى الدولي ، وهذا كونه جزء من عنوان المذكرة ، وبالتالي فهو الأساس النظري الذي تقوم عليه الدراسة.

والاقتصاد السياسي هو ميدان للدراسة ، مجال من القضايا والمشاكل وطريقة للتفكير في السياسة والاقتصاد العالميين ، على حد سواء . وما يحدث في الاقتصاد الدولي نتيجة لعوامل وتأثيرات وقوى شتى ، ولكنها تضم ما يتم إنتاجه، وكيف، وطبيعة التكنولوجيا ..إلخ ، هو انعكاس للتغييرات التي تحدثها العولمة ، فالاقتصاد السياسي الدولي هو عنصر جوهري في بنية السياسة الدولية ، ومجموعة من القضايا الدولية ضمن سياق العلاقات الدولية المعولمة. كما أنه يلائم الإشكالية المطروحة ويجيب عن التساؤلات الفرعية لها بما أنه يقوم أساسا على علاقة الاقتصاد بالسياسة.

➢ الأدبيات السابقة:

- دراسة للأستاذ: Valérie Niquet بعنوان :الاستيراتيجية الإفريقية للصين **La Stratégie Africaine de La chine** منشورة في مجلة السياسة الخارجية للثلاثي الثاني لسنة 2006، عالج فيها الأبعاد السياسية الاستراتيجية للسياسة الإفريقية للصين ، والتغلغل الاقتصادي الصيني في إفريقيا ووسائله.

- **كتاب الأستاذ "كريس ألدن Chris Alden"** بعنوان: الصين في إفريقيا China in Africa سنة 2007 والذي تحدث فيه عن السياسة الصينية الجديدة إفريقيا من خلال عرض مختلف الإحصائيات الاقتصادية.

- **مؤلف للأستاذين "فيروزي مانجي Feroze Manji وستيفان ماركس Stephen Maks"** بعنوان : آفاق إفريقية عن الصين في إفريقيا African Perspectives on China in Africa سنة 2007 والذي تناول فيه مجمل مختلف المواقف الإفريقية غير الرسمية تجاه التواجد الصيني في إفريقيا.

- **كتاب الأستاذ " زهيكن زهوZhiqun Zho"** بعنوان :الدبلوماسية الصينية الجديدة: عقلانية الاستراتيجيات والأهمية China's New Diplomacy : Rational,Strategies and Significance سنة 2010 والذي تطرق فيه إلى دوافع الاختراق الصيني لإفريقيا.

- **كتاب صعود الصين والهند في إفريقيا:** للمؤلفين : فانتو جيرو، سيريل أوبي. **جاء هذا الكتاب ليعاين بشكل مفصل الفرص والتحديات التي يطرحها حضور الهند والصين المتزايد في إفريقيا، ويقدم مداخلات حاسمة من حيث ضرورة وجوب الحكومات الإفريقية الالتزام بها، لكي تتفاوض مع الصين والهند من أرضية أقوى وأكثر اطلاعاً، وكي لا تتحول الفرص المتاحة لبناء آفاق من التعاون والتنمية إلى تهديد يثقل كاهل القارة الإفريقية. يرى المحرران في النهاية أن معرفة إفريقيا من الجانب الصيني والهندي تقع ضمن إطار المحدود والعام، وكذلك الفهم الإفريقي للمجتمع الهندي والصيني هو دون المطلوب، ويحتاج إلى وضعه في دائرة الإهتمام على نحو أكثر، بحيث يصل مستوى الفهم والمعرفة إلى درجات تعود بالفائدة على الهند والصين وإفريقيا دون التعرض لأي استغلال على يد أي جانب، ولا يكون هناك تكرار لأي ممارسات استعمارية بأي شكل.** وبالتالي فالكتاب بعد عرضه لأهداف الصين في القارة ومع إقراره بوجود تنافس على الموارد فيها يفتح المجال للتأمل في أن تحصل القارة على فرصة التنمية.

- دراسة للأستاذ : يان سن Yun Sun بعنوان إفريقيا في السياسة الخارجية للصين Africa in China's Foreign policy أصدرها John L. Thornton China Center and Africa Growth Initiative في أفريل 2014، وقد تناول فيها : المصالح الصينية في إفريقيا الاقتصادية

والسياسية والإيديولوجية والأمنية ، كما تطرق إلى صناعة القرار الصيني بخصوص إفريقيا داخل الأجهزة البيروقراطية الصينية، وكذا في الأخير التحديات والصعوبات التي تواجه هذه السياسة. وقد كانت لهذه الدراسة وجهة نظر بخصوص هذه السياسة التي أسالت الكثير من الحبر وهي أن هذه السياسة رغم ضخامة الأرقام التي تخصها إلا أنها ليست كما تصور على أنها تهدد المصالح الإفريقية.

➢ تقسيم الدراسة:

بناء على ما سبق سيتم تناول هذه الدراسة من خلال خطة تتضمن مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة .

- **الفصل الأول** : والذي خصصناه لدراسة السياسة الخارجية الصينية بصفة عامة،

محدداتها وخلفياتها النظرية، مع إبراز التوجهات التي عرفتها في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، نظرا لما يشكله ذلك من حلقة مهمة في تحليل السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا. وكذلك تقديم مفاهيم لمنظور الاقتصاد السياسي وكيف يفسر السياسة الخارجية الصينية.

- **الفصل الثاني** :والذي نتطرق فيه إلى توضيح الدور الذي لعبه الصعود الصيني في التوجه نحو إفريقيا وتحديد الوسائل التي لجأت إليها الصين في سياستها تجاه إفريقيا والأهداف الاقتصادية والسياسية التي ترجوها من ذلك وفقا لمنظور الاقتصاد السياسي الذي يركز على التفاعل بين العاملين الاقتصادي والسياسي في التحليل.

- **الفصل الثالث:** والمخصص لدراسة نتائج وتداعيات السياسة الصينية في إفريقيا الإيجابية منها والسلبية وكذا أهم التحديات التي تواجه هذه السياسة على المستوى الداخلي أي على مستوى دوائر صنع القرار الصينية وأيضا على المستوى الخارجي خاصة مسألة التنافس الدولي على القارة خاصة منه الأمريكي والفرنسي، كما يعرض هذا الفصل لتوجهات السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا وآفاقها.

الفصـــــل الأول

السياسة الخارجية للصين بعد الحرب الباردة.

لقد ظل الحوار دائرا حول مكانة الصين في النظام الدولي، وما ينجر عن هذه المكانة من علاقات بمحيطها الخارجي . وذلك مند نهاية الحرب الباردة وما أفرزته من تحديات على العالم بأسره ، هذه التحديات التي فرضت إعادة تعريف مصلحتها القومية وإقامة تعديلات حول مفهومها للإستراتيجية الدولية، ومن ثم تحديد أولويات سياستها الخارجية. ولئن سلمنا بأن السياسة الخارجية للدول الكبرى تتميز عموما بالاستمرارية وعراقة التشبث بالأهداف والمصالح الكبرى للدولة ، إلا أن السياسة الصينية عرفت بعض التغييرات ، فإلى جانب تأثرها بالعامل الخارجي فإنها تتأثر أيضا بمجموعة من العوامل الداخلية.

لكن وقبل البدء في تحليل السياسة الخارجية الصينية لفترة ما بعد الحرب الباردة ، لابد من تعريف السياسة الخارجية أولا.

فتحليل السياسة الخارجية يتطلب الإلمام بزوايا عديدة لهذا الموضوع، كالتوجهات والعوامل المؤثرة في صياغة أهداف السياسة الخارجية، بالإضافة إلى الوسائل ومختلف الأدوار التي تلعبها الدولة في سلوكها الخارجي. غير أن محاولة وضع تعريف محدد للسياسة الخارجية تكتنفه بعض الصعوبات، خاصة تلك المتعلقة بالطبيعة المعقدة للسياسة الخارجية، باعتبارها تنتمي إلى بيئات مختلفة نفسية، وطنية، ودولية، بالإضافة إلى اعتبارات معرفية وأخرى منهجية.

وفي هذا الصدد حدد الباحثون مشكلتين تحول دون التمكن من تعريف دقيق وشامل للسياسة الخارجية:

1-السياسة الخارجية لا تعرف كموضوع مجرد، بل تعرف من خلال مجموعة مكونات وعناصر تدخل كلها في تركيبها، وتؤثر بشكل مباشر عليها، لذا يميل بعض الدارسين إلى المرادفة بين السياسة الخارجية وبعض أجزاء تلك السياسة كالأهداف والسلوكيات، بحيث نجد في هذا السياق تعريف سيبوري الذي يعرف

السياسة الخارجية على أنها: "مجموعة الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها من خلال السلطات المحددة دستوريا أن تتعامل مع الدول الأجنبية".[1]

اختلاف المدارس والمفكرين المنتمين لهذه المدارس ، وهذا بحسب رؤية كل اتجاه لموضوع السياسة الخارجية ، كما أن مكانة الدولة على المستوى الدولي وقوة تأثيرها ينعكسان بصفة مباشرة على أجندة مصالحها وبالتالي على تعريفها لسلوكها الخارجي. ولكن بالرغم من هذه الصعوبات نذكر بعضا من هذه التعاريف:

– يعرف زايد عبيد الله مصباح السياسة الخارجية بأنها " : عبارة عن حدث وفعل ملموس تقوم به الدولة بصورة مقصودة وهادفة للتعبير عن توجهاتها في البيئة الخارجية ، فالسلوك السياسي الخارجي يتحدد بالبواعث أو المقاصد المرتبطة به ، وما يترتب عليها من نتائج خارج الحدود[2] ".

– كما نجد أن James Rosenau قدم تعريف أكثر شمولية للسياسة الخارجية بقوله " : بأنها مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية ، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة " .[3]

وبصفة عامة يمكن تعريف السياسة الخارجية " :بأنها مجموع الأفعال التي تقوم بها الدولة في المحيط الدولي ، والمعبرة عن أيديولوجية النظام السياسي ، وتوجهاته الفكرية والفلسفية ، والراعية للمصالح الوطنية للأمة ، والمعبرة عن التمازج بين خصائص شخصية صناع القرار ، ومدخلات النظام والظروف الدولية القائمة ، والموارد المتوفرة ، والتي تتحقق عبر وسائل سلمية وغير سلمية[4] ". إذن، و بعيدا عن إشكاليات وضع مفهوم مستقر وموحد، تعبر السياسة الخارجية لأي دولة عن مجموع الأهداف المراد

---

[1].محمد السيد سليم، ***تحليل السياسة الخارجية***(القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ط.2، 1998)، ص.09.

[2].مصباح زايد عبيد الله، ***السياسة الخارجية*** (مالطا: منشورات إيلغا،1994)،ص.10.

[3]. السيد سليم ، ***مرجع سابق*** ،ص.11.

[4]. مصباح عامر، ***معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية***(الجزائر:المكتبة الجزائرية،ط.1،2005)، ص.106.

الوصول إليها من خلال وسائل متاحة وقنوات معينة، يمكن لها التأثير من أجل تحقيق تلك الأهداف، لتكون السياسة الخارجية عبارة عن : كل تجميعي لمجموعة التوجهات والأهداف والمخططات والالتزامات التي تحركها وسائل لتمويلها وتحويلها إلى سلوك أو فعل خارجيا. فالسياسة الخارجية مرآة للتعبير عن الذات السياسية السيادة ، وهي تعبير جوهري عن فكرة الدور، وترجمة النظرة للنفس وللآخر.

المبحث الأول: مضامين السياسة الخارجية الصينية ما بعد الحرب الباردة.

سوف نقوم في هذا المبحث بالبحث في مدى تأثير نهاية الحرب الباردة على مضامين السياسة الخارجية الصينية، وتحقيقا لهذا الغرض سوف نعتمد على دراسة السياسة الخارجية الصينية بين مرحلتي قبل وبعد الحرب الباردة والتطورات التي عرفتها .

وقد قسمنا المبحث إلى مطلبين:

-المطلب الأول نتناول فيه أهم المحطات التاريخية والأفكار التي تستلهم منها الصين أهداف وتوجهات سياستها الخارجية .

-أما في المطلب الثاني فنتعرض لمدى تأثير التحولات الدولية لفترة ما بعد الحرب الباردة على السياسة الخارجية للصين .

وفي الأخير سنتوصل إلى معرفة الركائز التي تقوم عليها السياسة الخارجية الصينية.

المطلب الأول : خلفية تاريخية وفكرية للسياسة الخارجية الصينية

ماوتسي تونغ هو أول رئيس للجمهورية الشعبية الصينية التي أعلن عنها في الفاتح من أكتوبر 1949، وفي عهده كانت معظم قرارات السياسة الخارجية يتم اتخاذها بطريقة عائلة كورليون في قصة(god father) فكان ماو بمثابة الأب الإله ، وقد كان ماو يرفض قواعد النظام الدولي ، وسعى إلى الإطاحة به، حيث وجد التغيير الفعلي في الثورة. وقد تميزت سياسة ماو الخارجية بلغتها الرنانة ومعارضتها الشديدة للدول العظمى (الولايات المتحدة ، الإتحاد السوفياتي) إلى جانب ارتباطها الوثيق بالدول النامية وما يتعلق بذلك من مبادئ الانعزال عن المنظمات الدولية وتحقيق الاكتفاء الاقتصادي.[1]

وجاء بعده دينغ كسياوبينغ Deng xiaoping سنة 1978 ، الذي تبنى اتجاها معارضا تماما ، حيث عمل على تحقيق الانفتاح الدولي وذلك عن طريق رفع مستوى المشاركة بشكل ملحوظ في المنظمات الحكومية الداخلية وغير الحكومية والمنظمات المالية بصفة خاصة حتى بدأت الدولة تدريجيا الخروج من العزلة التي فرضها حكم الرئيس ماو.[2]

وقد اتبعت السياسة الخارجية التي تعهدها دنغ شعار " إخفاء المواهب والحفاظ على الظلام" وحيث أن التنمية الاقتصادية أصبحت أولوية ، فإن من المهم عدم اتباع سياسة خارجية مرئية ، مما دعا إلى بقاء الصين حيادية في الحروب. بالإضافة إلى ذلك كان من الضروري أن تتخلى بكين عن عادة عدم التعاقد، وعدم إقامة علاقات صداقة إلا مع بعض الدول الاشتراكية خلال الفترة الماوية. فقد وجب

---

1. شيماء عاطف الحلوانى، دبلوماسية الصين الجديدة، على موقع: http:// www.sironline.org/alabwab/Arwekat_alketab(20)/213.htm
تم الإطلاع على الموقع بتاريخ:2013/12/25.

2. ***المكان نفسه.***

على الدولة أن تفتح ذراعيها لأية دولة بإمكانها مساعدتها في سعيها إلى الأسواق والموارد الطبيعية والدعم السياسي.[1]

إن دبلوماسية الاقتصاد فرضت على بكين أن تكيف سياستها الخارجية حتى لا تبعد الاستثمارات الأجنبية عن السوق الصيني ، لكن هذا أيضا يحتاج إلى الحفاظ على علاقات جيدة مع جميع العملاء لأن الاقتصاد الصيني كان يعتمد كثيرا على الصادرات .[2]

هذه الدبلوماسية التي عرضها دنغ "سياسة الأنظار "، تتطلب أن الصين لا يجب العثور عليها أو على الأقل تجنبها قدر الإمكان في طليعة الساحة الدولية ، لأن الهدف كان التركيز على التنمية الاقتصادية وعدم التدخل في القضايا الدولية.[3]

إنه من الصعب تحديد لحظة تحول الصين من دبلوماسية الأنظار إلى تلك التي تقول " قوة تريد أن تكون "، ومع ذلك فإنه يبدو واضحا أن هذا التطور هو نتيجة إرادة الرئيس جيانغ زيمين ، ويشار هنا إلى وجهات نظر جيوبوليتيكية كما لأسباب داخلية (أي إلى حد كبير توازن القوى داخل الحزب الشيوعي الصيني).[4]

عندما أتى زيمين على رأس السلطة ، فإن الصعوبات الاقتصادية زادت وتوالى سقوط الأنظمة الشقيقة من الكتلة الشرقية ، وبقيت الصين وحدها على الساحة الدولية، وتعززت هذه العزلة من خلال تدابير المقاطعة التي اتخذها الغرب في أعقاب أحداث ساحة **تيانامان*** يمكن أن نقول أنه عندما دفع دنغ

---

[1]. Paul André." l'Evolution de la Politique Etrangère Chinoise".available from : http://www.souvarine.fr/articles_pdf/041_043.pdf retrived 12/4/2014.

[2] **.Loc.Cit.**

[3] **.Loc.Cit.**

[4] .**Loc.Cit.**

بمسار الإصلاح والانفتاح سنة 1992 لم يتوقع جيانغ بأن يكون هو صاحب النجاح الاقتصادي ، وهذا ما تأكد بعد وفاة دنغ في فبراير 1997. دنغ بمسار الإصلاح والانفتاح سنة 1992 لم يتوقع جيانغ بأن يكون هو صاحب النجاح الاقتصادي ، وهذا ما تأكد بعد وفاة دنغ في فبراير 1997.

خلال عهدته طور جيانغ ما يمكن أن نسميه اليوم دبلوماسية قوة كبرى ، وقد قسم العالم إلى خمس كتل كبرى : الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان والصين وروسيا. كما وأن الصين هي الدولة الوحيدة النامية والاشتراكية بين هذه القوى. وهذا ما تأكد حدوثه بالفعل فيوما بعد يوم تتقدم الصين نحو المراكز العالمية الأولى، وتثبت أنه بإمكانها الاستمرار في تشكيل قوة حقيقية منافسة للقوى الكبرى الأخرى في العالم.

جيانغ كانت له سياسات تقارب مع الولايات المتحدة حيث أنه اعترف بالقوة الأمريكية في العالم ، بما في ذلك آسيا والمحيط الهادي.وفي الواقع السياسة الخارجية لجيانغ عانت مرات عديدة أمام بيل كلينتون عن الشريك الصيني ، أول مثال عام 1995، عندما أذن الرئيس الأمريكي للرئيس التايواني "لي تينغ هوي" بزيارة الولايات المتحدة ، مثال آخر سنة 1999 رئيس مجلس الدولة تشو رونغ جي قد تنازلات على المخطط التجاري حتى تستطيع الصين الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، وبعد شهر قصفت الولايات المتحدة السفارة الصينية في بلغراد. [1]

وعموما فإن السياسة الخارجية الصينية أصبحت أكثر إيجابية خلال السنوات الأخيرة بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية الشعبية من قبل.[2]

---

[1] .Loc.Cit.

[2]. شيماء عاطف الحلوانى،*مرجع سابق*.

وربما يتصف معدل التغير بأنه بطئ وطفيف، ولكنه بلا شك ذو دلالة كبيرة حيث أنه يحمل تضمينات سوف تكون حاسمة بشكل واسع المدى بالنسبة لعلاقات الصين بكلٍ من الولايات المتحدة الأمريكية والمجتمع الدولي. ووفقاً لما تقدم يمكن لنا أن نقول بأن الصين لم تتقبل فقط القواعد والمؤسسات الدولية السائدة بل إنها أصبحت أيضاً لاعباً ذا قدرة وخبرة عالية في المجال الدبلوماسي. هذا وسوف تتمكن بكين من تضمين المزيد في جدول أعمالها عما سبق حيث تتواجد فرص حقيقية للتعاون وربما تسبب أبعاد تلك التطورات نتائج أخرى وهى التي لابد ألا يغفلها صناع السياسة الأمريكية.[1]

يعد تأكيد الصين على إقامة علاقات دولية قوية ووضعها على قمة هرم أولوياتها السياسية الخارجية امتداداً طبيعياً لذلك التيار الفكري الحديث. كما يرى الإستراتيجيون الصينيون أن تحقيق مصالحهم يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالقوى العظمى بينما تكاد لا تتعلق بشئون الدول النامية لذلك فقد جاء ترتيب الأمم النامية في قاع الهرم ويعبر ذلك التغيير وحده عن الطفرة الانتقالية المذهلة التي شهدتها الصين خلال فترة الستعينيات عندما كان بعض الصينيين ينكرون حقها في الدخول في نطاقات العولمة والدول العظمى والمؤتمرات التعددية. ولكن اليوم أصبح المسئولون الصينيون يعبرون بصورة واضحة عن حاجة بلادهم إلى المشاركة في المسئوليات العالمية شأنها في ذلك شأن غيرها من الدول العظمى. وانعكاساً لتلك التغيرات فقد أصبح الرئيس هيو جينتاو أول رئيس صينى يحضر اجتماعات مجموعة أكبر ثماني دول صناعية في العالم (G – 8).[2]

[1]. ***المكان نفسه.***
[2]. ***المكان نفسه.***

المطلب الثاني: البيئة الدولية وتأثيـرها على السياسة الخارجية الصينيـة(المحددات الخارجية)

عرف هدلي بول النظام الدولي بأنه " :منظومة تظهر للوجود حين يكون لدى دولتين أو أكثر من الاتصال فيما بينها ، ويكون لديها من التأثير إحداهما في قرارات الأخرى ، ما يكفي لكي يجعلها تتصرف بقدر ما ، كأجزاء في كل واحد[1] ". لكن إذا رجعنا إلى تعريف مارسيل ميرل فإن النظام الدولي "عبارة عن مجمل العلاقات بين عدد من اللاعبين الذين يضمهم نظام بيئي معين ويخضعون لصيغة تنظيمية معينة ." [2] ويعرف اللاعب بأنه كل جهاز أو جماعة أو حتى شخص قادر أن يلعب دورا في الحقل الاجتماعي، أو المسرح الدولي .بما يعني أن النظام الدولي قد يضم أجزاء أو أطراف غير الدول. إذن نستنتج أن النظام الدولي مجموعة من الوحدات السياسية سواء كانت دولة أو غيرها، مترابطة، متفاعلة فيما بينها من خلال مجموعة من العلاقات والوظائف والأهداف.

إن كل دولة لها محيط محدد تعيش فيه ، والمحيط الدولي مفهوم أكاديمي في العلاقات الدولية ، وليس مفهوما مجردا ، يشمل التركيبة الدولية والأنظمة الدولية والقواعد الدولية . على سبيل المثال ، لقد انضمت الصين إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عام 1996 ؛ و انضمت إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001. ويمكن القول إن الصين بعد انتهاجها لسياسة الإصلاح والانفتاح قد بدأت بالانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية بشكل تدريجي . هذه المنظمات الدولية هي عبارة عن مجموعة من المبادئ لإدارة والتحكم وضبط التصرفات الاقتصادية والتجارية ليس إلا . إن الصين تعيش

في هيكل دولي ، يطلق عليه ومنذ عام 1945 بهيكل هيئة الأمم المتحدة ، ويعيش في إطاره أيضا أكثر من 190 دولة ، غالبية دول العالم أي أن هذا الهيكل مشكل من دول ويطلق عليه المجتمع الدولي.[3]

1.جرجس فواز ، ***النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية – العربية والعربية الدولية*** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 1997)،ص.22.

[2] . مارسيل ميرل، ***مرجع سابق***.ص.136.

[3]. مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية، على موقع: http://arabsino.com/articles/10-05-24/2429.htm

تم الإطلاع على الموقع بتاريخ:2014/02/17.

وبالطبع ، فإن المحيط الدولي ليس عبارة عن مفاهيم تجريدية للهياكل والأنظمة والقواعد والأحكام الدولية فحسب ، بل عبارة عن بيئة محددة لحياة وبقاء الدول . على سبيل المثال الدول المحيطة بالصين ، أي القارة الآسيوية ، التي تشكل وبشكل مباشر المحيط الدولي الذي نستطيع أن نحس به وندركه ؛ غير أن الجميع يولي حاليا اهتماما كبيرا للعلاقات الصينية الأميركية ، التي تتضمن التعاون من جهة والصراع من جهة أخرى ، فعادت الولايات المتحدة تشكل بالفعل أهم عامل في محيط الصين الدولي[1].

فالصين في هذا النظام العالمي الجديد قد أصبحت لاعباً أكثر مسئولية على الساحة الدولية كما رصد لها تفاعل مع عدد متزايد من القضايا على جدول الأعمال الدولية من قبيل مكافحة الإرهاب والتدهور البيئي والدفء الكوني وتأمين الطاقة والجريمة الدولية وحفظ السلام الدولي وبناء الأمة ومنع الانتشار النووي والصحة العامة واستقرار النظام المالي الدولي. ويذكر أن هذا التحول لبكين عن كونها طرفاً سلبياً وعضواً غير لاعب نحو المشاركة الفعالة في التصدي لهذه التحديات يعكس حجم الثقة المتزايدة والاعتقاد الراسخ لدى القادة الصينيين بأن مسئوليات الصين في الساحة الدولية تتزايد جنباً لجنب مع قوة الدولة الصاعدة وتأثيراتها. وتأكيداً على هذه الحقيقة فإنه بتزايد الانخراط الصيني في النظام العالمي، فإن التعاون بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي سوف يزيد مع بكين حول هذه التحديات الدولية وغيرها. إلا أن هذا المخطط لا يحول دون وقوع احتمال اختلاف المصالح في بعض المناطق الأخرى.

وعلى الرغم من وجود اختلافات بالمداخل، إلا أنه على المستوى الأساسي تشاركت الولايات المتحدة مع الاتحاد الأوروبي في الرغبة في تعزيز مقعد الصين على المائدة الدولية، بل وتضخيم

---

[1]. *المكان نفسه*.

نصيبها في النظام الكوني. فكلا الطرفين يريد للصين أن تحافظ على وضعها الراهن، ويؤمن بأن دمج الصين بأكبر قدر ممكن في المؤسسات الدولية قد يساعد فى الوصول لهذه النتيجة، وذلك عبر ضم الصين إلى حلقة المعايير الدولية للسلوك[1].

من أبرز التغيرات التي عرفها النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة ما يلي:

1- بروز مفهوم " النظام الدولي الجديد " ، الذي يعكس الرأسمالية العالمية الجديدة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، التي عملت على وضع أسس هذا النظام العالمي في عهد إدارة جورج بوش الأب بعد حرب الخليج 1991 ، بتكريس الهيمنة الأمريكية على العالم في إطار نظام أحادي القطبية ، ملحق به نظام فرعي تابع متعدد الأقطاب.[2]

2- تراجع دور العامل العسكري في تحديد معالم السياسة الدولية : حيث كانت سلوكات الدول قبل نهاية الحرب الباردة تحكمها القوة العسكرية والسباق نحو التسلح ، لكن انهيار الاتحاد السوفيتي ، أدى إلى تراجع القوة العسكرية وتدني منفعتها.

3- تبلور دور العامل الاقتصادي : حيث برز العامل الاقتصادي والتكنولوجي كمحدد بارز في العلاقات الدولية، إذ يقول جاك سبانس jack Spence : "يبدو أننا ننتقل من عالم جيوسياسي إلى عالم آخر جيو اقتصادي .[3] "... وعلى هذا يعتقد الكثير من الباحثين في العلاقات الدولية، أن هاته الأخيرة انتقلت من تفاعلات على أساس جيوسياسية إلى أخرى قائمة على أساس اقتصادي، في إطار الاعتماد المتبادل

[1] . عبير عبد الحليم خاص، التنين الصيني ؛ التحدي الإستراتيجي الجديد القديم للغرب، على موقع:
تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:2014/09/01.
http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/283.htm

[2] . Ted Galen carpenter," the new world disorder ", **foreign policy**, no. 84, (autumn 1991), pp. 27 – 29.

[3] . Spence jack," entering future backwards: some reflections in the current international scene", **review of international studies**, Cambridge, Cambridge university press, vol 20, N 01, January 1994, p 06.

بين الدول، وأهم التغيرات التي تدل على انتقال محور السياسات الدولية من الأساس الجيوسياسي إلى الأساس الجيو اقتصادي:

4- أدى تراجع القوة العسكرية إلى تبلور دور القوة الاقتصادية، فمكانة الدول الآن لم تعد تقاس بعدد جيوشها بقدر ما تتحدد برقم مشاركتها في التجارة العالمية، وزيادة تأثير الدول القوية اقتصاديا في مجريات العلاقات الدولية.

ما يميز النظام الدولي أيضا ، تنامي ظاهرة العولمة والاعتماد المتبادل بين الدول ، حيث تضاعفت خلال العقدين الماضيين ، الصادرات العالمية من السلع مرتين تقريبا.[1]

تشير كل هذه الأمور إلى العولمة، أي تنامي الاندماج الدولي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال . إن تطور ظاهرة العولمة وتنامي الاعتماد المتبادل بين الدول ، لم يكن ليحدث دون تطور عامل التكنولوجيا خاصة في مجال الاتصالات والمعلومات، حيث ساهمت بشكل كبير في زيادة المبادلات الدولية وحركة رؤوس الأموال.

5- بروز مجالات صراع وتنافس جديدة بين القوى الغربية، التي بدأت تتسع دائرة التصادم بين مصالحها (مع تلاشي مبررات التحالف الاستراتيجي الذي ميز فترة الحرب الباردة) ، لاسيما في المجال الاقتصادي والبحث عن الأسواق التجارية والاستثمارية ، وهو ما تجلى أكثر في التنافس الأمريكي ، الأوروبي ، الصيني[2].

6- بروز مضامين إستراتيجية جديدة لمفاهيم " الأمن العالمي" ، "الخطر "و "التهديد" ، في ظل خصائص مرحلة ما بعد الحرب الباردة ، وذلك بتراجع حدة معادلة الصراع الشمولي بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي، لحساب أخطار إقليمية جديدة لنزاعات ذات أبعاد عرقية، دينية ، قومية ، سياسية ، وحدودية،

[1]. قريشي ضياء، "العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة،"**التمويل والتنمية**،م.33،ع.1،(جانفي 1996)،ص.30.

[2]. Ted Galen carpenter, op. cit, p: 27 – 29..

يتمركز "مسرح " عملياتها في " الجنوب " ، والتي قد تأخذ شكل الصراع مع جماعات وشبكات دولية ليست بالضرورة مرتبطة بصفة مباشرة بالدول والحكومات.

7- تحول مفهوم السيادة : حيث نلحظ تراجع مبدأ السيادة المرتبط بكيان الدولة القومية، ذلك تحت وطأة الصعوبات الاقتصادية والمالية، وبفعل الثورة التقنية وثورة الاتصالات الحاصلة، فالتشابك بين مصالح الدول ساهم في تراجع السيادة ، ولكن إلى حدود معينة.

8-بروز دور المتغير الثقافي في السياسة الدولية ، حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة ، ظهور قوي لدور الهويات والأفكار في توجيه السياسة الدولية.

9-أحداث 11 من سبتمبر 2001 ، والتي كرست نتيجتين أساسيتين:

- أولاهما بروز ما يعرف " بالجماعات الإرهابية" ، والتي أصبحت تشكل خطر كبير على الدول خاصة مع تطور خطر امتلاكها لأسلحة تدمير جزئي أو شامل.

- وثانيهما تكريس تربع الولايات المتحدة الأمريكية على عرش العالم كقوى كبرى لها الكلمة الأولى في النظام الدولي.[1]

إن النمو الاقتصادي الاستثنائي الذي تمتعت به الصين منذ 1990 فتح لها أبواب العولمة حيث أصبحت أداة للانفتاح على الساحة الدولية ، وكان انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية سنة 2001بحق نقطة انطلاق لهذه الاستيراتيجية من خلال السماح للصين بتوسيع قدرات التصدير والاستيراد لها، لذلك أقامت بكين سياسة نشطة على الساحة الدولية من أجل تلبية احتياجات التوسع وتنويع أسواقها . في حالة

---

1. غسان العزي، " 11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية،"*شؤون الأوسط*،ع.105،(شتاء 2002)،ص.21-25.

المواد الأولية ومصادر الطاقة ، على سبيل المثال ، يتم الاعتماد على إستراتيجية الاستثمار من قبل الشركات الكبرى مدفوعة بدبلوماسية نشيطة للحكومة الصينية تجاه البلدان الموردة.[1]

ومع التوسع الاقتصادي السريع ، أصبح لبكين الوسائل لاتخاذ دبلوماسية نشطة ، وتكون أكثر تأثيراً سياسياً في العالم، وقد سعت لكسر عزلتها الدبلوماسية وتغيير موقفها أمام المجتمع الدولي بالتدريج بعد أحداث تيانمان. وأصبحت بكين اليوم أكثر حزما وتعبر عن الرغبة في الظهور كقوة سياسية وتم التغيير في هذا الموقف عبر عدة مراحل . ففي نهاية 1990، سعت جكومة جيانغ زيمين زهو رونغ جي إلى اندماج الصين في العالم من خلال المشاركة المتزايدة في المنظمات والمؤسسات الدولية ، كما بدأت حكومة هو جين تاو جياباو في تطوير دبلوماسية وإستراتيجية للسياسة الخارجية التي تضم الآن المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية.[2]

وتظهر الصين اليوم التزاما بالمبادئ الإنسانية الغربية ، وتشارك على نحو متزايد في بعثات المساعدات الإنسانية ، وترسل مساعدات إلى المناطق المحتاجة وتدعم مهام حفظ السلام كما تنخرط في جميع الحملات والمنتديات البيئية الدولية. منذ أكثر من عشرين سنة ، يتم تضمين الصين في إستراتيجية للاندماج في الساحة الدولية من شأنه أن يضفي مصداقية على إستراتيجية قوتها السياسية.[3]

مبادئ السياسة الخارجية الصينية:

[1] .Magali Robert , *"Puissance Chine la Stratégie d'Affirmation Internationale Chinoise* , " Fiche de Irsem ,Mars 2010, available from : http://www.google.fr/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&ved=0CCEQFjAA&url=http%3A%2F%. retrieved on 03/09/2014.

[2] .***Loc.cit.***

[3]. ***Loc.cit.***

تنتهج الصين سياسة خارجية مسالمة تهدف إلى صيانة السلم العالمي ودفع التنمية المشتركة وهي بذلك تبرهن على أنها دولة غير عادية ، تطمح إلى ريادة العالم وإلى البروز مبني على القيم والأخلاق.

ومبادئ سياسة الصين الخارجية الرئيسية هي:[1]

- حماية المصالح المشتركة للبشرية برمتها مع مسايرة التيار التاريخي ، حيث ترغب الصين في أن تشارك المجتمع الدولي في بذل الجهود لحفز التعددية القطبية في العالم بنشاط ، ودفع تعايش القوى المتعددة في وئام ، والمحافظة على استقرار المجتمع الدولي ، والحفز النشط لتطور العولمة الاقتصادية صوب اتجاه موافق لتحقيق الازدهار المشترك وتنمية المصالح مع تجنب الأضرار ، ولتمكين مختلف الدول وخاصة الدول النامية من الاستفادة من ذلك.
- تأسيس نظام سياسي واقتصادي دولي جديد وعادل ومعقول ، تحترم فيه كل الدول بعضها بعضا وتتشاور مع بعضها البعض سياسيا ، بدون فرض الإرادة الذاتية على الآخرين ، حيث تحفز الدول بعضها بعضا اقتصاديا للتنمية المشتركة دون إحداث فجوة كبيرة بين الأغنياء والفقراء، وحيث تستفيد الدول من خبرات بعضها البعض ومن الدروس لتحقيق الازدهار المشترك ، بدون استبعاد ثقافات الأمم الأخرى وحيث تتبادل الدول الثقة أمنيا للحماية المشتركة وإنشاء مفهوم أمن جديد يقوم على أساس الثقة المتبادلة والمنفعة المتبادلة والمساواة والتنسيق وتسوى النزاعات بين الدول عن طريق الحوار والتعاون دون اللجوء إلى القوة والتهديد بها ، إذ تعارض الصين الهيمنة وسياسة القوة بشتى أشكالها ، ولا تسعى مطلقا إلى الهيمنة ولا إلى التوسع.

---

[1] 3. وي زاج، ***الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية***، (أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية،2003) ،ص.42.

- الحفاظ على التنوع العالمي ، حيث تدعو الصين إلى الديمقراطية في العلاقات الدولية ، وتنوع أنماط التنمية ، لأن العالم غني ونابض بالحيوية ، وعلى كل الحضارات والأنظمة الاجتماعية وطرق التنمية المختلفة في العالم أن تتبادل الاحترام وتستفيد من بعضها البعض في عملية المنافسة والمقارنة ، وتحقق التنمية المشتركة من خلال السعي وراء إيجاد نقاط مشتركة ونبذ الخلافات ، وعلى الشعوب باختلافها أن تقرر بشؤونها الخاصة ، وتتشاور على قدم المساواة في الشؤون الدولية.
- مقاومة الإرهاب بشتى أشكاله ، حيث يجب تعزيز التعاون الدولي والشروع في المعالجة الفرعية والمعالجة الجذرية للأعمال الإرهابية ومنع ومكافحة الإرهاب والعمل على اجتثاث جذوره.
- مواصلة تحسين العلاقات مع الدول المتطورة، وتوسيع نقاط التقاء المصالح المشتركة وتسوية الخلافات بطريقة ملائمة انطلاقا من المصالح الأساسية لمختلف الشعوب ، وبغض النظر عن الاختلافات في الأنظمة الاجتماعية والمذاهب الإيديولوجية وعلى أسس مبادئ التعايش السلمي.
- تعزيز علاقات حسن الجوار ، والتمسك بمبدأ حسن معاملة الدول المجاورة باعتبارها دولا شريكة ، وتعزيز التعاون الإقليمي ودفع التبادل والتعاون مع الدول المجاورة إلى مستوى جديد.
- تقوية التضامن والتعاون مع العالم الثالث ، وتبادل التفاهم والثقة والمساعدة والدعم ، وتوسيع مجالات التعاون ورفع فاعلية التعاون.
- المشاركة النشطة في النشاطات الدبلوماسية متعددة الجوانب ولعب الدور الأكثر في الأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية والإقليمية ، وتأييد الدول النامية في حماية حقوقها ومصالحها العادلة .

- التمسك بمبادئ الاستقلال وزمام المبادرة والمساواة التامة والاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين ، وتطوير نشاطات التبادل والتعاون مع جميع الأحزاب والمنظمات السياسية في مختلف الدول والمناطق.
- القيام بالدبلوماسية الخارجية الشعبية على نطاق واسع ، وتوسيع التبادلات الثقافية مع الدول الأجنبية ، وتعزيز الصداقة بين الشعوب ودفع تطوير العلاقات بين الدول.

المبحث الثاني: صنع السياسة الخارجية الصينية : الهيكل والمحددات الداخلية

تعد عملية صنع القرار السياسي من أهم الوظائف التي يقوم بها أي نظام سياسي على اعتبار أنها تشمل حصيلة تفاعلات أنشطة وجهات عدة وصولا إلى الهدف المطلوب الذي من أجله تم اتخاذ القرار ، وتباين الأنظمة السياسية واختلافها يؤدي بالضرورة إلى اختلافات في آليات صناعة القرار ، كما أن هذه العملية تخضع لمؤثرات البيئة الجغرافية والتاريخية والسياسية والثقافية .

وسنبين في المطلب الأول عملية التفاعلات بين الوحدات المتحكمة في القرار الصيني، وفي المطلب الثاني أهم المحددات المؤثرة في صنع القرار الخارجي الصيني، سواء كانت داخلية أو خارجية.

المطلب الأول:نمط التفاعلات بين الوحدات القرارية :

يعتبر نموذج السياسات البيروقراطية النموذج الأمثل لتفسير صنع القرار السياسي الصيني ، وتنتج القرارات في ظل هذا النموذج من المساومة ، والتوفيق، والمفاوضة داخل الوحدة القرارية ، فكل لاعب بيروقراطي له إدراكاته المختلفة وأولوياته، وكل واحد منهم ينافس من أجل السلطة والقوة والترقية ، يعمل على أن يحجز لنفسه ، موقعا ملائما حتى بعد نهاية الأزمة. فالاعتبار في هذا النموذج لدور الجهاز البيروقراطي وتصرفاته ومصالحه وعلاقاته وطرق عمله .[1]

ففي الصين تحتكر القيادة الجماعية للجنة الدائمة في المكتب السياسي سلطة صنع القرار العليا ، الزعيم الأعلى واللجنة الدائمة للمكتب السياسي يعينون شخصا لشؤون السياسة الخارجية ليمارس سلطة عليا بين مجموعة من الإداريين المحليين يساعده ويقدم له الاستشارة مدير مكتب الشؤون الخارجية للجنة المركزية للحزب الشيوعي الصيني، وعادة عضو مجلس الدولة هو أعلى مسؤول للخدمة الخارجية الصينية ،الذي غالبا ما يعتبر النسخة الصينية من مستشار الأمن القومي الأمريكي ، على مستوى العمل ، تلعب وزارة الخارجية الدور الأساسي في الحل الإجرائي اليومي للقضايا الروتينية بين الصين والدول الأجنبية. الوكالات الحكومية الأخرى تعنى خصوصا بمجالات عمل بنفس الطريقة ، داخل النظام البيروقراطي ، صنع السياسة الخارجية الصينية يتم على عدة مستويات مختلفة تبعا لأهمية القضايا المطروحة. [2]وهذا ما سيتم شرحه بعد الرجوع قليلا إلى سيرورة هذه العملية منذ تأسيس جمهورية الصين سنة 1949، فمن المهم الرجوع قليلا إلى الخلف وتتبع مسار هذه العملية عبر مراحل تاريخية معينة.

فقد كانت "السلطة تنبع من فوهة البندقية" وفق التعبير المشهور لزعيم الصين ومؤسسها ماو تسي تونغ، لكن ذلك كان في مرحلة الثورة أما بعد بناء الدولة فقد عاد وأقرّ بأن "الحزب هو من يقود

[1] .محمد شلبي، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج، الاقترابات، والأدوات***(الجزائر ،1997)،ص.165.

[2] . Yun Sun, Africa in China's Foreign Policy, available from http://www.brookings.edu/~/media/research/files/papers/2014/04/africa%20china%20policy%20sun/africa%20in%20china%20web_cmg7.pdf. Retrieved 12/08/2014.

الجيش ولا يمكن للجيش أن يقود الحزب"، ومنذ ذلك الحين لا يزال الحزب الشيوعي الصيني هو الحاكم الفعلي الوحيد في البلاد بهيمنته على الحكومة والجيش والمجتمع معًا وعلى كل مفاصل الحياة في الدولة. وظلت عملية صناعة واتخاذ القرار مرتبطة بشخصية الزعيم الفرد صاحب القول الفصل في كل صغيرة وكبيرة طوال حكم الزعيم الراحل ماو تسي تونغ، ولم يكن لمعارضة أو فرد نقض قرارات الزعيم في أي موقع كان حتى ولو كان في أعلى الهيئات القيادية للحزب بما فيها الدائرة الضيقة المعنية بصنع القرار ، وكان أقصى ما يمكن أن يفعله رافض القرار أو غير الموافق عليه هو الاكتفاء بالصمت. [1]

وعلى الرغم من أن "جيانغ زيمين" عاد ليمسك بزمام قيادة أعلى ثلاثة مناصب قيادية لأول مرة منذ رحيل ماو تسي تونغ؛ وهي رئاسة الحزب والدولة واللجنة العسكرية المركزية إلا أن عملية صناعة القرار شهدت تحولاً واضحًا بانتقالها من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية ممثلة بأعضاء اللجنة الدائمة للمكتب السياسي للحزب وعددها 9 أعضاء (تم تقليصها إلى سبعة أعضاء خلال المؤتمر العام الثامن عشر في نوفمبر/تشرين الثاني 2012). ولكن ظلت عملية صناعة القرار تتسم بالمركزية والذكورية حيث لم تستطع أية امرأة دخول الحلقة الضيقة للجنة الدائمة للمكتب السياسي منذ تأسيسها[2].

جاء المؤتمر العام الخامس عشر للحزب عام 1997 ليقر سلسلة تغييرات جذرية جديدة على الصعيدين الاقتصادي والسياسي تمثلت بتنازل جزئي عن ملكية الدولة لوسائل الإنتاج إلى ملكية المجتمع لتلك الوسائل، وتخلي الدولة عن نظام التأمين الاجتماعي وفتح المجال أمام الملكية الخاصة للمواطنين.

---

[1].عزت شحرور،" **صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها** "في:
http://studies.aljazeera.net/issues/2013/11/201311137631298783.htm
تم الاطلاع على الموقع 2013/12/07.

[2]. ***المكان نفسه.***

بالإضافة إلى تغيير سياسي ينفتح فيه الحزب على الأحزاب الحاكمة في الدول الأخرى بغض النظر عن عقيدتها بعد أن كان ذلك مقتصرًا على التعامل مع الأحزاب الشيوعية فقط .وشكّل ذلك أثرًا على طبيعة عملية صناعة القرار داخل الحزب نفسه لكن دون أن يؤثر على مركزية دور الحزب في اتخاذ القرار.[1] فمهما اتسعت دائرة الجهات المؤثرة المشاركة في طبخ وصياغة القرار فإن الكلمة الفصل في النهاية وإن كانت قد خرجت من قبضة الفرد إلى يد قيادة جماعية إلا أنها لا تزال بيد الحزب وبالتحديد بيد هيئته القيادية العليا المكونة من سبعة أشخاص وهي اللجنة الدائمة للمكتب السياسي، أو من يُعرفون باسم "السبعة الكبار"، ويخضع اختيارهم لمساومات معقدة بين مراكز القوى ومجموعات المصالح المختلفة داخل الحزب، الذين يتقاسمون المناصب العليا في الدولة، كما لا يزال أمين الحزب في الأقاليم والمقاطعات والوزارات والمؤسسات والشركات هو السلطة الأعلى في اتخاذ القرار. هذا النمط من السلطة أدى إلى تنامي الفجوة بين صانع القرار وقاعدته الجماهيرية.[2]

و يستشعر رأس الدولة في الصين ويعاني من محدودية صلاحياته؛ حيث سعى الرئيس السابق خوجين تاو على سبيل المثال ونجح عام 2004 بإجراء تعديل على المادة 81 في الدستور لتتضمن جملة "رئيس الجمهورية يدير شؤون البلاد" إضافة إلى النص السابق للمادة التي تقول: "رئيس الجمهورية يستقبل ضيوف الدولة"؛ ما يكشف بوضوح شعور الرئيس بأن سلطاته محدودة ومقيدة في ظل احتفاظ سلفه جيانغ زيمين برئاسة اللجنة المركزية العسكرية والتدخل من خلالها في صلاحيات الرئيس بإدارة شؤون البلاد[3]. وهذا ما يفسر أيضًا نجاح الرئيس شي جين" بينغ" في عدم تكرار خطأ سلفه بإصراره على

---

[1]. ***المكان نفسه***.

[2]. شحرور، ***المرجع السابق***.

[3]. **المكان نفسه**.

استلام مناصبه الثلاثة دفعة واحدة: "رئاسة الحزب والجمهورية واللجنة العسكرية" دون السماح" لخوجين تاو" بالاحتفاظ بأي منها.

وسعى الرئيس الأسبق جيانغ زيمين كما سعى خلفه لاحقًا خوجين تاو إلى توسيع رقعة نفوذهما في صناعة القرار عبر اقتراح تشكيل "مجلس الأمن القومي" يرأسه الرئيس لكن جهود كليهما باءت بالفشل، ويكمن السبب وراء ذلك، في خشية مراكز القوى من جمع كل القرارات في قبضة رجل واحد.

القوى المستجدة المؤثرة في صناعة القرار :وهي الجهات التي فرضتها المستجدات والتطورات الداخلية والخارجية، ويمكن التطرق لأبرزها.[1]

•المجموعة القيادية المصغرة للشؤون الخارجية: وكان يرأسها سابقًا رأس الدولة، وتراجع دورها لاحقًا وأصبح ثانويًا، وأُنيطت رئاستها برئيس الوزراء.

•المجموعة القيادية المصغرة لشؤون الأمن القومي: برزت الحاجة إليها في ظل الفشل بتأسيس مجلس الأمن القومي، وبعد أزمة الصواريخ مع تايوان عام 1996، وقصف الناتو للسفارة الصينية في بلغراد عام 1999. والجدير بالذكر أن أسماء أعضاء هذه المجموعة غير معلنة.

المجموعة القيادية المصغرة لإدارة الأزمات المفاجئة: وهناك أيضًا المجموعة القيادية المصغرة لشؤون تايوان، بالإضافة إلى عدة مجموعات قيادية ومجالس أخرى فرضتها الظروف الموضوعية والتطورات مثل اللجنة القيادية المصغرة للمال والاقتصاد، واللجنة القيادية المصغرة للطاقة، واللجنة القيادية المصغرة للبيئة

---

[1] .المكان نفسه

والتغيرات المناخية، والمجلس الوطني الأعلى للتنمية والإصلاح..... وغيرها. والجدير بالذكر أن دور هذه المجموعات القيادية لا يصنع القرار بل يشارك ويساهم في صناعته كما توكل إليها مهمة إدارة الأزمات.

وقد شهدت الصين كما هو العالم الذي توجد فيه تطورات وتغيرات متسارعة تصاعد معها دورها على الصعيد الدولي؛ حيث برزت قضايا وتحديات جديدة كالعولمة والبيئة ونزع التسلح؛ فدخلت عملية صناعة القرار في تعقيدات وتشابكات جديدة أدت معها إلى تنامي دور جهات في الدولة لاسيما مثل وزارة التجارة التي لعبت دورًا أكبر في عملية صناعة القرار على صعيد السياسة الخارجية بشكل تجاوز بكثير دور وزارة الخارجية وبالتحديد منذ عام 1993 بعدما أصبحت سياسة الصين الخارجية في كثير من الأحيان اقتصادية بحتة؛ فوزارة التجارة هي التي تولت مهمة التفاوض لانضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وهي التي ترسم سياسة الصين الخارجية تجاه بعض المناطق التي توليها الصين أهمية في مجال تقديم المساعدات أو الاستثمارات مثل إفريقيا[1].

وهناك وزارات جديدة أصبحت من اللاعبين الجدد على حلبة صناعة القرار لاسيما وزارة الأمن التي تعاظم دورها منذ الاستعداد لاستضافة دورة بكين للألعاب الأولمبية عام 2008؛ حيث برزت الهواجس الأمنية لضمان نجاحها فتم اللجوء إلى قوى الأمن للاضطلاع بهذه المهمة، كما عزز من شأن هذه الوزارة اندلاع أحداث العنف في إقليمي التبت وشينجيانغ (تركستان الشرقية) وصولاً إلى الربيع العربي وخشية القيادة الصينية من انتقال عدواه إلى شوارع وميادين المدن الصينية. كل تلك الأحداث أدى إلى اعتماد الحكومة والحزب على دور قوى الأمن للحفاظ على الاستقرار الاجتماعي؛ الأمر الذي أدى إلى تضخم هذه الأجهزة وزيادة نفوذها وحصولها على امتيازات ومصالح مكتسبة ورفع ميزانياتها المالية

[1] . شحرور ،**المرجع السابق.**

لتتجاوز بكثير ميزانيات الجيش . وبات من الطبيعي لأجهزة الأمن أن تسعى للحفاظ على مصالحها وامتيازاتها المكتسبة بالدفع نحو دخول الحلقة الضيقة لصناعة القرار[1].

عملت الصين أيضاً على تنويع مصادر التحليلات السياسية التي تصل إليها من داخل الحكومة أو من خارجها. فعلى سبيل المثال فإن القسم الجديد للتخطيط المتطور لسياسة وزارة الخارجية يلعب الآن دوراً بارزاً كأحد مصادر الفكر السياسي الداخلية ومن ناحية أخرى فقد بدأت الحكومة في تعيين متخصصين من خارج الحكومة للاستعانة بهم كمستشارين للقضايا الفنية مثل تلك التي تتعلق بعدم انتشار الأسلحة المحظورة والدفاع الصاروخي. هذا ويشارك عدد كبير من الدارسين والمحللين السياسيين الصينيين بصورة منتظمة في مجموعات الدراسة الداخلية وكتابة التقارير إلى جانب تصميم بعض المختصرات السياسية حيث يقوم هؤلاء الدارسون والمحللون السياسيون بكثير من الدراسات والزيارات للخارج للقاء بنظائرهم من الخبراء الدوليين بالإضافة إلى أنهم يلفتون أنظار الزعماء الصينيين إلى الاتجاهات الدولية السائدة ويطرحونها عليهم في قالب من الخيارات السياسية.وهناك أيضاً عامل آخر كانت له بصمة واضحة في تطوير عملية صنع القرار في السياسة الخارجية للصين وهو توسيع رقعة المناقشة العامة لتشمل الشئون العالمية. فلم يكن هناك أية مناقشات مفتوحة تتناول المشكلات الحساسة مثل حظر الأسلحة أو الدفاع الصاروخي في خلال العشر سنوات الماضية، ولكن في الوقت الراهن يستطيع النقاد أن يتناولوا كل تلك القضايا بالدراسة في آرائهم ولقاءاتهم التليفزيونية إلى جانب مؤلفاتهم بفرض تفعيل وهيكلة الدبلوماسية الصينية. وفى الوقت نفسه فقد بدأت فئة من الصينيين تضم مسؤولي الإعلام والمتحدثين الرسميين للحزب الشيوعي والصحف اليومية الشعبية تجرى مباحثات باستخدام أسلوب المائدة المستديرة بالاستعانة بالإدارة الصريحة للمحللين الجدد حتى إن بعض الصحف وخاصة الهوانكى

---

[1] . **المكان نفسه**.

شيباو (أوقات عالمية) والنانفانج زومو (نهاية الأسبوع الجنوبي) قد نشرت بعض الآراء المطالبة بإيجاد بدائل لسياسة الحزب الرسمي مثل تلك التي تتعلق بكوريا الشمالية[1].

المطلب الثاني : المحددات الداخلية للسياسة الخارجية الصينية.

تتأثر السياسة الخارجية الصينية بمجموعة من المحددات، والتي تمثل مجموعة العوامل والظروف المؤثرة والموجهة لها، تجاه منطقة أو قضية في العالم. فقد تكون هذه المحددات معوقات للسياسة الخارجية للدولة في حالة عدم توفرها، أو تمنح لها مجال وحرية للتصرف عند توفرها، وفي نفس الوقت فإن المحددات هي التي تساهم في رسم معالم وحدود مركز الدولة ووظيفتها في النظام الدولي.

وهناك مجموعة من المحددات التي تؤثر في السياسة الخارجية للدول ، والتي تتراوح مابين محددات داخلية وأخرى خارجية (سبق ذكرها).

<u>المحددات الداخـــليـــة:</u>

وهي المحددات التي تفرزها البيئة الداخلية للدولة ، أي أنها مرتبطة بتكوينها الذاتي أو البنيوي ، وليست نتيجة لتفاعلات مع وحدات النظام الدولي. ويعرف سنايدر المحددات الداخلية بأنها : "مجموعة من العوامل والظروف التي تقع خارج صلاحية وحركة صانع القرار والمؤسسات الرسمية المؤثرة عليهم، إلا أن هذه العوامل والظروف علامة على سلوكهم . [2] " وتشمل في حد ذاتها على نوعين من المحددات وهي:

أولا: المحددات الداخلية المادية:

ومن أهمها :المحدد الاقتصادي، المحدد الجغرافي، المحدد العسكري.

---

[1] شيماء عاطف الحلواني، ***مرجع سابق.***

[2] أحمد النعيمي، ***السياسة الخارجية*** (عمان:دار زهران للنشر والتوزيع، 2008)، ط.1، ص.199.

1.المحدد الاقتصادي :

للمتغير الاقتصادي أهمية كبيرة في التأثير على السياسة الخارجية للدولة، وفي سلوك صانع القرارات فيها، لأنه يلعب دورا أساسيا في تحديد قوتها، فمن الواضح أن القوى الكبرى تتصرف تصرفا مختلفا عن القوى الصغرى ، فقد أثبتت العديد من الدراسات إلى أن الدول التي تتمتع بقدر أكبر من مكونات القوة ، تعد أكثر نشاطا في مجال السياسة الخارجية ، من الدول التي تمتلك قدرا أقل من تلك المكونات .[1] حيث تعتبر القوة الاقتصادية العامل الأساسي ، الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى من عوامل قوة الدولة ، ففي محاولة للمقارنة بين الأثر النسبي للعوامل الاقتصادية ، والعوامل السياسية والأمنية على السياسة الخارجية ، فإننا نجد أنه من الصعب الفصل بين هاتين المجموعتين من العوامل ، لأن الأدوات الاقتصادية عادة ما تستخدم لتحقيق أهداف سياسية وأمنية.[2]

وقد أصبح العامل الاقتصادي منذ بدء تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي في الصين من العوامل الرئيسة في توجيه السياسة الخارجية الصينية ، فقد بات تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية من الأهداف الجوهرية للسياسة الخارجية الصينية .

حتى نهاية عقد الستينيات من القرن الماضي ، كانت الصين تعد من الدول الفقيرة ، إلا أنها استطاعت من خلال اتباع سياسات اقتصادية ناجحة أن تحتل مرتبة متقدمة ضمن ترتيب الدول الصناعية المتقدمة على المستوى العالمي[3].

1.لويد جنسن، **تفسير السياسة الخارجية**،ترجمة محمد بن أحمد مفتي ومحمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات، 1989)،ص.263.

[2] ***المكان نفسه***.

[3].أحمد عبد الأمير الأنباري، "دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 –2005 ". على موقع http://annabaa.org/nbanews/67/339.htm تم تصفح الموقع 2014/01/30.

فالتحديث الداخلي يحتل مكانة بارزة في السياسة الخارجية الصينية ، وهذه المكانة أرستها القيادة التي جاءت بعد ماوتسي تونغ التي كانت تحمل توجهات للمستقبل تختلف عن التوجه الماوي.[1]

وأعلنت الصين أن الانفتاح على العالم الخارجي يعد من السياسات الرئيسة التي تتمسك بها الصين دون تغيير. بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة الاقتصادية في الدول الأجنبية ، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.[2]

ويعد الاقتصاد الصيني من الاقتصادات الصاعدة ، والتي حققت معدلات نمو عالية ، وقد أصبحت الصين أيضا من أكبر الأسواق المغرية للاستثمار الأجنبي ، حيث استقطبت في الفترة الممتدة ما بين (1993–1996) 12,5 %من إجمالي تدفق الاستثمارات الأجنبية في العالم.[3]

2.المحدد الجغرافي :

تعد الجغرافيا في مقدمة العوامل المادية الدائمة في السياسة الخارجية، وهي من أكثر مقومات سياسة الأمة ثباتا ومن أقدمها، حيث لعبت دورا أساسيا في تحديد مركز وطبيعة الدولة في النظم الإقليمية والدولية، وتؤثر في طبيعة الأهداف التي ترسمها الدول في سياستها الخارجية[4] . وهذا ما يحاول منظرو الجغرافيا السياسية تأكيده ، فهم حين يعرضون أطروحاتهم ، لا يهتمون بما تحتويه حدود الدولة الجغرافية من ثروات في داخلها ، بقدر ما يهتمون بثلاث سمات فيزيائية خالصة

[1].***المكان نفسه.***

[2].***المكان نفسه.***

[2]. Arthur Anderssen. ***International investment toward the year 2002***. (New York: United Nations publications. 1998), p. 107.

[4].محمد نصر مهنا، ***علم السياسة*** (القاهرة:دار غريب للطباعة والنشروالتوزيع ،1997)،ص.523.

للأراضي التي تشغلها هذه الدول، وهي مساحة أو حجم هذه الأراضي، تضاريسها وموقعها الجغرافي.[1]

وتقع الصين في الجزء الشمالي من نصف الكرة الشرقي ، وتحتل القسم الشرقي من قارة آسيا ، وتطل على الساحل الغربي للمحيط الهادي. ويبلغ طول الصين حوالي 5500 كلم من الشمال إلى الجنوب ، وعرضها حوالي 5200 كلم من الغرب إلى الشرق، ويختلف الوقت في المناطق الواقعة في أقصى الغرب عنه في المناطق الواقعة في أقصى الشرق، ويزيد الفرق عن أربع ساعات بقليل[2]. وتتربع الصين على مساحة 9,6 مليون كلم2 ، وبذلك تأتي الصين في المرتبة الثالثة في المساحة بعد الإتحاد السوفياتي سابقا وكندا. وهي بذلك تعد دولة قارة. كما يتبين في الخريطة:

4. مارسيل ميرل، ***سوسيولوجيا العلاقات الدولية***، ترجمة حسن نافعة (القاهرة: دار المستقبل العربي، ط.1،1996)، ص.155.

4."يشوى توانغ "، ***جغرافيا الصين*** ، ترجمة محمد ابو جراد (بكين :دار النشر باللغات الأجنبية،1987) ،ص.09.



شكل رقم:1خريطة موقع الصين.

المصدر:

http://www.google.fr/imgres?imgurl=http://arabic.cri.cn/other/china_geography/images/world

كما تشرف الصين على طرق هامة للمواصلات والتجارة في العالم سواء البرية ، كطريق الحرير ، أو البحرية بإطلالها على المحيط الهادي، وبحر الصين الجنوبي ، وبحر الصين الشرقي ، والبحر الأصفر ، ومضيق فرموزا.[1]

وبالنظر إلى الامتداد الجغرافي للصين يمكن تفسير السبب في تنوع المناخ وتنوع الأقاليم وتعدد الثروات الطبيعية وكلها عوامل تؤثر إيجابا على تطور الاقتصاد الصيني.

[1] *الموسوعة العربية العالمية*. ط2. ج 15.، (الرياض:مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999)، ص ص 265- 266.

أما بشريا فتعتبر الصين أقدم البلدان إعمارا ، وأكثرها سكانا حيث تضم أكثر من 1/5 سكان العالم بتعداد يتراوح1,3مليار /ن.ويلعب حجم السكان الكبير للصين دورا إيجابيا في قوتها ومكانتها الدولية _ حيث أنه من بين أسباب كونها عضوا دائما في مجلس الأمن الدولي_ ومن ثمة فاعلية توجهاتها الخارجية . بالإضافة إلى امتلاك عوامل القوة الأخرى إلى جانب السكان (الأيدي العاملة – السوق المحلي الكبير –تكوين الجيش). [1]

تحدد مكونات الجغرافيا بفروعها المختلفة إستراتيجية الدولة ونمط الحكم فيها وأشكال تفاعلاتها ، لأن البيئة الجغرافية تحول السلوك السياسي إلى متغير تابع للبعد الجغرافي ، فالعامل الجغرافي بالرغم من الانتقادات الموجهة إليه على أنه عامل ضعيف ، إلا أنه يعد نقطة ارتكاز في الدراسات الجيو سياسية والجيو استيراتيجية، حيث تؤثر جوانب المتغير الجغرافي كالتزايد السكاني وتوزيع السكان داخل إقليم أو دولة معينة في العلاقة بين أنماط تقسيم العمل الدولي وبين نمط الإنتاج الذي كثيرا ما تحدده البيئة الطبيعية أو تلعب دورا مهما في تحديده ، كما تؤثر في العلاقة بين نمط السلوك السياسي للأقليات وبين الموقع الجغرافي لها من حيث درجة النزوع إلى الانفصال عن الدولة.[2]

لقد فرضت جغرافية الصين وامتداد حدودها وكثرة مواردها حذرا كبيرا وحرصا شديدا على الدفاع عن مكاسبها، فسعت في ظل حكم ماوتسي تونغ إلى بناء قوة إستراتيجية يكون لها وزن متصاعد أمام تحديات دول الجوار الحليفة للولايات المتحدة العدو الرئيسي للصين وضمان سلامة التراب الوطني. وقد نجحت الصين في إعادة وحدة الأراضي القارية الصينية تحت إدارة مركزية

---

[1] . **المكان نفسه.**

1. وليد سليم عبد الحي ، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**،(أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية ،2000)،ص.31.

واحدة ، وأمنت حدودها الوطنية مع دول الجوار من العدوان عليها، إلى جانب تطويرها للقدرات العلمية والتسلح النووي ، وبناء شبكة من العلاقات الدولية مع مختلف التجمعات والقارات ، لتتحول إلى قوة يحسب حسابها في ميزان العلاقات الدولية، وتشكل أحد أضلاع مثلث القوى في الشرق الأقصى بعد سقوط الاتحاد السوفياتي، واستعادت الصين مقعدها في الأمم المتحدة بالرغم من الضغوط الأمريكية على مختلف الدول والتكتلات الدولية في الأمم المتحدة.

3.المحدد العسكري:

يشكل المحدد العسكري عنصرا مهما من العناصر المؤثرة في السياسة الخارجية لأي دولة ، نظرا لإدراك صناع القرار أن أحد أهدافهم هو الحفاظ على استقلالية الدولة[1]. فهو عنصر مهم تعتمد عليه الدولة لتأمين إقليمها ومصالحها ، سواء أوقات الحرب أو السلم ، حيث تستخدمه كوسيلة ردعية للتأثير السياسي على غيرها من الدول ، وتعد القوة العسكرية للدولة من أهم الأساليب المتممة للدبلوماسية ، لأن اللجوء إليها لازال يشكل أحد المظاهر التي اتسمت بها العملية السياسة دائما[2].

حيث ينظر إلى درجة التطور العسكري على أنها المظهر الرئيسي لقوة الدولة ، كما تعتبر أساسا ضروريا لمساندة تنفيذ السياسة الخارجية التي تصنعها الدولة لنفسها.

تعد المؤسسة العسكرية الصينية من أكبر المؤسسات العسكرية في العالم، بفضل ما تتميز به من تفوق عددي و من حيث التسلح (سواء الاستراتيجي أو التقليدي) و كذا التقنية و الكفاءة التكنولوجية.

---

[1]. عامر مصباح ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (الجزائر:دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، 2008)،ص.109.
[2]. أحمد النعيمي،***مرجع سابق***، ص.255.

فمن ناحية القدرات النووية، نجد أن الصين التي دخلت النادي النووي عام 1964، تعد اليوم أكبر قوة عسكرية في آسيا، و أنها الدولة الوحيدة التي قامت بنشر أسلحة نووية، و لها قوة نووية بإمكانها أن تكون رادعة للولايات المتحدة الأمريكية.[1] و يعد الخيار النووي الصيني كانعكاس لاعتزاز الصينيين بأنفسهم، و بأمجاد المملكة الوسطى(مركز العالم)، و بفضل الأسلحة النووية تحاول الصين على حد تعبير"بيار بيرنيه"pierre pierniech)، الانتقام من الإهانة التي لحقت بها عندما التقت بالغرب، و كسر احتكار القوتين العظميين آنذاك للقوة النووية.[2]

وقد حرصت الصين على استخدام ناتج الانطلاقة الاقتصادية في دعم وتمويل المجال العسكري ، وضاعفت تخصيص مبالغ للأبحاث العسكرية لتكون بين مصاف أعلى ميزانيات الإنفاق العسكري في العالم فبنت ترسانة عسكرية قوية ضمنت لها مكانتها كقوة عظمى ،وترجع رغبة الصين في تدعيم قواتها العسكرية إلى هدف تأكيد نفوذها خارج حدودها وتأمين دفاعاتها داخل حدودها . إن بلوغ الإنفاق العسكري معدلات هامة من إجمالي ناتجها القومي يثير مخاوف دول المنطقة والولايات المتحدة ، ولكن في الوقت الذي يُسهم فيه الإنفاق العسكري في زيادة مخاوف الدول العظمى ،فإنه في الوقت نفسه يكسب الصين مكانة دولية ويسهل لها تحقيق أهدافها وتنفيذ استيراتيجيتها.

<u>محدد النظام السياسي:</u>

النظام السياسي هو جملة الأدوار التي في النسق الوطني والتي تكمن فيها سلطة اتخاذ القرارات الملزمة، وهو يؤثر على السياسة الخارجية كون الأخيرة تتم من خلال السلطة التنفيذية وبصفة

---

[1].عبد العزيز حمد ي عبد العزيز " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"*.السياسة الدولية*، عدد 145، (جويلية- سبتمبر) 2001، ص. ص.78-81.
[2].*المرجع نفسه*، ص 75.

رئيسية،وأن بنيان السلطة التنفيذية يؤثر على قدراتها (سلطة تشريعية) ، والمقصود ببنيان السلطة التنفيذية الموارد المؤهلة لها لصنع سياسة خارجية معينة كذا القيود المفروضة عليها، ومن عناصر التأثير الأساسية للنظام السياسي نجد:

– الموارد السياسية : وهي القدرات المتاحة للنظام السياسي لصنع السياسة الخارجية ،منها حجم الموارد الاجتماعية التي يسيطر عليها النظام السياسي،ذلك أن تنفيذ أهداف السياسة الخارجية يتطلب توافر قدرة معينة للنظام السياسي على توفير الموارد العامة كالموارد الطبيعية،والقوى العاملة والناتج الصناعي أي مدى سيطرة النظام السياسي على الموارد بما يخدم أهداف السياسة الخارجية.[1]

أما مؤسسية النظام السياسي: أي وجود أبنية بيروقراطية وقنوات مستقلة لجمع المعلومات ، وتحليل البيانات والبدائل واتخاذ القرار ؛ يعتمد عليها النظام السياسي لأنها تؤهله للتحرك في مجال السياسة الخارجية.

و حجم التأييد الاجتماعي للنظام السياسي: أي وجود قاعدة عريضة من التأييد الاجتماعي للنظام السياسي مما يزيد في قدراته على تنفيذ سياساته, ويمكنه من التفاوض مع الأطراف الخارجية بصفة أفضل وأحسن(من مركز قوة).

الضوابط السياسية: وهي مجموعة القيود المفروضة على النظام السياسي في استغلال الموارد المتاحة ،بغية تحقيق أهداف السياسة الخارجية وتتضمن ؛ نمط تمثيل المصالح الاجتماعية أي مدى تعبير النظام السياسي عن مصالح مختلف القوى العرقية،والدينية والإيديولوجية المتباينة في المجتمع.

[1].محمد السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ط2 .1998) ،ص. 166.

– درجة التماسك السياسي للنظام:

أي تماسك أو تجانس القاعدة السياسية للنظام السياسي،والقدرة على إحداث تغيرات في السياسة الخارجية،فالنظم العسكرية ونظم الحزب الواحد والنظم البرلمانية؛ أكثر تماسكا من النظم ذات الأحزاب المتكافئة نسبيا فهي معرضة للانهيار وعدم الاستقرار السياسي(حكومات ائتلافية غير مستقرة)، كما أن درجة التماسك السياسي للنظام تتضمن مدى سيطرته على المؤسسات السياسية الأخرى كالنقابات والمؤسسات الشعبية وذلك بما يخدم أهداف السياسة الخارجية للنظام.[1]

– درجة المحاسبية السياسية للنظام:

أي مدى قدرة المجتمع على محاسبة القائمين على السياسة الخارجية وذلك على النتائج المترتبة على تنفيذ سياساتهم, وتتضمن درجة المحاسبية ثلاث متغيرات هي : حجم المنافسة السياسية و حجم المشاركة السياسية ثم أسلوب تولي السلطة السياسية وفقدانها (آلية الانتخاب والديمقراطية) , فكلما ازدادت المنافسة السياسية وحجم المشاركة السياسية واعتماد أسلوب تولي السلطة وفقدانها على التصويت الشعبي؛ازدادت الضوابط المفروضة على النظام السياسي من حيث عملية صنع القرار السياسي، مثل الدور الذي لعبته المعارضة السياسية للجمهوريين في تعطيل مسعى الرئيس "**جون كيندي**" الديمقراطي بالانفتاح على الصين.

وللنظام السياسي الصيني خصائص يمكن تحديدها في المميزات التالية:

- تركز سلطة الدولة في مؤسسات وبنيات الحزب الشيوعي والعمل بنموذج الدولة شديدة المركزية الماسكة بمنافذ التأثير على المجتمع.

[1]. محمد نصر مهنا ، ***النظرية السياسية والسياسة المقارنة، دراسة لمجموعة مختارة من الدول*** (الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب، د ،ت)، ص .253.

-وجود إيديولوجية رسمية تعتنقها النخبة الحاكمة والحزب الحاكم المتمثل في الحزب الشيوعي، وتتخذها ركيزة لبناء وصياغة السياسات العمومية للدولة داخليا وخارجياً وهي تمثل إطارا فكريا وايدولوجيا متكاملا يبلور ويحدد الغايات النهائية للمجتمع ويقدم تفسيرا للواقع الاجتماعي العام، ويمثل هذه الإيديولوجية وجود حزب شيوعي قوي ومنظم تنظيماً تراتبيا صارما، تتداخل اختصاصاته مع اختصاصات الهيئات الحكومية والدولاتية المركزية والمناطقية[1].

ويقوم النظام السياسي الصيني على التمازج بين النزعة المركزية التسلطية للنظام وبين المشاركة الجماعية في قيادته بمعنى أن النظام السياسي الصيني لا يقوم على أساس حكم الفرد الواحد ، بل حكم المجموعة ، وتتضح لنا جذور فكرة السلطة ومفهومها في التاريخ الصيني ، فالمجتمع يعد مجتمعا أسريا تتحكم فيه العلاقات السلطوية بشكل صارم ومحدد وهذه الثقافة الجماعية عن السلطة أفرزت ثلاثة مرتكزات فكرية أساسية :[2]

1.تعد إطاعة السلطة أمرا أخلاقيا لذا فالقانون طريق للتطور.

2. الإعلاء من شأن النزعة الجماعية على النزعة الفردية

3. قيام علاقات مرنة تقبل بالمنطق البراغماتي في التعامل مع الواقع.

---

[1]. خالد رحموني، الصين والصعود إلى القمة : تأملات في نموذج تنموي فريد ، على موقع: http://pjd.ma/articles/page-5843

تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:2014/3/22.

[2].ماجد بن عبد العزيز بن محمد العبدان، الصين وتايوان (1990-2002) دراسة مقارنة في طبيعة العلاقات بينهما،(رسالة ماجستير في العلوم السياسية)، 2009،ص.62.

وهذه الثقافة السياسية الصينية سوف تكون عاملا مساعدا في مسألة تكريس الطبيعة السلطوية للنظام السياسي أطول فترة ممكنة، خاصة إذا علمنا أن القطاع التقليدي في المجتمع الصيني يشكل ما بين 70-80 %من عدد السكان يضاف إلى ذلك ما أفرزه الحزب الشيوعي من شيوع ثقافة "البطل" ، الأمر الذي أدى إلى زيادة انحسار الاتجاه نحو المطالبة الشعبية بالمشاركة السياسية في مسألة صنع القرار.[1]

وقد طالت إصلاحات دنغ شياو بينغ هيكل النظام السياسي الأمر الذي أدى إلى إحداث تغيرات جوهرية في آليات صنع السياسة الصينية ، مما زاد في مأسسة عملية صنع القرار مع تزايد مطرد في دور الكوادر التكنوقراطية ، مما جعل قرارات السياسة الخارجية بيد العناصر البيروقراطية للأمانة العامة للحزب وبيد عناصر مجلس الدولة (الحكومة) ، الأمر الذي أدى إلى إضعاف نفوذ كل من المكتب السياسي واللجنة الدائمة للحزب ، وقد ترافق هذا التحول مع تنامي الرغبة الصينية في إنشاء مراكز علمية للبحوث السياسية والاستيراتيجية .[2]

وبناءا على ما تقدم فإنه حتى مع النزعة التسلطية التي تسيطر على النظام السياسي في الصين فإن ذلك لا ينفي جماعية اتخاذ القرار فيه ، وهذا يعود إلى الروح الجماعية التي تسيطر على الثقافة السياسية الصينية المستوحاة من أفكار كونفوشيوس . فالقرار لا يتم اتخذه داخل إطار النظام السياسي فرديا بل جماعيا ، نتيجة مجموعة من المناقشات التي تتم في المستويات داخل النظام السياسي ، ومن ثم تصعد رؤى هذه المناقشات إلى المستويات العليا في الهرم السياسي .[3]

---

1. ***المرجع نفسه*** ،ص.63.
2. ***المكان نفسه.***
3. ***المكان نفسه.***

الإرث التاريـــخي:

يتطلب فهم السياسة الخارجية لأي دولة الرجوع بالضرورة إلى تفحص العامل التاريخي والفكري لها ،وتحليل العوامل التي أثرت فيها بالماضي.

ولا يعد النسق العقدي الذي يجسد سياسة الصين الخارجية محصلة للإيديولوجية الشيوعية فقط وإنما للقوى التاريخية أيضا ، والأهم من ذلك لمعتقدات ماوتسي تونغ ، الذي رأس الحزب الشيوعي الصيني ما يقرب من واحد وأربعين عاما قبل وفاته في عام 1976م.[1]

لقد كان اهتمام ماو بالماركسية ينبع من اهتمامه بالمجتمع الصيني ومن المعروف أن المجتمع الصيني يؤكد على السلام والوئام بين الأشخاص كقوة قادرة على التصدي لتحديات التحديث . وكانت الماركسية بالنسبة لماو مجرد إيديولوجية ثورية توفر له أداة يمكن استخدامها لتفسير الظلم الراهن في المجتمع ، ولإعطاء الشعب الصيني الأمل في إمكان التغيير.[2]

وقد استنتج كثير من الكتاب ، بعد دراسة عديد القرارات في السياسة الخارجية الصينية أن تلك القرارات لم يكن أساسها الوحيد إيديولوجيا ، وبالتالي فالعامل الإيديولوجي عامل مساعد فقط في السياسة الخارجية الصينية. والواقع أن المذهب الماركسي –الصيني– كأي مذهب آخر قد تبدل أيضا لمواكبة الأوضاع الدولية المتغيرة.

كما أن للقيم الكونفوشيوسية التقليدية أهمية كبيرة في التأثير على سلوك الصين الخارجي . والسلطة هي الركيزة الأساسية في الفكر الكونفوشيوسي ، وقد ساعد احترام الصينيين التقليدي للسلطة على

[1] " لويد جنسن" ، ***مرجع سابق***،ص.102.

[2] ***المرجع نفسه***، ص.103.

وضع ماوتسي تونغ في مركز الصدارة خلال فترة طويلة من حياته ، ولم يتوان ماو في استغلال تلك التقاليد لتدعيم حكمه.

كذلك ، فإن السياسة الخارجية الصينية هي نتاج التقاليد التاريخية والثقافية العريقة . فقبل قيام نظام دولة المدينة الإغريقي بعدة قرون ، كانت هناك حضارة على قدر عال من التطور في ظل أسرة "التشو" وكان هناك ملك مسيطر ينظر إليه على أنه " أمين السماء،" عامل اللوردات الإقطاعيين المحيطين به كمرؤوسين. [1]

وقد تلا قرون السيطرة والمكانة الدولية في عهد المملكة الوسطى ، قرن الذل مع حرب الأفيون الأولى(*) ،

واستمر مع الاحتلال الأجنبي، وفرض الاتفاقيات غير المتكافئة والمهينة ، والتي وقعتها الصين مع الدول الغربية آنذاك . وقد كان لهذا القرن أثرا كبيرا في أذهان زعماء الصين الذين سعوا فيما بعد إلى استعادة مكانة الصين في المجتمع الدولي وعدم السماح بتكرار ما حصل لهم.

ومع تزايد دور الصين في الاقتصاد العالمي اتجهت لإعادة بناء خيارها الدبلوماسي الخارجي بما يحقق متطلبات هذا الدور على مستوى الأسواق والاستثمارات ومصادر الطاقة النفطية ، وكذلك بما يبعد عنها تهمة السلبية والانطواء على الذات التي لازمتها ردحا طويلا من الزمن . كذلك ، بدت قضية

---

[1] . ***المرجع نفسه***، ص ص.104- 105.

.وبريطانيا الإمبراطورية المحكومة آنذاك من قبل سلالة تشينغ * حروب الأفيون هي حربين، سميتا بحرب الأفيون، قامتا بين الصين الحد من زراعة الأفيون واستيراده، مما حدا إلى جانب بريطانيا. وكان السبب هو محاولة الصين وفي الثانية، انضمت فرنسا ببريطانيا أن تقف في وجهها بسبب الأرباح الكبيرة التي كانت تجنيها بريطانيا من تجارة الأفيون في الصين.قامت حرب الأفيون في .مستعمرة بريطانية عام 1888 م، وكان من نتائجها أن أصبحت هونغ كونغ

تايوان والتنافس مع اليابان ومتغير السياسة الأمريكية بمثابة محفزات أخرى دافعة باتجاه إعادة بناء الدبلوماسية الصينية .[1]

فبعد أن كان يتم اتخاذ معظم قرارات السياسة الخارجية الصينية بطريقة فردية في عهد الرئيس ماو ، اتخذت الصين أولى خطواتها الدبلوماسية الكبرى في طريق الطفرة التحولية في ظل حكم الرئيس دينج عن طريق بدئها لحركة الإصلاح والانفتاح في أواخر السبعينيات .[2]

وقد تبنى دينج اتجاها معارضا تماما وذلك بتقوية العلاقات الصينية بالمجلس الدولي من أجل تسهيل عملية التحديث الاقتصادي داخل الدولة ، كما عملت على تحقيق الانفتاح الدولي وذلك عن طريق رفع مستوى المشاركة بشكل ملحوظ في منظمات حكومية داخلية وغير الحكومية والمنظمات المالية بصفة خاصة حتى بدأت الدولة تدريجيا الخروج من العزلة التي فرضها حكم الرئيس ماو.[3]

وقد ظلت عملية تلفيق السياسة الخارجية راسخة بشكل كبير في عهد دينج حيث كانت أسس الدبلوماسية الصينية يعوزها التدريب والخبرة . والأسوأ من ذلك هو أن تضمينات السياسة الفعلية للصين في حد ذاتها كانت على جانب كبير من التعثر والغموض.[4] كما ظلت القرارات النهائية للسياسة الخارجية تتصف بالمركزية الجديدة ، بعد ذلك جاء خلفه جيانغ زيمين محاولا تخفيف هذه المركزية وقد حقق شيئا

---

1. عبدالجليل زيد المرهون ، "من تاريخ إعادة بناء الدبلوماسية الصينية، " http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/018.html، تم تصفح الموقع 2013/12/30

2 . شيماء سعيد الحلواني ، *"دبلوماسية الصين الجديدة"،* http://www.siironline.org/alabwab/arweqat_alketab%2820%29/213.htm، تم تصفح الموقع 2013/12/30 .

3. *المكان نفسه.*

4. *المرجع نفسه.*

مما أراد .أما اليوم فقد أصبحت السياسة الخارجية الصينية ذات طابع مؤسسي أو هي على الأقل قد اقتربت من ذلك.

كل هذه العوامل هي متغيرات داخلية تمثل مختلف المتغيرات المؤثرة في البيئة القرارية لصانع القرار في الصين ، حيث يؤثر مستوى القوة والإمكانيات الطبيعية والبشرية على التوجه الذي تتخذه السياسة الصينية الخارجية ، من حيث الأهداف والمخرجات ، بما يتناسب مع إدراك القادة الصينيين لمكانة بلادهم وللدور الذي يجب أن تلعبه الصين في العلاقات الدولية.

فمتغيرات البيئة الداخلية تتحكم وبشكل كبير في صنع القرار في الصين ، والذي يعمل وفقا لجملة من الأهداف : أهمها تدعيم التنمية الاقتصادية ومنه إلى تطوير القدرات العسكرية ، وتدعيم وضعها ومكانتها دوليا بتحسين علاقاتها الخارجية ويظهر ذلك واضحا في انفتاحها على مختلف الدول والقارات من خلال صور عديدة من العلاقات كالمبادلات التجارية والاستثمارات الخارجية.

المحدد السيكولوجي لصانع القرار:

ويرتبط هذا العامل بالدراسات التي اهتمت بالطريقة التي يعرَف بها صانع القرار الموقف ، لذلك يتم التركيز على مجموعة المتغيرات التي أكدت عليها دراسات علم النفس الاجتماعي ، وعلى جدواها في تفسير السلوك الفردي.

ويمكن القول أنَ هذا التوجه ارتكز على التمييز الذي قام به كل من هارولد ومارغريت سبروت بين البيئة النفسية والبيئة العملية، حيث أن صناع القرار يستجيبون لا على أساس العالم الحقيقي أو الواقعي ، ولكن على أساس تصوراتهم وإدراكاتهم لهذا العالم ، والتي يمكن أن تكون مطابقة أو غير مطابقة لهذا العالم الحقيقي ، أي أن صناع القرار يتصرفون أو يسلكون وفق إدراكهم للواقع وليس بالضرورة وفق الواقع نفسه .[1]

وعليه فإنَ صانع القرار يمكن اعتباره محور عملية صنع القرار ، وأن خصائصه الشخصية ونسقه العقيدي يلعبان دوراً مهما في تحديد سلوكاته وقراراته المتعلقة بالسياسة الخارجية ، هذا ما يجعل صانع القرار يختار من بين البدائل المتاحة ما يوافق نسقه العقيدي ويرفض ما يتعارض معها تلقائيا ، وفي هذا الصدد يقول كينيث بولدينغ :

" إن لكل إنسان مقياساً معيناً يؤثر في عقائده ويعطيه مقدرة على تقييم ومقاومة كل ما لا يتلاءم مع عقائده".[2]

[1] .Bahgat Korany & all, ***How Foreign Policy Decisions Are Made in The Third World : A Comparative Analysis***(USA :Westerview Press INC ,1986),p.51.

1.سعد أبو دية ، ***البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية***(الأردن:المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1983)،ص.14.

ولقد ساهمت كاريزما مختلف القيادات الصينية المتعاقبة على الحكم، وتداولها السلمي على الحكم في تطوير أساليب و آليات صنع القرار في الصين.

فالفلسفة و الذهنية الصينية فريدة من نوعها، فعندما تقدمت السن بـ" ماو تسيتونغ" ترك الكثير من الأمور للقائد الصيني المتواضع و البالغ الكفاءة "شوان لاى"، ولم يمانع في إعادة الاعتبار للقائد " دنج هسياو بنغ"، و عندما بلغ الكبر بهذا الأخير اكتفى بمنصب شرفي كرئيس للجنة العليا للرياضة، و لكنه كان بمثابة الأب الروحي للقيادات الجديدة. و "جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين.[1]

و "جيانغ زيمين" عندما واجه نفس الاختيار، اكتفى بالاحتفاظ برئاسة اللجنة العسكرية المركزية، و ترك القيادات الجديدة تضطلع بدور قيادة الصين و إدارتها في القرن الحادي و العشرين.

و بالنسبة للقيادة الجديدة فقد جرى إعدادها مسبقا للعب أدوار مستقبلية، فقد تولى" هو جنتاو" منصب نائب الرئيس لمدة خمس سنوات، و ذلك بعد أن تم تصعيده من العمل العسكري و الحزبي، و نفس الشيء بالنسبة لرئيس مجلس الدولة "ون جياباو"، الذي كان بدوره نائبا لرئيس الوزراء على مدى خمس سنوات، و هنا تتجلى العبقرية الصينية حيث أن قائدا المسيرة الجديدة متمرسان على الحكم و الإدارة و الجانب العسكري، عندما سئل" جيانغ زيمين" عن مستقبل الصين قال أنه يحس بالاطمئنان لأنه يعرف أن شابا مثل" هو جنتاو" هو نائب الرئيس، و أن مقاليد أمور الصين بين يديه، و بذلك عبر "جيانغ" عن الحكمة البالغة التي تراكمت عبر السنين في حضارة عريقة و ديناميكية.

[1]. محمد نعمان جلال." تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد". ***السياسة الدولية***(ع 152، أفريل 2003)، ص ص 28، 29.

المبحث الثالث:أهمية مقترب الاقتصاد السياسي في تفسير السياسة الخارجية.

الاقتصاد السياسي الدولي : هو أحد العلوم الاجتماعية التي تدرس التفاعل و التأثير المتبادل بين الاقتصاد و السياسة على الساحة الدولية. يشكل أصله و معناه موضوع نقاش حاد بين العلماء. على الرغم من هذه الخلافات، فإن معظمهم يعتبرون الأيديولوجيات "الكلاسيكية" الثلاث (القومية، الليبرالية و الماركسية) من بين أسس تطور هذا الميدان. و من جهة أخرى، ظهرت نظريات حديثة خلال السنوات الأخيرة مثل نظرية الاقتصاد المزدوج و نظرية النظام العالمي الجديد.

منذ أكثر من قرن و نصف، اهتمت دراسة الاقتصاد السياسي الدولي بثلاث أيديولوجيات أساسية تتعلق بالليبرالية، القومية و الماركسية .و الظاهر أن لكل منها نظرة مختلفة للاقتصاد العالمي، و تعالج مواضيع محددة كالتجارة و توزيع الثروات، و كذلك تأثير السياسة على المنافسة و العلاقات الدولية. و تتعلق الاختلافات الأساسية فيما بينها بدور السوق و الدولة في تدبير المجتمع على المستوى المحلي و الدولي. وهذا المنظور خصصناه لدراسة السياسة الخارجية الصينية تجاه إفريقيا وبالتالي يجب الإحاطة به من كل الجوانب لاستخدام مختلف متغيراته في هذه الدراسة ، وعلى هذا خصصنا مطلب لتعريفه وآخر لتطوره، وكذا العلاقة بينه وبين السياسة الخارجية .

المطلب الأول : تعليل نشأة الاقتصاد السياسي.

استخدم تعبير اقتصاد سياسي لأول مرة سنة 1613، وكان أول من استخدمه هو الكاتب الفرنسي انطوان دي مونتكريتيان (Antoine De Monchristien) حينما ألف كتابا يحمل هذا

التعبير عنوانا له ، ولم يكن اختيار هذا التعبير موفقا لأنه يعني ، حسب اشتقاقه اللغوي من اليونانية "قواعد إدارة ذمة المدينة " على اعتبار أن كلمة ذمة وهي Oikos، وقواعد Nomos، مدينة polis، وعلى ذلك فهو يتعرف بحسب أصله ، إلى علم المالية العامة لا إلى علم الاقتصاد السياسي.[1]

وحينما جمع الكاتب السابق الذكر بين شقي تعبير " الاقتصاد السياسي " كان يهدف إلى إسداء النصح للأمير في إدارة الأموال العامة ، وكان هذا المسلك منطقيا إذ أن السياسة الاقتصادية قد سبقت في نشأتها علم الاقتصاد الذي لم ينشأ إلا في القرن الثامن عشر .[2]

ولقد برر وصف الاقتصاد بأنه سياسي ، أنه كان يهدف في عهد التجاريين إلى حل المشكلات العملية ، وأنه لذلك قد اختلط بالسياسة ، فقد اختلط في البحث الاقتصادي مبادئ نمو الثروة بالمبادئ المتطلبة للحكم الصالح.[3]

وفي النصف الثاني من القرن الثامن عشر بدأ ظهور علم الاقتصاد على يد الفيزيوقراط ، ثم على يد التقليديين الإنجليز ، ولقد عمل هؤلاء الاقتصاديون رغبة منهم في إبراز ما لهذا العلم من استقلال ، على تجنب هذا الخلط إلا بعد أن كتب آدم سميث كتابه عن ثروة الأمم (The Wealth on Nations) مما أدى إلى أن يحتجز تعبير الاقتصاد السياسي للدلالة على علم الثروة.[4]

وفي النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتجه كثير من الكتاب تحت تأثير الفكر التجريبي إل استخدام تعبير علم الاقتصاد محاولة منهم للفصل بين التصرف والمعرفة ، إلا أنه مع

---

[1]. مقدمة في طبيعة علم الاقتصاد، على موقع:http://bu.edu.eg/olc/images/ektsad.pdf تم الإطلاع على الموقع بتاريخ:2014/04/15.

. ***المكان نفسه.*** [2]

[3]. ***المكان نفسه.***

[4]. ***المكان نفسه.***

زيادة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والحياة العامة للأفراد، ظلت الصلة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة وأصبح تعبير الاقتصاد السياسي مقبولا في الفكر والتطبيق ويمكن القول أن الاقتصاد بدأ سياسيا ، ثم ضعف هذا الاتجاه ، ثم عاد وأصبح الاقتصاد سياسيا مرة ثانية بعد ازدياد تدخل الدولة في في الحياة الاقتصادية فأصبح للاقتصاد صفة سياسية وخاصة مشكلات العدالة الاجتماعية والرفاهية القومية وأصبح من غير المتصور فصل الحياة الاقتصادية عن الحياة السياسية.[1]

ويظهر مفهوم الاقتصاد السياسي أو الاقتصاد السياسي الجديد، بمعنى حين نسمعه بعد ترجمة أدبية من الانجليزية وغطى مجال مختلف تماما . مدرسة الاختيار العام لفرجينيا أعادت إنتاج وتعويض مصطلح الاقتصاد السياسي بتصدير أدوات علم الاقتصاد ، كما كانت تطبق على سلوك الاستهلاك والإنتاج ودراسة الأسواق إلى مجال جديد ، السلوك السياسي . برنامج الاختيار العام إذا كان يمكن إرجاعه إلى أعمال بوردا 1781 أو إلى تلك التي تخص "الماركيز دوكوندورسات "1785، نصعد بالتأكيد إلى سنوات الأربعينيات مع التحليلات الأولى لـ "دنكان بلاك" ثم إلى سنوات الخمسينيات مع أنتوني داونز وتطورت في سنوات الستينيات بعد نشر "حساب التفاضل " سنة 1962، وصولا إلى "منطق الحركة الجماعية "ل أولسن"1965.

و تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلال السبعينات من القرن العشرين لأسباب مختلفة، منها انهيار نظام" بريتون وودز"حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وفي نفس الوقت فإن الانفراج الدولي والانخفاض النسبي للشعور بتهديد الأمن نال من المبررات التي دفعت من قبل إلى التعاون الاقتصادي .وأضحى من الشائع استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي

[1]. ***المكان نفسه.***

الدولي دون أن يتحدد بوضوح ما المقصود به .وقبل الجواب عن السؤال ما هو أفضل طريقة للتعلم يجب التيقن بأن المصالح السياسية حول الاقتصاد السياسي الدولي والاقتصادية ترتبطان بقوة من خلال كيفية تفكير الناس حول هذا الموضوع. وتاريخيا هناك ثلاث مدارس فكرية تتنافس لكسب الولاءات في الاقتصاد السياسي الدولي، وهي :الليبرالية، الميركانتلية (ويتفق البعض على أن التعريف بالاقتصاد السياسي الدولي والراديكالية). يمكن أن يتم من خلال هذه المدارس الفكرية .فالليبرالية تنظر إلى السياسة والاقتصاد على أنهما مجالان منفصلان ومستقلان نسبيا .أما الماركسية فترى أن الاقتصاد هو الذي يحدد السياسة والهيكل السياسي. أما الماركنتيلية فإنها تنطلق من تبعية الاقتصاد لمصالح الدولة ابتداء من مصالح الرخاء الداخلي إلى مصالح الأمن الدولي).[1]

ويقصد بالاقتصاد السياسي في معناه الواسع التحليل الاقتصادي الذي يدمج الحقائق السياسية في حقلها البحثي ، والذي ينظر بالتحديد إلى المتغيرات السياسية ، ليس كمتغيرات خارجية وإنما داخلية لنموذج اقتصادي ، لتجنب المعاني المتعددة للاقتصاد السياسي يمكن أن نتكلم عن اقتصاد للسياسة .

المنهج في مصطلح الاقتصاد السياسي هو تطبيق علم الاقتصاد في عالم سياسي ، وبعبارة أخرى استخدام أدوات الاقتصاد (النمذجة، الاختبارات التجريبية)، ومنهج الاقتصاد (الفردية والعقلانية والبحث عن الرفاه) للأخذ بالحسبان الأشياء التي درست فقط من قبل العلوم السياسية.

وقد ازداد في السنوات الأخيرة الماضية تأثير ثلاث نظريات معاصرة تعلل نشوء الاقتصاد السياسي الدولي وتوسعه وأداءه . سوف تسمى النظرية الأولى المشتقة أساسا من الليبرالية الاقتصادية

1:الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات العلاقات الدولية ،على موقع.
تم الاطلاع على الموقع بتاريخ: Boulemkahel.yolasite.com/resources/.2014/08/31 الاقتصاد السياسي ونظريات العلاقات الدولية pdf.

نظرية الاقتصاد الكفاءة وزيادة الثروة" المزدوج"، وهي تعتبر نشوء السوق بمثابة استجابة للرغبة العالمية في رفع مستوى إلى الحد الأقصى. وأفضل تعريف للنظرية الثانية الشديدة التأثر بالماركسية أنها نظرية النظام العالمي الحديث فالسوق العالمية هي أساسا آلية للاستغلال الاقتصادي للبلدان الأقل نموا من قبل الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة. والنظرية الثالثة المرتبطة ارتباطا وثيقا، ولكن ليس ارتباطا تاما ،بالواقعية السياسية أصبحت تعرف بنظرية الاستقرار المهيمن، فهي تفسر نهوض وعمل الاقتصاد الدولي الحديث بلغة القوى الليبرالية المسيطرة . ورغم أن هذه النظريات تناقض إحداها الأخرى في عدد من خصائصها، يمكن اعتبارها أيضا متممة إحداها للأخرى في نواح أخرى توفر معا بصائر هامة في أسباب ديناميكية الاقتصاد السياسي الدولي.[1]

المطلب الثاني : ماهية الاقتصاد السياسي الدولي وتطوره

الاقتصاد السياسي الدولي عنوان لطريقة معينة في التفكير في العلاقات الدولية وتحليلها ، وله عدد من المعاني المحددة المرتبطة عموما بالمنظورات المتنافسة ، ولكن ليس هناك تعريف واحد متفق عليه عموما.[2]

وضمن دراسة العلاقات الدولية ، فإن الاقتصاد السياسي الدولي هو أساسا طريقة تفكير في العالم تؤكد علاقتين كبريين متداخلتين : إحداهما هي أن السياسة والاقتصاد لا ينفصلان – فالسياسة لا يمكن فهمها إلا إذا أخذ الاقتصاد في الحسبان ، والعكس بالعكس ، حيث إن الاقتصاد لا يمكن فهمه إلا

2.روبرت غيلبين،*الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية* ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث ، 2004)،ص.92.

[2]. روجر توز،"الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة ،" في جون بيليس وستيف سميث (محرران)، ***عولمة السياسة العالمية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الأمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ،ط1، 2004)،ص.455.

إذا أخذت السياسة في الحسبان والسياسة تبني الاقتصاد في الوقت ذاته الذي يبني الاقتصاد فيه السياسة.[1]

وهذا يعني أن الاقتصاد السياسي الدولي لا يقبل الفكرة القائلة : إن العمليات التي أنشأت أشكالا من العولمة قد سيست اقتصادا دوليا كان في السابق غير سياسي ، بل كان منظما على أساس "اقتصادي " عقلاني محض (فصيرته تلك العمليات سياسيا). ذلك أنه بالنسبة للاقتصاد السياسي الدولي ،كان الاقتصاد الدولي على الدوام سياسيا من حيث كونه يختص بعمليات (من يحصل على ماذا ، ومتى ،وكيف) وهذه هي السياسة . وكما يجادل بول هيرست (Paul Hirst) وغراهام طومسون (Grahame Thompson) في تحليل جديد مهم ، فإن (اصطلاح "الاقتصاد الدولي" كان دائما اختزالا لما هو في الحقيقة نتاج تفاعل معقد بين العلاقات الاقتصادية والسياسة ، تشكله وتعيد تشكيله صراعات القوى العظمى).[2]

---

[1].المكان نفسه.

[2]. المرجع نفسه ،ص.455-456.

أ- المشمول في الاقتصاد السياسي الدولي:

السياسة الوطنية	الاقتصاد الوطني
السياسة الدولية	الاقتصاد الدولي

شكل رقم:2

من خلال هذا الشكل:

الاقتصاد السياسي الدولي ينظر إلى ما يحدث عندما تنهار الحدود بين السياسة والاقتصاد وبين الدولي والوطني ، وهو واحد من الادعاءات الهامة للذين يجادلون بأن العولمة كانت لها عواقب مهمة بأن جعلت هذه الحدود غير ذات صلة تقريبا بفهمنا للاقتصاد السياسي الدولي.[1]

ب- تأثير تحولات ما بعد الحرب الباردة على النظريات المهتمة بعلاقة الاقتصاد والسياسة:

بالنظر للوضع الدولي لما بعد الحرب الباردة ، يمكن أن نسجل بأنه وضع يتماشى – إلى حد ما – مع التحليل الماركسي التقليدي ، لأنه تحليل يركز أساساً على المتغير الاقتصادي ، وإن كان قد تراجع إيديولوجياً ولعل ما يبرهن على ذلك هو أن النظرية الاجتماعية النقدية التي ظهرت بعد نهاية الحرب الباردة هي ليست انتقاداً للمناهج النظرية التقليدية بقدر ما هي تطوير للفكر الماركسي. فالوضع الراهن يتميز بتعاظم دور القوة الاقتصادية بغض النظر عن هيمنة الاقتصاد الرأسمالي العالمي عليها ، نجد أن الاتجاه الماركسي بشقيه التقليدي والجديد ، الاتجاه النظري الوحيد الذي يركز على المتغير الاقتصادي

---

[1] روجر توز، مرجع سابق، ص.457.

فهي ترى أن الاقتصاد هو القوة المحددة والمحركة للسلوك السياسي ، وهو السلوك الذي بات يميِز العلاقات الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة . فالطبقات والدول تستجيب آلياً للتغيرات الدولية بناء على موقعها في النظام الاقتصادي الرأسمالي العالمي. [1]

وفي ظل تعاظم دور القوة الاقتصادية ، يجد الطرح الماركسي مكانته في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة وهي المكانة التي تبوءها بفضل أحد مبادئه الأساسية ، ألا وهو المادية الجدلية في إطار علاقة التأثير والتأثر بين البنية التحتية (الاقتصاد) والبنية الفوقية (السياسة وصنع القرار السياسي). وهي الثنائية البنيوية التي عرفت تطويرا لها في التصنيف الثنائي للمستويات البنيوية المختلفة عند ديفيد استون في إطار ما يعرف بالعلاقة بين المدخلات والمخرجات.[2]

فالنظرية الماركسية تقوم بتفسير السلوك الدولي انطلاقاً من المتغير الاقتصادي . إذ ترى في الاقتصاد القوة المحدِدة للسلوك السياسي والمحركة أو المحفزة له، والطبقات والدول تستجيب لتحولات البيئة الدولية ، استنادا لموقعها في النظام الاقتصادي الدولي.[3] كما تتخذ الماركسية التقليدية من الاقتصاد معياراً لقياس مدى تقدم أو تخلف أي مجتمع بشري ، فالبنية التحتية القوية تؤثر بشكل إيجابي على بنية المجتمع الفوقية السياسية .[4]

أما فيما يتعلق بتأثير تلك التحولات الدولية على المنظور النيو ماركسي(التبعية) يمكن القول أن مدى تكيف نظرية التبعية مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة ينبع في ذلك الترابط بين

---

1. لويد جنسن، ***مرجع سابق*** ، ص.185.

[2]. جندلي عبد الناصر، " النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة،" ***مجلة المفكر***،ع.5 على الموقعhttp://univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r5/mf5a8.pdf تم تصفح الموقع بتاريخ: 2014/09/02.

[3].لويد جنسن، ***المرجع نفسه*** ، ص.185.

[4]. جندلي عبد الناصر، ***مرجع سابق.***

ظاهرتي التبعية والتنمية ، لأنهما وجهان لعملة واحدة هي النظام الرأسمالي العالمي على حد تعبير أنصار نظرية التبعية .[1] فيمكن القول أن عودة الحديث عن الامبريالية في عالم ما بعد الحرب وتشبيهها بالعولمة بالمفهوم الأمريكي يمثل نمواً متزايدا لتياراتها الفكرية ، ولاسيما منها تياري الامبريالية ونموذج المركز– المحيط. بل فوق كل ذلك نجد أن العولمة منبثقة من نظرية الاستعمار الجديد، وتستمد جذورها من نظرية التبعية التي تنظر للامبريالية كظاهرة دولية مرتبطة بالرأسمالية من النواحي البنيوية ، الاجتماعية والاقتصادية.[2]

[1] . ***المكان نفسه***.

[2] . ***المكان نفسه***.

المطلب الثالث : الاقتصاد السياسي والسياسة الخارجية

لقد لعبت العوامل الاقتصادية دورا هاما في العلاقات الدولية على مدى التاريخ فقد كانت الأهداف الاقتصادية والموارد، وأدوات السياسة الخارجية كانت على الدوام عناصر هامة في الصراعات التي قامت بين الجماعات السياسية.

فقد استخدمت الإمبراطورية الفارسية ذخائرها الضخمة من الذهب في التأثير في السياسات الخارجية للدول الأقل شأنا . ويقدم لنا إغلاق أثينا لموانئ رابطة الدول الإغريقية في القرن الخامس قبل الميلاد في وجه أحد حلفاء منافستها يقدم إحدى أولى الحالات التي سجلها التاريخ للحرب الاقتصادية .والتاريخ حافل بأمثلة مشابهة عن دور العوامل الاقتصادية في شؤون الأمم ، وبهذا المعنى نجد أن الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية كان موجودا على الدوام.[1]

ورغم أنه كان للعوامل الاقتصادية والسياسية تأثيرها المتبادل بعضها في بعض على مدى التاريخ ، فإن هذا التفاعل قد اعترته تحولات جوهرية في العالم الحديث . وطوال قرون ماضية عديدة تعاظم الترابط بين الاقتصادات الوطنية بسبب الزيادة الكبيرة في تدفقات التجارة والتمويل والتكنولوجيا . كما توسعت قاعدة الوعي الشعبي للمضمون الاقتصادي الذي تنطوي عليه القضايا السياسية ، ويستطيع الناس أو هم على الأقل يظنون أنهم يستطيعون بسهولة أكبر أن يتتبعوا آثار أسباب التذمر أو الوفرة في الاقتصاد بحيث يربطون هذه الأسباب بأفعال جماعات معينة داخل البلاد وخارجها.[2]

ثمة تغيرات عميقة تشكل الأساس لهذه التطورات ، ذلك أنه منذ القرن السادس عشر كانت أولوية الدولة هي المبدأ الناظم للنظام السياسي الدولي . وقد حلت الدولة إلى حد كبير محل أشكال التنظيم

1."روبرت غيلبين" ،***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث ، 2004)،ص.19.

2. ***المكان نفسه***.

السياسي ما قبل الحديث من قبيل دولة المدينة والقبيلة والامبراطورية ، هذا في حين أصبحت السوق في الوقت نفسه الوسيلة الرئيسية لتنظيم العلاقات الاقتصادية إذ أنها حلت محل وسائل تبادل أخرى من قبيل المعاملة بالمثل ، وإعادة التوزيع والاقتصادات الموجهة الامبريالية ، وقد نشأ هذان الشكلان المتعارضان للتنظيم الاجتماعي ، أي الدولة الحديثة والسوق ، معا على مدى القرون المتأخرة ، وأضحت التفاعلات المتبادلة بينهما عوامل حاسمة على نحو متزايد في السمة المميزة للعلاقات الدولية والقوى المحركة لها في عالمنا الحاضر .[1]

وأدت هذه التغيرات في النظام الاجتماعي والوعي الإنساني إلى رفع القضايا الاقتصادية إلى المستوى الأعلى في سلم العلاقات الدولية . وقد أصبح الرخاء الاقتصادي للشعوب ومصير الأمم مرتبطين ارتباطا وثيقا بطريقة عمل السوق وعواقب ذلك .

و تلعب العوامل الاقتصادية دورًا مركزيًّا في اختيارات السياسة الخارجية؛ لأن تنفيذَ معظمِ السياسات يتطلَّبُ توافر الموارد الاقتصادية، ويحدِّدُ توافرُ تلك الموارد ما إن كان يمكنُ للدولة أن تكون دولةً مانحة للمعونة الخارجية أم مستقبلةً لتلك المعونة، كذلك فالموارد تحدِّدُ قدرةَ الدولة على الدخول في سباقات التسلُّح ذات التكاليف الباهظة، والتبادل التجاري، أو تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، بالرغمِ من أن توزيع المواردِ في النَّسق الدولي لا يحدِّدُ السياسات المتبعة، فإنه يضع حدودًا على مدى بدائلِ السياسة الخارجية المتاحة؛ فالدول التي تُعاني من نُدرةِ الموارد لن تستطيع أن تلعَبَ دورَ الدولة الكبرى، حتى إذا

[1] *المرجع نفسه* ،ص.20.

أرادت أن تلعَبَ هذا الدور، ومن ناحية أخرى، فإن توافرَ الموارد الاقتصادية لا يعني أن على الدولة أن تلعَبَ هذا الدور.[1]

وقد ناقش الماركسيون والليبراليون والقوميون مطولا مسألة ما إذا كان الترابط الاقتصادي مصدرا للعلاقات السلمية أم مصدرا للنزاع فيما بين الدول، ويعتقد الليبراليون أن المنافع المتبادلة للتجارة وشبكة الترابط الآخذة في الانتشار فيما بين الاقتصادات القومية تميل إلى تعزيز العلاقات التعاونية .وهم يعتقدون،حسبما حاول نورمان انغلNorman Angell) إثباته في كتابه الشهير The Great) 1910 " " / Illusion الذي كتبه قبل أربع سنوات من اندلاع الحرب العالمية الأولى ,أن الحرب قد أصبحت أمرا غير وارد لأنها تتناقض مع المجتمع الصناعي الحديث وأنه لا طائل من ورائها. ولكن يعتبر القوميون التجارة مجرد ساحة أخرى للتنافس الدولي، لأن الترابط الاقتصادي يزيد من عدم استقرار الدول ويجعلها عرضة للسقوط في أيدي القوى السياسية والاقتصادية الخارجية.[2]

يقول الافتراض الأساسي للماركسيين والقوميين الاقتصاديين إن الترابط الدولي ليس سببا للنزاع وعدم الاستقرار فحسب ,بل يخلق علاقات اتكالية بين الدول ، ومن ناحية أخرى .ولأن الترابط لا يكون متناظرا أبدا ، تصبح التجارة مصدرا لزيادة قوة القوي السياسية على قوة الضعيف. وبالتالي ينادي الماركسيون والقوميون الاقتصاديون بسياسات الاكتفاء الذاتي الاقتصادي[3].

لا يعير السجل التاريخي الكثير من التأييد لأي من الموقفين، إذ أن أنماط العلاقات الاقتصادية والسياسية متناقضة إلى حد كبير. فقد يكون الخصوم السياسيون شركاء تجاريين رئيسيين كما كان عليه الحال بالنسبة لبريطانيا العظمى وألمانيا في الحرب العالمية الأولى، أو كما كان عليه الحال بالنسبة

---

[1] . لويد جنسن، ***مرجع سابق***. ص.185-186 .

[2] . روبرت غيلبين، ***مرجع سابق*** ، ص.80.

[3] . ***المرجع نفسه*** ، ص.81.

للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بعد الحرب العالمية الثانية، فربما كان بينهما تعامل تجاري لا يذكر. وتوحي البيئة بأنه سواء كانت التجارة تفاقم أو تلطف النزاعات، فإن هذا يعتمد على الظروف السياسية لذلك، ينبغي إيلاء انتباه للعوامل المترابطة التي يبدو أنها تتحكم بالسبل التي تؤثر بها التجارة في العلاقات السياسية الدولية[1].

والعامل الثاني الذي يحدد الآثار السياسية للتجارة هو معدل النمو الاقتصادي في النظام . صحيح أن أفول الحمائية واتساع الأسواق العالمية ينشطان النمو الاقتصادي ولكن النتيجة الطبيعية صحيحة كذلك، إذ يؤدي نمو اقتصادي سريع إلى زيادة التجارة والترابط الاقتصادي. وللسبب نفسه، فإن تباطؤ معدل النمو الاقتصادي يجعل التكيف عسيرا ويزيد من حدة المنافسة التجارية الدولية ويفاقم العلاقات السياسية الدولية[2].

---

[1]. المكان نفسه.

[2]. ***المكان نفسه.***

الفصل الثاني

الاقتصاد السياسي للصين في إفريقيا

إن نشاط بكّين المتزايد في أفريقيا واندفاعها نحو دول القارة في أوائل سنوات القرن الواحد والعشرين، أثار انتباه العديد من الجهات والقوى الدولية، وقد انعكس ذلك من خلال تركيز الأكاديميين والصحفيين والدراسات السياسية ومراكز الأبحاث على ما اصطلح على تسميته "مغامرة السياسة الخارجية الجديدة للصين"، وعلى سعي الصين المتزايد للبحث والاستحواذ على مصادر الطاقة والسلع الأساسية.

وانطلاقا من هذه المعطيات ومن واقع نمو الاقتصاد الصيني السريع والمتزايد، لم يكن هناك من شك أبدا في حاجة الصين إلى أفريقيا ومواردها ولاسيما النفط والمواد الأوليّة، لكنّ الملاحظ أنّ العلاقات الصينية–الأفريقية قامت على أسس سياسية واقتصادية أوسع وأعمق من المفهوم الضيّق للاستحواذ الصيني على الموارد، خاصة في ظل تداخل عوامل داخلية وخارجية صينية كان لها دور في تشكيل السياسة المتّبعة تجاه أفريقيا، إذ ساهمت الأيديولوجيا والاقتصاد والسياسة في تشكيل هذه السياسة اعتمادا على الحاجات والمتطلبات التي تقتضيها هذه العلاقة في كل مرحلة من المراحل. وسنتطرق في هذا الفصل إلى توضيح العلاقة التفاعلية في سياسة الصين في إفريقيا وتحليل أهدافها ووسائلها.

المبحث الأول: صعود القطب الصيني

ما يمكن ملاحظته عن يقين أن الاقتصاد السياسي العالمي للقرن الواحد والعشرين قد تغير جذريا نتيجة صعود الصين ، وتغيرت الأطر العامة للحياة الكوكبية وتأثرت بأسلوب مشروعات الأعمال الدولية ومجتمعات المال والسياسة استجابة لمسار الصين ،[1] ويرى الكثيرون أيضا أن الصعود الصيني في عالم ما بعد الحرب الباردة كان له أثرا كبيرا على تغيير الموازين في العلاقات الدولية ، خاصة أن هذا الصعود كان له طابعا اقتصاديا حيث شهدت الصين تحولات عميقة رفعتها إلى مصاف الكبار ، ويرجعها العديد من المحللين إلى جملة الإصلاحات التي عرفتها الصين عبر فترات زمنية امتدت من مرحلة حكم الرئيس دينغ إلى يومنا هذا .

[1].دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا ، ***التنين الأكبر*** ، ترجمة شوقي جلال (الكويت: مطابع الوطن، 2001)، ص.420.

المطلب الأول: دور الإصلاحات الاقتصادية

في العام 1976 توفي الزعيم الصيني ماو تسي تونج، وفي العام نفسه توفي رئيس وزرائه شوان لاي، وبعد عامين من الصراع على السلطة في الصين وصلت إلى الحكم قيادة تمتلك رؤية مختلفة عن الرؤية التي كانت تسود في الفترة السابقة. هذه الرؤية عمل بها ورسخها الرئيس دينج شياو بينج . تبعاً لذلك تغيرت الأولويات بالنسبة للقيادة في الصين ليتصدر الأولويات هدف الإصلاح الاقتصادي وتحقيق مستوى من العيش الكريم للمواطن الصيني وصولاً إلى رفاهية هذا المواطن[1].

وتعتبر الصين للفترة من 1949- 1978 دولة فقيرة اقتصادياً، حيث دخل الفرد متدني جداً وكذلك مجمل ناتجها المحلي ومعدل نموها الاقتصادي. أما الاستثمار الأجنبي فلم يكن له وجود في الصين قبل عام 1978، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان نسبة قليلة جداً لا تتناسب مع حجمها[2].

إن أكثر ما يميز هذه التجربة هو أنها استطاعت المزاوجة بين اقتصاد السوق والاقتصاد الاشتراكي بطريقة تمكنت من خلالها من الاستفادة من المزايا التي يوفرها نظام اقتصاد السوق مع بقاء سيطرة الدولة على الاقتصاد[3].

وقد أدركت القيادة الصينية بقيادة دينج شياو بينج التي استلمت الحكم عام 1978 أن النهوض بالصين يتطلب أولا النهوض بالاقتصاد الصيني. وهذا الأمر لا يمكن أن يتحقق من دون إتباع سياسة خارجية مفادها الانفتاح على مختلف دول العالم. فمثل هذه السياسة تكون كفيلة بتهيئة البيئة الملائمة – بيئة مسالمة – لسياسة اقتصادية ناجحة. وقد جسد دينغ هذا التوجه بمقولته الشهيرة " ليس المهم لون القط

1. أحمد عبد الأمير الأنباري، ***"دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 – 2005،*** "على موقع: http://annabaa.org/nbanews/67/339.htm تم الإطلاع على الموقع بتاريخ :2014/02/12.

[2]. ***المكان نفسه.***

[3]. ***المكان نفسه***

أبيض أم أسود.. مادامت القطة تصطاد الفأر فهي قطة جيدة " فهو يرى أن المهم هو أن تحصل الصين على التكنولوجيا ورؤوس الأموال التي تحتاجها الصين من اجل نهضتها ". بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال الأجنبية والتكنولوجيا المتقدمة، ودراسة التجارب الناجحة في التخطيط والإدارة

الاقتصادية في الدول الأجنبية، وتشجيع مؤسسات الدولة للمشاركة في المنافسة بالأسواق العالمية وتعزيز تعميق الإصلاح الداخلي والتنمية الاقتصادية.[1]

أولا: استيراتيجية التنمية الصينية:

يعتبر دنغ شياو بينغ مهندس هذه الفلسفة التي حققت في ظلها معجزة الصين من خلال استراتيجية مجردة لبناء الاقتصاد الصيني والتي طرحت في عام 1987 على الشكل التالي:[2]

الخطوة الأولى : هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني مرتين عما كان في عام 1980 م ، من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية ورفع مستوى الشعب سواء عن طريق رأس المال الوطني أو الأجنبي .بأسلوب اشتراكي الهدف، رأسمالي الوسائل والإدارة، وبذلك تحل مسألة الغذاء والكساء للشعب، وقد تحقق هذا الهدف من حيث الأساس في نهاية الثمانينات من القرن العشرين.

الخطوة الثانية : هي مضاعفة مجمل الناتج الوطني أربع مرات عن عام 1980 ، في نهاية القرن العشرين ، وذلك من خلال الاستمرار في التعليم والتثقيف لجميع أفراد فريق الإدارة والإنتاج والتسويق ، ولا يتوقف عند مؤهل جامعي ، مهما علا طالما أن العلوم تتقدم ، والمعارف تتطور، وذلك من خلال مدرسة الحزب وكوادره وفلسفته التي تدرس السياسة والاقتصاد والفلسفة والممارسات المتجددة ، وقد تحقق هذا الهدف أيضاً عام 1995 قبل موعده المقرر.

---

[1] . *المكان نفسه.*

2. التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية والصناعة، على موقع: http://vb.maharty.com/showthread.php?t=706 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ :2014/08/12.

الخطوة الثالثة : هي تحقيق التحديث بصورة أساسية ، ووصول معدل نصيب الفرد من مجمل الناتج الوطني إلى مستوى البلدان المتطورة والمتوسطة ، وبلوغ مستوى معيشة الشعب مستوى نسبيا من الرخاء بحلول منتصف القرن الواحد والعشرين . وذلك من خلال وضع فلسفة الإصلاح الاقتصادي على أساس أهمية دراسة الجدوى الحقيقية للمشروع وفقا للمعطيات الصحيحة والكاملة قبل بدء العمل، ووضع الإطار القانوني والإداري له قبل التشغيل، وعلى أساس التجديد المستمر للإنتاج شكلاً).وموضوعاً ، وفقاً لمنهج البحث والتطوير.

ويمكن تلخيص عملية الإصلاح والانفتاح في الصين في أربع مراحل تاريخية:

المرحلة الأولى : سياسات الإصلاح خلال الفترة1978 -1984

في عام 1978 بدأ " المحدثون " برنامجاً طموحاً لتحويل الاقتصاد ، وهدف البرنامج إلى مضاعفة الإنتاج الزراعي والصناعي بحلول عام . 2000 وكان هناك مكونان رئيسيان لهذه الاستراتيجية ، الأول كان الاستيراد الكامل للصناعة والتكنولوجيا ، وذلك للتغلب السريع على التخلف التكنولوجي الصيني . والثاني كان إعادة بناء الاقتصاد الداخلي بالتدريج وبحذر ، وذلك لتقليل سيطرة الدولة على الإنتاج والاستثمار، واستبدال ذلك بتأثير "قوى السوق" لجعل الاقتصاد تنافسياً بمجمله. [1]

وابتداءً من عام 1979 ، بدأت الصين إصلاحات اقتصادية عدة ، وتم التركيز على الزراعة منخلا تفكيك الجمعيات الزراعية، والعودة إلى نظام الاستغلال العائلي للأراضي الزراعية ، و إلغاء نظام توحيد الشراء وتحديد الحصص، وتشجيع التنوع والتخصص ، وتقديم الحوافز للمزارعين ، الأمر الذي مكنهم من بيع جزء من محاصيلهم في السوق الحرة . مما أثار حماس الفلاحين في الإنتاج. واستطاعت الصين في سنتين إلى ثلاث سنوات تغيير نمط الزراعة الجماعية واكتمل إصلاح القطاع الزراعي.

1. شارلي هور، ***الصين ثورة من؟***(مصر: مركز الدراسات الاشتراكية،1987)،ص.24.

وعلى مستوى الصناعة ، كان الإصلاح أكثر صعوبة ، من حيث تقسيم الشركات المملوكة للدولة إلى وحدات إنتاجية صغيرة ، وكذلك من جانب رفع الكفاءة الاقتصادية للمنشأة الصناعية ، حيث لا يتوقف على نظام الحوافز داخل المؤسسة ، ولكن أيضاً على الأسعار وظروف العرض و المدخلات والأسعار وشروط الطلب والتي كانت آنذاك خاضعة للحكومة . لذلك تم اتخاذ التدابير اللازمة لتحسين النظام القائم ، أوعيد العمل بمبدأ الربح كمعيار لإدارة المنشآت ، والحوافز والمكافآت الإنتاجية للموظفين.[1]وسمح لشركات القطاع الخاص بالعمل للمرة الأولى منذ سيطرة الشيوعية ، حيث بدأت تدريجيا تُشكل أكبر نسبة مئوية من الناتج الصناعي ، كما تمت زيادة مرونة السعر، وتوسيع قطاع الخدمات ، وخُففت القيود المفروضة على الأسواق التجارية ، وفتحت البلاد أمام الاستثمارات الأجنبية وبالإضافة إلى ذلك ، أنشأت الحكومة أربع مناطق اقتصادية خاصة على طول الساحل في العام 1980 لغرض جذب الاستثمارات الأجنبية وزيادة الصادرات ، واستيراد منتجات التكنولوجيا إلى الصين ، وكانت هذه المناطق خالية نسبيا من الأنظمة البيروقراطية والتدخلات التي تعرقل النمو.[2] وعمل دينغ على تقديم إصلاحات إضافية ، نفذت على مراحل، أدت إلى تحقيق اللامركزية في صنع السياسات الاقتصادية في العديد من القطاعات ، وخاصة التجارة . [3] وكان الانفتاح في بداية الثمانينات مقتصرًا على بعض الأقاليم الرائدة في الجنوب " مقاطعة قواند ونغ . [4] "

المرحلة الثانية : سياسات الإصلاح خلال الفترة 1984 – 1988

خلال هذه الفترة ، واصل دينغ سياسة السير في الإصلاحات الأولية والزراعية وانتقلت عملية إصلاح النظام الاقتصادي من الريف إلى المدن في عام 1984 ،واستمرت الرقابة على شركات القطاع

---

2. فرانسواز لوموان، الاقتصاد الصيني، تعريب صباح كعدان (دمشق: الهيئة العامةالسورية للكتاب، ط .2010، 1)،ص.12.

[2]. Chinese economic reform, available from http://en.wikipedia.org/wiki/Chinese_economic_reform retrieved 22/08/2014.

[3] ***.Loc.cit.***

[4] . لوموان، ***مرجع سابق***.

الخاص ابتداء من 1986 ، وأجرت الصين الإصلاح في المؤسسات الإنتاجية التابعة للملكية العامة ، وحتى الوقت الحاضر فقد تم إدخال نظام المساهمة إلى أكثر من % 50 من المؤسسات الإنتاجية الحكومية الهامة ، وُأجري الإصلاح في الملكية في أكثر من % 90 من المؤسسات الإنتاجية المتوسطة والصغيرة ، وتراجع التخطيط ، واتسع نطاق الاقتصاد التجاري بحيث أن في نهاية تسعينيات القرن العشرين أصبح الاقتصاد يعمل بنظامين . وفي عام 1988 طرح دنغ شياو بينغ نظريته المشهورة وهي : "العلوم والتكنولوجيا يمثلان قوة الإنتاج الأولي " مما دشن مرحلة الإصلاح في نظام العلوم والتكنولوجيا وساعد على تحويل نتائج البحوث العلمية إلى سلع وتم توسيع سوق التكنولوجيا. وضمن هذه الفترة وتحديد اً في شهر سبتمبر 1985 .

المرحلة الثالثة : تجميد الإصلاح خلال الفترة 1989 – 1991:

في خريف عام 1988 ، ولأجل مواجهة ارتفاع معدلات التضخم، جمدت الحكومة الصينية الإصلاحات، وفرضت الرقابة من جديد على الأسعار .وبعد أزمة 1989 ، صاحب هذه الإجراءات خطاب أيديولوجي وصارمة سياسية .جعلت التغيرات الاقتصادية الجارية منذ العام1978 موضوع اختصام . عندئذ شهدت الإصلاحات الاقتصادية فترة من التوقف ، لكن في نهاية الأمر، أصبح هناك قناعة أن ما حصل من تغيرات لا عودة عنها .ذلك أن المزارعين والسلطات الصينية المحلية، وخاصة سلطات المناطق الساحلية ، التي حظيت بهامش من المناورة الاقتصادية ، قاوموا كل عودة إلى الوراء وفي المقابل وجه انهيار الاتحاد السوفيتي نهاية عام 1991 صفعة مصيرية للمحافظين، حيث أدى إلى قناعة القادة الصينيين قناعة تامة بأن شرعية الحكومة في الصين تقوم على ازدهار الاقتصاد وتحسين مستوى معيشة الصينيين . وسارت الامور بعد ذلك لصالح الإصلاحيين.[1]

[1].فرانسواز لوموان، ***المرجع نفسه*** ، ص.13.

المرحلة الرابعة : سياسات الإصلاح خلال الفترة 1992 إلى الوقت الحاضر.

في يناير 1992 ، أثناء زيارة دينغ شياو بنغ لجنوب الصين ، أرسل إشارة عن نهاية برنامج التقشف ، وبدأ العودة إلى الإصلاحات والانفتاح مع التأكيد على مبدأ اشتراكية جديدة ذات ملامح صينية ، كما تم التركيز على العناصر الاقتصادية الرأسمالية في برنامج الإصلاح الاقتصادي .[1] وفي العام نفسه ، حدد مؤتمر الحزب الشيوعي الرابع عشر هدفاً جديداً هو" اقتصاد السوق الاجتماعي ."وتسارع تحرير الأسعار ، وتغلبت الأسعار الحرة في نهاية عام 1992 (طالت % 80 من تجارة الجملة والمفرق) وفي نوفمبر 1993 ، استأنفت لجنة الحزب المركزية إصلاح منشآت القطاع العام، والعمل على تنوع أشكال ملكيتها مع التأكيد على دور القطاع العام الرئيس.[2] وتأكدت في إطار هذا السياق إرادة الدولة في التحرر من التزام الحفاظ على منشآت القطاع العام بدون ذكر اصطلاح الخصخصة رسميا . حيث قرر الحزب منذ عام 1993 أن من الواجب على الصين أن تحظى ب " نظام منشآت عصري " ، وأن تُحول منشآت القطاع العام إلى شركات. ودخل هذا القرار حيز التنفيذ في يناير 1994 ، و وضع النظام الداخلي للشركات ذات المسؤولية المحدودة والشركات المغلقة وجعل رأس مال الشركات مفتوحا ، وتم إنشاء نظام مصرفي حقيقي، ونظام ضريبي ، ونظام صرف العملة.

وفي عام 1995 بدأت الصين سعيها الجاد لدخول منظمة التجارة العالمية وإجراء مزيد من الإصلاحات من أجل تحقيق ذلك . حيث بدأت الدولة التحرر من الالتزام برأسمال قطاع الدولة في العام 1997، وألا تحتفظ إلا في عدد محدود من القطاعات الاستيراتيجية(احتكارات طبيعية ، تقنيات عالية)

---

2. التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية والصناعة، على موقع: http://vb.maharty.com/showthread.php?t=706 .تم الاطلاع على الموقع بتاريخ :2014/08/12.

[2] . لوموان، ***مرجع سابق***،ص.13.

والتخلص من الصغيرة منها والإبقاء على الكبيرة . وحققت " خصخصة الصغيرة "منها تقدماً سريعاً . فأغلقت المنشآت الصغيرة الأكثر عجزا.[1]

وفي نوفمبر 2001 ، أصبحت الصين أحدث عضو في منظمة التجارة العالمية ، أودى دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية إلى انفتاحها انفتاحاً أوسع على السوق العالمية، وشكل هذا الانفتاح وسيلة بيد القادة الصينيين للحفاظ على ديناميكية الإصلاحات.[2]

نتائج التجربة:

لقد حققت التجربة الاقتصادية في الصين تحولات كبيرة في الاقتصاد الصيني، ولنا أن نستدل على نجاح هذه التجربة من خلال معدلات النمو الاقتصادي العالية المتحققة والتي انعكست بشكل ايجابي في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الصين ، مما أدى بالنتيجة إلى تحسن ملحوظ في مستوى دخل الفرد في الصين. ومن نتائج هذه التجربة ارتفاع معدل الاستثمارات الأجنبية في الصين ، وكذلك زيادة مساهمة الصين في حجم التجارة العالمي

[1]. ***المرجع نفسه***،ص.16.
[2]. ***المرجع نفسه***،ص.13.

المطلب الثاني:مؤشــرات الصعـــود الصينـــي

1. التأثير الصيني في المؤسسات الاقتصادية الدولية والانضمام لمنظمة التجارة العالمية

لقد مكن النمو الاقتصادي السريع الذي حققته الصين من أن تحظى بمكانة جيدة في المؤسسات والمنظمات الدولية ، ذلك النمو الذي بلغ نسبا كبيرة بحيث صار يقلق الولايات المتحدة الأمريكية ، فأصبحت الصين تطالب بزيادة تمثيلها والدول المتطورة اقتصاديا في المؤسسات الاقتصادية عندما تم تأسيسها، ولقد نجحت في الانضمام إليها بعد الأزمات التي ضربت الدول الكبرى.وقد دخلت بذلك لعبة الكبار. [1]

ويعرَف التأثير في الحالة الاقتصادية على أنه :" القدرة على الحصول على المصالح تلقائيا من خلال صنع القرار للآخرين والتدخل في شؤونهم مهما كان موقعهم". [2]

يظهر البعد الأول للتأثير الصيني في هاته المؤسسات باعتبار أن الصين أصبحت عضوا في البنك العالمي وصندوق النقد الدولي وسياستها ومقاربتها الاقتصادية فرضت نفسها في هاتين المؤسستين ، فالصين فاعلا أساسيا عوَضهما من خلال القروض دون شروط، التي تقدمها الصين للدول المحتاجة فهي تعتمد على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

ولذلك فإن الصين تغض النظر عن قضايا حقوق الإنسان والديمقراطية ، وتقدم قروضا لدول يعتبرها المجتمع الدولي " مارقة " وغير ديمقراطية مثل التي توجد في أفريقيا وجنوب آسيا ، وبالرغم من

---

[1] .Stephen Olsen and Clude Prestowitz *,The Evolving Role of China in International Institutions* (Washington DC :The Economic Strategy Institute , January 2011,p.18.

[2] . **loc.cit.**

تهديدات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي بفرض عقوبات اقتصادية على الصين إلا أن هذه الأخيرة لا تزال تمارس نفس السياسات.[1]

أما البعد الثاني في التأثير الصيني فيظهر من خلال الفلسفة الاقتصادية الصينية في هذه المؤسسات الاقتصادية ، فالمقاربة الاقتصادية الصينية امتلكت القدرة على الإبقاء على أسعار صرف العملة الصينية بما يتوافق وأهدافها ومصالحها الاقتصادية ، بمعنى أن الصين تتحكم دائما في أسعار صرف عملتها وتغيرها أو تحافظ عليها متى لزمت الأحداث والتطورات الاقتصادية ، وهذا ما لم يتقبله صندوق النقد الدولي على اعتبار أن الصين عضو فيه ، ولكن مع مرور الوقت استطاعت الصين فرض آلية اقتصادية على صندوق النقد الدولي تتعلق بالتحكم والسيطرة على رؤوس الأموال وهذا ما جاء في ورقة صندوق النقد الدولي في فيفري 2010 تحت عنوان تدفقات رؤوس الأموال :دور السيطرة والتي تعكس حسب أحد المسؤولين في الـFMI المقاربة الصينية بشكل كلي.[2]

وهناك أيضا التعيينات التي شملت مسؤولين وأساتذة صينيين في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي يثبت الدور المتنامي للصين في مثل هذه المؤسسات ، ومثال ذلك هو أستاذ الاقتصاد جاستن لين ييفو Justin lin yifu الذي تم تعيينه ككبير ورئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك العالمي سنة 2008، فقد خلف هذا الأخير زميله الأمريكي جوزيف ستيغليتز Joseph Stighlitz الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد.[3]

---

[3]. ***loc.cit.***

[2] . ***loc.cit.***

[3] ***.Ibid.***,p.23

وقد استطاع لين ييفو التأثير نسبيا على البنك العالمي من خلال نظرته لدور الحكومة في المجال الاقتصادي عندما رأى بأن الحكومة هي المؤسسة الأساسية في تحديد أي أنواع التنمية هو الأنجح ، ويضيف لين ييفو بأن المسؤولين الدوليين في البنك العالمي خاصة وبسبب النجاح الصيني في تغيير الاقتصاد العالمي والحفاظ على معدلات النمو ، فإن الكل يريد أن يعرف" الوصفة السحرية الصينية".[1]

أما بالنسبة لصندوق النقد الدولي ففي بداية سنة 2011 تم تعيين زهو مين Zhu Min كمستشار خاص في إدارة صندوق النقد الدولي ، وهذا أكبر منصب تحصلت عليه الصين داخل هذه المؤسسة وكرد على فعل على هذا التعيين ، صرح مسؤول كبير في البنك المركزي الصيني بأن هذا التعيين يؤكد بأن الدول الصاعدة بدأت تؤثر بدورها في النظام الاقتصادي العالمي الذي أصبح يتغير بشكل ديناميكي في السنوات الأخيرة.[2] بينما قال دومينيك ستروس كان Dominique Strauss-kahn: "

"زهو مين سيساعد صندوق النقد الدولي على مواجهة التحديات العالمية في المرحلة القادمة وسيساعدنا على فهم النظام المالي الآسيوي والأسواق الصاعدة بشكل عام"

وتبين هذه التصريحات بشكل جلي كيف أن الصين صارت تلعب دورا فعالا في تسيير هذه المؤسسات الاقتصادية الكبرى وتشارك في تطويرها وتحافظ على استمراريتها ، وهذه التصريحات تأتي في وقت الأزمة الاقتصادية العالمية التي تعصف باقتصاديات الدول الكبرى ،ويبدو دور الصين واضحا حيث أنها أبدت استعدادها لشراء السندات الحكومية لدول الاتحاد الأوروبي لإنقاذ هذه الأخير من خطر الإفلاس.[3]

---

[1] . ***loc.cit.***

[2]. ***Ibid.**,p.24.*

[3] . ***loc.cit.***

يشير تقرير مؤسسة بروكينغز Brookings Institutions بأن الصين تسعى من وراء التعيينات الأخيرة في المؤسسات الاقتصادية الدولية ، إلى التأثير على سياساتها وزيادة نفوذها المباشر في عملية صنع أجندة الاقتصاد العالمي ، ومن الناحية التاريخية تعود العالم على رؤية مسؤولين أمريكيين وأوروبيين داخل هذه المؤسسات ، ولكن التعيينات الجديدة تعتبر إشارة انطلاق لعصر جديد بصبغ آسيوية داخل البنك العالم وصندوق النقد الدولي.[1] ويمكن أن نقول عن الدور الصيني في هذه المؤسسات الاقتصادية الدولية ، بأنه لا يزال محدودا نسبيا ،وذلك بسبب حداثة الانضمام إليها ، وتحتاج إلى وقت معين ولظروف معينة لكي يتجذر نفوذها في هذه المؤسسات.

2- انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية:

أدركت الصين أهمية الإصلاح والانفتاح على العالم لتحسين أدائها الاقتصادي على المستويين الداخلي والخارجي، وزيادة مستوى الرفاهية الاجتماعية لأفرادها، واللحاق بركب من سبقها من الدول في التقدم والازدهار، وزيادة انفتاحها على الأسواق العالمية، واتساع علاقاتها التجارية .وأدركت الصين أن ذلك لن يتحقق إلا من خلال دخولها إلى منظمة التجارة العالمية.

منذ أن طرحت الصين استعادة مكانتها كدولة موقعة على الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة فى عام 1986 ، بذلت جهودا دؤوبة من اجل انضمامها إلى الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة (منظمة التجارة العالمية) . وخلال الفترة ما بين يناير وسبتمبر عام 2001 عقد فريق العمل التابع لمنظمة التجارة العالمية في الصين أربعة اجتماعات أتم فيها مفاوضات متعددة الأطراف حول انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية وأجاز وثائق قانونية متعلقة بذلك . ثم عقد الاجتماع الوزاري الرابع لمنظمة التجارة العالمية في العاصمة القطرية الدوحة من التاسع إلى الرابع

3. الصين ومنظمة التجارة الدولية، على موقع: http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40405.htm

عشر من نوفمبر نفس العام ، وحضره وفد صيني برئاسة وزير التجارة الخارجية والتعاون الصيني تشي قوانغ شينغ حيث وقعت الصين على برتوكول انضمامها إلى المنظمة في الحادي عشر من نوفمبر 2001 . ثم شاركت الصين بصفة دولة عضو رسمي في منظمة التجارة العالمية في اجتماع مجلس الإدارة العام للمنظمة الذي عقد يومي التاسع عشر والعشرين من ديسمبر لنفس العام .[1]

إن انضمام الصين إلى المنظمة العالمية للتجارة كان مفيدا جدا لها ، فقد ارتفعت الاستثمارات الصينية سنة 2002 بنسبة 22,6% مما كانت عليه سنة 2001. ومع قواعد الشفافية التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة ، تناقص الفساد الذي تعاني منه الصين. وبذلك يبقى اعتماد الصين على الارتباط مع الاقتصاد العالمي، والاستثمارات الخارجية، وأكثر من ذلك الاستثمارات العمومية ترفع ديون الدولة .[2]

1.الصين ومنظمة التجارة العالمية،على موقع: http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40405.htm تم الاطلاع على الموقع بتاريخ :2014./05/4.

2.Lotfi Ouled Ben Hafsia et Karima Belkacem, ***L'avenir du Partenariat Chine–Afrique*** (Paris :L'Harmattan,2009),p.17,18.

3- نمو الناتج المحلي الإجمالي:

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قادها دانغ كسياوبينغ Deng xiaoping بمجيئه للسلطة, عرفت الصين تطورا اقتصاديا سريعا تعكسه الأرقام والإحصائيات, والسؤال الذي يطرحه الاقتصاديون هو كيف استطاعت الصين أن تحقق نموَا في الناتج المحلي الإجمالي GDP,وارتفاع كفاءة أدائها التجاري المحلي والدولي في ظرف ثلاثة عقود؟

تشير الإحصائيات المقدمة من طرف "المكتب الصيني للإحصائيات" بأن الصين حقَقت نموَ في نسبة النموَ في الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ما بين 1980- 1990 بنسبة 9,3% , يضيف نفس المكتب بأن نسبة النموَ في الفترة ما بين 1990-1998 وصلت إلى 10,8%.[1]

فالصين تقدم اليوم ما نسبته 5% من إجمالي الناتج الداخلي العالمي , كما أنها قدَمت 13% من النموَ العالمي خلال الفترة 1995-2004 مقارنة بالهند التي قدَمت 3% والولايات المتحدة الأمريكية التي قدمت ما نسبة 33 %، بالاعتماد على إحصائيات مادسون Madison لسنة 2003 فإنها تشير إلى أنَ دولة لم تقدم للاقتصاد العالمي مثل الصدمة الكبيرة التي قدمتها الصين , فالصين قدمت على مدى 26عاما معدل نمو أسرع من الاقتصاد العالمي ب2,2% نقطة مئوية سنويا , وكانت معدلات النمو التاريخية أكثر انخفاضا حتى بالنسبة للدول المزدهرة .[2]

---

[1] . Shuxun Chen and Charles Wolf Jr, ***China,the Unites,and the Global Economy*** (Santa Monica : RAND,2001),P.73.

2. آلن ونترز وشهيد يوسف , ***الرقص مع العمالقة : الصين و الهند و الإقتصاد العالمي*** , ترجمة : أحمد رمو(دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2012)، ص ص .22-23.

النمو الصيني في الناتج المحلي الإجمالي انعكس على الواقع الاجتماعي للدولة، فقد انخفضت نسبة الفقر،وهذا ما يشير إليه كل من رافليان Ravallion وتشانChen في تقريرهما الاقتصادي سنة 2004، بأن نسبة الصينيَين الذين يعيشون في الأرياف تحسنت ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية بعدما كانوا من بين الفئات الأكثر فقرا ، فنسبة الفقر في هذه الفئة كانت 40,65% سنة 1980 لتصل إلى 10,55% سنة 1990 ، لتنخفض سنة 2001 إلى 4,75% ، أما النسب العامة للفقر في الصين , فإن المؤشرات تظهر أن النسبة كانت 75,7% سنة 1980 لتصل سنة 2001 إلى 12,49% .[1]

يؤكد الخبراء الاقتصاديون بأن النمو الصيني يرجع إلى عدة عوامل أسهمت في زيادته بوتيرة سريعة ، أحد هذه العوامل هو النمو في القطاع الزراعي الذي أصبح يشكل 13% كحصة من إجمالي الناتج الداخلي.[2]

وتواصل الصين كل سنة مراجعة معدلات نموها في الناتج المحلي الإجمالي ، وتستنتج في السنوات الأخيرة بأن النمو أصبح يعتمد بشكل كبير على مداخيل القطاع الخدماتي ،وفي سنة 2004 حققت الصين نموا بنسبة 9,5 % ليرتفع إلى 9,8 % سنة 2005.[3]

يتعامل الخبراء الاقتصاديون في دراستهم للنمو الصيني من خلال عنصرين أساسيين الأول يتمثل في تضاعف المدخرات الداخلية ، فمنذ الإصلاحات الاقتصادية سنة 1979 شكلت المدخرات الداخلية حصة 32% من الناتج المحلي الإجمالي ، فأغلبية المدخرات الداخلية للصينيين تجد مصدرها في الفوائد

---

1 . Loren Brandt and Thomas Rawski (eds),***China Great Economic Transformation*** (Cambridge University press,2008),p.02.

2. آلن ونترز وشهيد يوسف , ***مرجع سابق*** ، ص.29.

3 . Wayne Marrisson, ***china's economic conditions*** (Washington D.C : Congressional Research Service, january 12, 2006),p.03

الآتية من الشركات الصينية المملوكة للدولة التي استخدمتها الحكومة المركزية في بكين لتوسيع ودعم الاستثمارات المحلية ، فالإصلاحات الاقتصادية أسهمت كذلك في رفع المدخرات الأسرية.[1]

وكنتيجة لذلك فإن المدخرات الداخلية ارتفعت نسبتها إلى 49% من حجم الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2004، مشكلة بذلك أعلى نسبة في العالم.[2]

أما العامل الثاني يتمثل في ارتفاع الأرباح التجارية، وذلك ناتج عن إعادة توزيع الموارد المادية لتشمل القطاعات الإنتاجية أكثر من نظيرتها الاستهلاكية ، ومن بين القطاعات الإنتاجية التي دعمتها الصين نجد الزراعة والتجارة ، وعلى سبيل المثال فإن الثورة الزراعية أسهمت في رفع الإنتاج الزراعي ، كما أن توزيع الموارد المادية أدى إلى زيادة معدلات الشغل في قطاعات إنتاجية خاصة المصانع .[3]

ووفقاً للبيانات فإن معدل نمو الاقتصاد الصيني في 2007م و 2008 م وصل 11,9% و9,1% على الترتيب مقارنة ب 2% و1,2% للولايات المتحدة الأمريكية و2,1% و ,4% بالنسبة لليابان،وقد استطاعت الصين مؤخرا في أن تصبح القوة الاقتصادية الثانية في العالم بدلا من اليابان التي ظلت كقوة اقتصادية ثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية على مدار أربعة عقود ،ونجد أن حجم الناتج المحلي الإجمالي للصين بلغ 4833 مليار دولار سنة 2009 مقارنة بـ 15343مليار دولار للاتحاد الأوروبي و 14004 مليار دولار للولايات المتحدة الأمريكية و4993 مليار دولار لليابان و1186مليار دولار للهند و1164 مليار دولار لروسيا وارتفع الناتج الداخلي الصيني في 2010م إلى 5878,6 مليار

1 . *Loc.cit.*

2 . *Loc.cit.*

3 .*Ibid.* ,p.04.

دولار مقارنة ب 5474,2 مليار دولار لنظيره الياباني مما رفع من مساهمة الصين في الناتج العالمي الإجمالي بنسبة تزيد عن 5 %.[1]

4- الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين:

تحتل الصين الآن المرتبة الأولى عالمياً في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وتشهد الاستثمارات فى الصين نمو بمعدل 13,4% وقد ارتفع حجم الاستثمارات في الصين من 24,8مليار دولار في 1990م ليصل لـ 4,348مليار دولار في سنة 2000 م وتمحور حول 500 مليار دولار في 2010م , كما نجد أن الصين تستثمر بمليارات الدولارات في سندات الخزانة الأمريكية مما يمكنها من لعب دور كبير في التحكم في الاقتصاد العالمي، وفقاً لمعياري حجم السوق والتجارة الخارجية والقوة الشرائية للعملة الصينية (اليوان) مقابل الدولار ، فإن الصين تعتبر القوة الاقتصادية الثالثة عالمياً بعد الولايات المتحدة واليابان ، وقد بلغ حجم التبادل التجاري الخارجي الصيني منتصف التسعينات 235 مليار دولار وارتفع ليصل 498 مليار دولار في 2010 بواقع 266مليار دولار بالنسبة للصادرات و 232 مليار دولار بالنسبة للواردات مما يعكس وجود فائض في الميزان التجاري للصين بواقع 34 مليار دولار.[2]

فبفضل الإرادة الحكومية على النهوض في المجال الاقتصادي ، خلقت بيئة ملائمة للاستثمار ما أدى إلى تدفق المستثمرين الأجانب إلى الصين ، فالشركات الأجنبية أغرتها السوق الداخلية الكبيرة في الصين ، ولذلك ازدادت رغبة هذه الشركات في تحقيق أرباح إضافية ، فالسوق الصينية تحتوي على يد

1.محمود خليفة جودة، ***أبعاد وتداعيات الصعود الصينى فى النظام الدولى (1990-2010)***. على موقع : http://democraticac.de/wordpress/archives/4674 تم تصفح الموقع بتاريخ:2014/01/12.

2 . **Chunlai Chen**, ***Foreign Direct Investment In China***,(Usa :Edward Elgard Publishing,2011),p.197.

عاملة أقل تكلفة من نظرائها في أوروبا وأمريكا الشمالية ، بالإضافة إلى السياسة الضريبية التي اتخذتها الصين لجذب أكبر عدد من المستثمرين وغيرها من العوامل التي أغرت الأجانب.[1]

كما قد وفرت الصين العديد من الالتزامات الحقيقية فيما يخص تحرير الأسواق المحلية ، وتحرير الاستثمارات من خلال قانون الاستثمار الجديد ، بالإضافة إلى الاهتمام الصيني بتطوير قطاع الخدمات

الذي جذب المستثمرين المحليين والأجانب ، وقبول الصين باتفاقية "الإجراءات المتصلة بالاستثمار والتجارة " عجَل من نمو دخلها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة.[2]

وقد مرت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الصين بثلاث مراحل مختلفة:الأولى كانت من 1979 إلى 1991 سميت بالمرحلة التجريبية ،الثانية كانت من 1991 إلى 2001 وسميت مرحلة الدوي (الإزدهار)، أما الثالثة فامتدت من 2002 إلى اليوم ، سميت بمرحلة ما بعد منظمة التجارة العالمية.[3]

1 . ***Loc.cit.***
2 . ***Loc.cit.***
3 . Chunlai Chen,**Op.cit.**,p.198.

المبحث الثاني:إفريقيا في التصور الاستيراتيجي للسياسة الخارجية الصينية

تعتبر الصين نفسها إحدى دول العالم الثالث ، وعلاقتها بإفريقيا قديمة ضاربة جذورها في التاريخ تطورت عبر مرور الزمن وصولا إلى الشكل الحالي الذي توجد عليه الآن ، وقد زادت أهمية إفريقيا في التصور الاستراتيجي للصين بعد الحرب الباردة حتى أنها قننت هذه العلاقة ووضعت لها مبادئ وأطر تحكمها ونتعرف في هذا المبحث على تطور هذه العلاقة وأهمية التواصل فيها من الجانبين.

المطلب الأول : تطور العلاقات الصينية الأفريقية.

ترجع بداية العلاقات الصينو– أفريقية إلى القرن الثاني قبل الميلاد إلى الإمبراطور الصيني "هان" ، وهناك من الباحثين والمؤرخين من يرون بأن التواجد الصيني في أفريقيا كان أيضا بين القرن الأول الميلادي والقرن السادس الميلادي ، ولكن العلامات الواضحة للعلاقات الصينو– أفريقية حسب المؤرخين ترجع إلى القرنين السابع والثامن ميلادي تحت حكم سلالة تانج فقد كانت العلاقات متطورة خاصة مع الأقاليم الواقعة في القرن الأفريقي لا سيما مع الصومال.[1]

فقد تطورت العلاقات الصينو– أفريقية مع سلالة مينغ (1368–1644) عندما قام الأميرال الصيني زهنغ zheng بعدة زيارات إلى السواحل الشرقية للقارة الأفريقية.[2]

أما في التاريخ المعاصر للعلاقات الصينية الأفريقية فقد بدأت العلاقات بين الصين وأفريقيا بداية بطيئة بعد أول مؤتمر آسيوي إفريقي، مؤتمر باندونغ، في عام 1955، كما حاولت بكين تأكيد ريادتها على العالم الثالث وحركة عدم الانحياز .وقد أصبحت مصر أول دولة افريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين في مايو 1956. ومع بداية الستينيات كانت أكثر من عشرة دول أفريقية بما في ذلك المغرب والجزائر، والسودان، قد أقامت علاقات دبلوماسية مع الصين ،وبنهاية السبعينيات، ما بين أربعة وأربعين إلى خمسين دولة من الدول الأفريقية المستقلة قد دخلت هي الأخرى في علاقات دبلوماسية مع الصين .[3]

---

[1].Xavier Perez Urizarbarina, Eastern Wind Blowing South ***:The Effect if China's Involvement in the Africa Economies and the Role of The Different Political Systems***(Belgique : European Institute ,2012),p.06.

[2]. Zen Qiang , « China's Strategic Relations With Africa, » in Axel HARRIET – Sievers and others (eds.), ***Chinese and Africa Perspectives on China in Africa*** (Uganda : Pam Hazuka Pres,2010),p.57.

[3]. The History of Sino-Africa Relations on : **https://sites.google.com/site/chinapolicyinfocus/china-s-return-to-africa/the-history-of-sino-africa-relations**, retrieved 22/03/2014

إن التواجد المبكر للصين في أفريقيا بني في المقام الأول على بناء التضامن الإيديولوجي مع الدول النامية الأخرى لتعزيز الشيوعية على الطريقة الصينية. لقد دعمت الصين الحركات التحررية في أفريقيا، وعملت على توفير ليس الدعم المعنوي فحسب، ولكن أيضا الأسلحة والتدريب العسكري. إن السياسة الإفريقية للصين كانت تخدم غرضين رئيسيين الأول لمواجهة الاعتراف بتايوان كممثل للصين، وبالتالي كسب أصوات لدعم رفض أوراق اعتماد الصين تايوان في الأمم المتحدة ،الثاني ، لمواجهة نفوذ الغرب ثم نفوذ الاتحاد السوفيتي في القارة[1] .

وخلال هذه الأوقات من التوجه السياسي، قدمت الصين المساعدات الاقتصادية لأفريقيا دون مقابل على الرغم من الظروف الاقتصادية للصين التي لم تكن بالمثالية . ووفقا للمعايير الغربية، فإن برامج المساعدات الصينية، سجلت تعاقدها المبكر مع الدول الإفريقية، لكنها كانت تافهة . لعقدين من الزمن من منتصف الخمسينيات إلى منتصف السبعينيات، أعطت الصين حوالي 2.5 مليار دولار إلى ستة وثلاثين (36) بلا أفريقيا كمساعدة .كما أرسلت الصين أيضا عشرة آلاف من المهندسين والأطباء والفنيين لتقديم المساعدات من أجل التنمية الأفريقية، وقامت مشاريع البنية التحتية المختلفة، واحدة منها كانت مشروع السكك الحديدية بين تنزانيا وزامبيا، بطول 1860 كلم بتمويل وبناء الصين، واعتبر ذلك المشروع نصب يعبر عن صداقة الصين وأفريقيا الصداقة عند انتهائه . من خلال برامج المساعدات تلك اكتسبت الصين سمعة طيبة بين الأفارقة .وكان الإنجاز النهائي لسياسة الصين تجاه إفريقيا خلال هذه

[1] . *loc.cit.*

الفترة أن جمهورية الصين الشعبية استبدلت مكانها مع تايوان كعضو في الأمم المتحدة في عام 1971 بمساعدة من البلدان الأفريقية.[1]

وهذا ما أكده الرئيس الصيني السابق حين قال:" لقد استعدنا مكاننا في منظمة الأمم المتحدة بفضل أصدقائنا الأفارقة"[2].

بعد ذلك، دخلت العلاقات الصينية الإفريقية مرحلة التغيير العميق ، فالصين تحولت من تلك الدولة شبه المنهارة اقتصاديا إلى دولة ثورية أحدثت تغييرات جذرية في نظامها الاجتماعي والثقافي والسياسي والاقتصادي ، في مقابل ذلك كانت إفريقيا في تلك الفترة (الثمانينيات) مجبرة على تبني إصلاحات اقتصادية وإعادة هيكلة الاقتصاد الإفريقي ، المفروض من طرف البنك العالمي وصندوق النقد الدولي ، ثم تسارعت وتيرة العلاقات الصينو –إفريقية من خلال تعزيز التوجهات الاحترافية بوضع التطوير الاقتصادي على رأس قائمة الأولويات التي تضبط العلاقات الصينو –إفريقية ، فالصين وإفريقيا في هذه المرحلة خرجتا من التعاون الاقتصادي الضيق إلى التعاون والتنسيق الاقتصادي المنفتح في ظل التغييرات التي حدثت خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي وبروز النظام العالمي الجديد.[3]

ونتحدث هنا عن المرحلة التي تلت الاعتراف الدولي بالصين واستعادة مقعدها في منظمة الأمم المتحدة والدخول في مرحلة الإصلاحات الاقتصادية في عهد دينغ deng وحتى نهاية الحرب الباردة.

---

[1]. ***loc.cit.***

[2]. Zen Qiang , ***Op.Cit.***p.52.

[3] . ***Loc.cit.***

وقد أطلقت الصين على هذه المرحلة تسمية " سياسة الباب المفتوح "، والتي تعبر عن إصلاحات هدفها رسم إستراتيجية صينية على المستوى الداخلي والخارجي ، فكان لهذه السياسة الفضل في الدفع بالعلاقات الصينو–أفريقية نحو الأفضل، وتبعت هذه السياسة بما تسميه أيضا الصين ب "سياسة الخروج"، والتي هدفها الدفع بالشركات والمؤسسات الصينية إلى اكتشاف أسواق خارجية جديدة ، وكانت أفريقيا هي الهدف الأساسي الذي يقع ضمن أولويات هذه السياسة.[1] الخروج"، والتي هدفها الدفع بالشركات والمؤسسات الصينية إلى اكتشاف أسواق خارجية جديدة ، وكانت أفريقيا هي الهدف الأساسي الذي يقع ضمن أولويات هذه السياسة.[2]

وقد وضعت بكين وثيقة سنة2006 سميت "وثيقة السياسات الإفريقية للصين "* وقد حملت العديد من النقاط التي تضمنتها الصداقة الصينو –افريقية ومما جاء فيها المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية تجاه إفريقيا التي تلخص أهم ملامح السياسة الخارجية الصينية تجاه افريقيا ما بعد الحرب الباردة.

وقد ظل تعزيز التضامن والتعاون مع الدول الأفريقية جزءاً هاماً من السياسة الخارجية السلمية الصينية المتمثلة في الاستقلال والأخذ بزمام المبادرة.وثابرت الصين علي توارث وتطوير الصداقة التقليدية مع أفريقيا بعزم وثبات، وانطلاقاً من المصالح الأساسية للشعب الصيني والشعوب الأفريقية تقيم وتطور الصين نمطاً جديداً من الشراكة الإستراتيجية مع الدول الأفريقية قائماً على المساواة والثقة المتبادلة

---

[1] . *Loc.cit.*

[2] . *Loc.cit.*

(*).أصدرتها حكومة الصين في بكين 12 جانفي 2006 وموجودة على الموقع أعلاه للإطلاع على محتواها كاملا.

سياسياً، وتعاون الربح المشترك اقتصادياً، والتبادل والاستفادة المتبادلة ثقافياً. وفيما يلي المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا: [1]

– الإخلاص والصداقة والمساواة. تتمسك الصين بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي وتحترم خيار الدول الأفريقية المستقل لطريق التنمية الملائم لها، وتدعم تضامن الدول الأفريقية لتحقيق قوتها الذاتية.

– المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك. تؤيد الصين الدول الأفريقية في التنمية الاقتصادية والبناء ، وتجري تعاوناً متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية، وتدفع التنمية المشتركة لهما.

– التأييد المتبادل والتنسيق الوثيق. تعزز الصين التعاون مع أفريقيا في المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد كل منهما للمطالب العادلة للآخر ودعواته المعقولة، وتواصل مناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية في أفريقيا.

– التعلم من بعض، والسعي وراء تحقيق التنمية المشتركة. ستعمل الصين وأفريقيا على الاستفادة من بعضهما البعض في خبرات الإدارة والتنمية، وتعززان التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، وستدعم الصين الدول الأفريقية في بناء قدراتها، وتعملان معاً على استكشاف طرق التنمية المستدامة. إن مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية. وتقدر الحكومة الصينية التزام معظم الدول الأفريقية بمبدأ صين واحدة وعدم تطوير علاقات رسمية وزيارات رسمية مع تايوان، ودعم قضية توحيد الصين. وترغب الصين في

1. وثيقة سياسات الصين تجاه أفريقيا ،على موقع: http://arabic.china.org.cn/arabic/269173.htm ، تم الإطلاع عليه بتاريخ:2014/02/23.

إقامة وتطوير علاقات رسمية مع الدول التي لم تُقم علاقات دبلوماسية مع الصين على أساس مبدأ صين واحدة.

المطلب الثاني: دوافع الانفتاح الأفريقي على الصين

تمكنت الصين من الولوج إلى القارة السمراء من الباب الواسع حتى أعطيت لسياساتها الأفريقية مسميات عدة من قبل الأكاديميين والمتتبعين لشؤونها في القارة من سياسة الاختراق الصيني والنفوذ الصيني ...إلخ ولم يتحقق لها ذلك إلا لكون الأفارقة قابلوا هذه السياسات بالتقبل والتعاون ويعود هذا التقبل بدوره إلى عدة أسباب :

1- مبدأ احترام السيادة الإفريقية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، فهذه الأسس التي تعتمد عليها الصين في بناء علاقاتها الخارجية وجدت صدى واسع لدى القادة الأفارقة خاصة أولئك الذين يرأسون دولا تواجهها تمردات داخلية وحركات انفصالية وحالات عدم استقرار بشكل عام ، بالتالي فإن القادة الأفارقة الذين يعتمدون على أساليب سياسية قمعية وتسلطية وجدوا هذا المبدأ ملائما من أجل البقاء في السلطة.[1]

فالأنظمة الأفريقية الديكتاتورية لا تحب من يحاول أن يفرض عليها التغيير أو يملي عليها بضرورة دمقرطة أنظمتها ، وهذا ما تتجنبه الصين التي تبحث في القارة عن مصالحها فقط .لذا فالبراغماتية هي التي تحكم تعاملها مع الأفارقة.

[1] . Martina Bassan, ***Le Soft Power Chinois en Afrique*** , Paris,IRSEM ,Janvier 2012,p.11.

2- وبنفس الإطار تتزايد الضغوط الخارجية على الدول الأفريقية لجعل أفريقيا قارة تتبنى النهج الليبرالي وتغيير أنظمتها السياسية والاقتصادية بما يتوافق مع الرؤية الأمريكية للديمقراطية وحقوق الإنسان.[1] فالصين كما هو معروف لديها ملفات سوداء فيما يتعلق بالممارسات الديمقراطية والحريات وحقوق الإنسان والأمر نفسه بالنسبة للأنظمة الأفريقية مما يعني أن بينهما قاسما مشتركا ساعد بدوره على تقبل الأفارقة للتواجد الصيني.

3- هناك أيضا الطابع الرسمي الذي يميز العلاقات الصينو- أفريقية ، بحيث أن الآليات الرسمية تسهل اللقاءات والتواصل بين صناع القرار السياسيين لكل من الصين والدول الأفريقية.[2]

4- الإرث التاريخي المشترك ، فالصين والعديد من الدول الأفريقية تقاسموا الأحداث التاريخية الودية،فالصين والعديد من الدول الأفريقية تقاسموا الأحداث التاريخية الودية ،فالصين والدول الأفريقية لديهم تراث مشترك يتمثل في المشاكل الاجتماعية وأيضا الرفض المشترك للحركة الاستعمارية.[3]

5- بروز الصين كفاعل جديد في النظام الدولي ،والتراجع النسبي للقوة الأمريكية على المستوى الدولي مما جعل الصين تبدو كنموذج بديل للتنمية في أفريقيا ، فالنموذج الصيني يعتمد على دعم التطور الاقتصادي والاجتماعي من خلال خصائص كل دولة افريقية. [4]

6- السرعة والمرونة الصينية في التعامل ؛ فالصين على عكس الدول أو حتى المنظمات الدولية الأخرى تتعامل بشكل سريع في معالجة الملفات الاقتصادية والاجتماعية ، وقد قال الرئيس السنغالي عن هذا :

---

[1] . Denis M.Tull, « China's Engagement in Africa ;Scope,Significance and Consequences, » ***Journal of Modern Africa Studied*** ,3(44-2006),p.461.

[2] . Martina Bassan***,op.cit.***

[3] . Martina Bassan ,***Op.Cit.***,p.12.

[4] . ***Loc.cit.***

"الاتفاقية مع البنك العالمي التي تأخذ خمس سنوات للتفاوض حول إمضائها بإمكانها أن تدوم ثلاثة أشهر فقط مع الصين".[1]

7- طبيعة المستثمرين ورجال الأعمال الصينيين الذين يتميزون عن غيرهم من المستثمرين القادمين من دول أخرى ،فكما يورد الرئيس السنغالي عبد الله واد فإن المقاولين وأرباب العمل الصينيين الذين يشرفون على مشاريع وورشات في القارة الأفريقية يتميزون بكونهم أكثر تنافسية وأقل بيروقراطية وأكثر تأقلما مع الطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للدول الأفريقية، وهذا ما هو غير موجود لدى الدول الأخرى التي تعمل وتستثمر لدى القارة الأفريقية.[2]

8- ملاءمة أسعار المنتجات الصينية بالنسبة للمستهلكين الأفارقة ؛ فالسلع والمنتجات الصينية تتميز بأنها غير مكلفة وأقل ثمنا من السلع الأوروبية والأمريكية، وهذا ما شجع الدول الأفريقية على استيراد السلع الصينية وفتح السوق الأفريقية أمام الصينيين ، والسلع الصينية تتناسب إلى حد كبير مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها المستهلك الأفريقي.[3]

[1] . Gharth Shelton and Farhana Paruck, (The Forum on China- Africa Cooperation :A Strategic Opportunity (South Africa :Institut for Security Studies,2008),p.20

4. ***Loc. cit.***

[3] . Martina Bassan ,***Op.Cit.***,p.21.

المبحث الثالث : أهداف السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا وآلياتها

لكل سياسة خارجية وسائلها التي تستعملها من أجل الوصول لتحقيق الغايات المرجوة والصين لم تخرج في الوسائل والآليات التي اتخذتها في إفريقيا تقريبا عن الوسائل الاقتصادية والسياسية الدبلوماسية وهو ما يهمنا في هذا المقام، كما أنها استعملت وسائل أخرى ثقافية وإيديولوجية.

وسنبين ذلك من خلال هذا المبحث، وذلك بالتطرق لأهداف السياسة الخارجية الصينية والآليات التي استخدمتها في سبيل تحقيقها.

المطلب الأول:أهداف السياسة الخارجية الصينية في إفريقيا

1- الأهداف الاقتصادية :

هناك مصالح قومية واحتياجات استراتيجية ملحة تقف وراء الاهتمام الصيني بالدول النامية، تتعلق بقدرتها على الحفاظ على استدامة تنميتها الاقتصادية، وبالتالي استقرارها السياسي .إن الصين تحتاج إلى هذه الدول لإمدادها بالموارد الضرورية لأهداف التنمية الصينية كما أن الأسواق الهائلة لهذه الدول تلعب دورا مهما في استدامة نمو اقتصادها. وتعتقد القيادات الصينية أن لدى الصين خبرة تاريخية ونموذجا في التنمية يمكن أن يكونا مدخلا للتعاون الاستراتيجي مع الشركاء في الدول النامية، وهو ما يخلق ميزة مهمة للسياسة الصينية مقارنة بنظيرتها الغربية.[1]

ظهرت القارة الإفريقية في السنوات القليلة الأخيرة كمنطقة مهمة لمصادر الطاقة ، وتزامن ذلك مع إعادة تركيز قطاع الطاقة في السودان والاكتشافات البترولية الجديدة في غرب ووسط أفريقيا ، الأمر الذي زاد من أهمية القارة على الصعيد الاستراتيجي خاصة فيما يتعلق باكتشافات النفط الجديدة والاحتياطي النفطي الذي رأت فيه العديد من الدول مصدرا مهما للطاقة في المستقبل ، فقامت العديد من شركات النفط التابعة لدول مثل أمريكا والهند وماليزيا وأوروبا بالتسابق إلى القارة لحجز حصة لها ، ولم تكن الصين بعيدة عما يجري هناك بطبيعة الحال.[2] وما يزيد النفط الأفريقي أهمية على الصعيد العالمي، ليس فقط الحديث عن تزايد مستوى إنتاجه واحتياطه والاكتشافات الجديدة في وسط وغرب القارة، بل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية لم يشهدها من قبل فى العامين الأخيرين، مما يؤثر في الاقتصادات

---

1. علي حسين باكير ،***التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة ديبلوماسية الصين النفطية : الأبعاد والانعكاسات*** (لبنان ،بيروت:دار المنهل اللبناني)،ص. 116.

الرأسمالية التي تشتعل بينها المنافسة على مصادر الطاقة، وفى مقدمتها الولايات المتحدة والصين، اللتان تحتلان المركزين الأول الثاني على التوالي في استهلاك الطاقة على المستوى العالمي.[1]

والصين، هي المنافس القوي للولايات المتحدة على النفط الأفريقي، لاسيما أن حاجاتها البترولية ستصل إلى خمسة أضعاف الوضع الحالي بحلول عام 2030، وتستورد بكين أكثر من 25% من وارداتها النفطية من القارة السمراء، ومن أبرز الدول التى تستورد منها الجزائر، وأنجولا، وتشاد، والسودان، ونيجيريا. وتسعى الصين لاختراق خليج غينيا الغني بالنفط، ومنافسة الولايات المتحدة الأمريكية على الاستثمارات النفطية، وبالفعل نجحت فى وضع موطئ قدم لها فى أنجولا، ونيجيريا، والجابون، وغينيا الاستوائية، كما استغلت بكين خروج الولايات المتحدة من السودان عام 1995 لتحظى باستثمارات نفطية، حتى أصبح أكثر من نصف صادرات السودان النفطية يذهب إلى الصين وفقا لأرقام عام2004.[2]

وقد تمكنت شركة النفط الصينية من شراء 40% من أسهم شركة النيل الأعظم النفطية فى السودان، والتى تضخ 300 ألف برميل يوميا، كما قامت شركة . صينوبيك sinopec الصينية بإنشاء خط أنابيب بطول 1500 كيلومتر لنقل الإنتاج النفطي إلى ميناء بورسودان على البحر الأحمر ومنه إلى ناقلات البترول المتجهة للصين وفى تشاد، حصلت الشركات الصينية على استثمارات نفطية بالرغم من أن النظام في أنجامينا له علاقات دبلوماسية بتايوان، غير أن المصالح الاقتصادية تعلو على مبدأ (الصين موحدة)، الذي تتمسك به بكين، وتضعه معيارا حاكما لعلاقاتها الدولية.[3]

2. خالد حنفي علي "النفط الأفريقي...بؤرة جديدة للتنافس، " ***السياسة الدولية،أفريل*** ،2006. على موقع http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221653&eid=4846 تم الإطلاع عليه بتاريخ:2014/03/2.

[2]. ***المكان نفسه***.

[3]. ***لمكان نفسه***.

وفيما يلي أهم الاستثمارات الصينية في مجال النفط الأفريقي خلال الفترة (2002– 2006):[1]

الشركـــات الصينـية	الدول الموقـــــع معها	قيمة العقود والصفقات
– شركة صينوبيك SINOPEC	– تطوير حقول زارزاتين في الجزائر.	– عقد بقيمة 525 مليون دولار.
– // //	– 40% من حقول النفط في أنغولا.	– توقيع بقيمة 1.1 مليار دولار.
– // //	– شركة توتال الغابونية للنفط.	
– شركة CNPC	– شراء عدد من مصافي النفط الجزائرية.	
– شركة بتروشينا.	– توقيع عقد مع الحكومة الجزائرية لتطوير بعض حقول النفط وإنشاء مصفاة لتكرير النفط.	– 350 مليون دولار.
		/
– // //	– شركة البترول الوطنية النيجيرية مقابل الحصول على النفط الخام بمعدل 30 ألف برميل يوميا.	– عقد بقيمة 800 مليون دولار.
– الحكومة الصينية.		
– شركة CNOOC	– الحكومة الأنغولية.(صفقات نفطية).	– 2 مليار دولار.
– // //	– **استثمار في حقول النفط والغاز الطبيعي النيجيرية.**	– 2.3 مليار دولار.
– الحكومة الصينية.		– /
– الشركات الصينية.	– تنقيب عن النفط في كينيا.	– 4 مليارات دولار.

1. حمدى عبد الرحمن حسن،" العلاقات الصينية الأفريقية: شراكة أم هيمنة؟ ، " ***الأهرام.على الموقع:*** http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/SBOK57.HTM تم الإطلاع على الموقع بتاريخ:***2014/2/17.***

- شركة نفط صينية.	- تراخيص حفر وتنقيب في نيجيريا. - التنقيب عن النفط واستغلاله في الكونغو برازفيل و شمال ناميبيا. - أعمال التنقيب في غرب إثيوبيا.	

واللافت للنظر في دبلوماسية النفط الصينية في أفريقيا أنها تبحث عن مناطق جديدة وبعيدة عن منافسة الشركات الغربية. كما أنها من جهة أخرى تنتج سياسة واقعية قائمة على عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأفريقية وهو ما يعني عدم انشغالها بقضايا الشفافية والمساءلة أو الحكم الصالح في البلدان الأفريقية، وتطرح علاقة الصين بكل من أنجولا والسودان مثالا واضحا في السياق[1].

من جهة ثانية، سعت الصين إلى توقيع عقود احتكار لاستخراج واستغلال خامات: الكوبالت والتنتاليم ، التي تستخدم في عمليات تصنيع التليفونات المحمولة وأجهزة الحاسب المحمولة المعروفة باللاب توب ، والفحم، واليورانيوم، والذهب، والمنغنيز، والماس، والزنك ، مع حكومات: الكونغو،ونيجيريا، وزامبيا، وكينيا، والسنغال، ومصر، والجزائر، وتشاد، وأثيوبيا. وقدرت قيمة هذه العقود بنحو 29 مليار دولار،يقوم بنك التنمية الصينية بتمويلها الكامل.كما أبرمت الصين عقودا أخرى بقيمة 11 مليار دولار، بالمشاركة مع البنك الدولي لتطوير المناطق الفقيرة المجاورة لمناطق عمل الشركات الصينية، وهي العقود

[1]. *المكان نفسه.*

التي لاقت ترحيبا من مسؤولي بعض هذه المناطق ،حيث أشار حاكم منطقة كاتنيجا في الكونغو إلى "أننا لا نهتم بلون من يقدمون لنا المساعدات والاستثمارات".[1]

وتمتلك القارة الإفريقية ما نسبته 8%من الاحتياطي العالمي للنفط إضافة إلى11% من إنتاج النفط ، بالتالي فإن إفريقيا أصبحت المصدر الأساسي للنفط على المستوى العالمي . فالصين تعتبر بأن الأمن الطاقوي يدخل ضمن أمنها القومي ، فبالرغم من أن الصين في السنوات الخمس الأخيرة قامت ببناء مفاعلات كهربائية بطاقة توليد 200000 ميغاواط فإن هذا لم يكف لتأمين احتياجاتها ، لأن الاستهلاك الصيني قد ارتفع بين سنة 2000 و2006 من7, 4 مليون برميل يوميا ،إلى 4, 7مليون ببرميل يوميا، أي بنسبة 47 %، فالدراسات الاقتصادية وجدت أنه بحلول سنة 2030 فإن الإستيراد الصيني للنفط سيبلغ حوالي 10,9مليون برميل يوميا.[2]

فالأرقام والإحصائيات تظهر ذلك التزايد المستمر للصين في استهلاك واستيراد الموارد الطاقوية ، وبالرغم من الجهود التي تقوم بها الصين من أجل التخفيف من تبعيتها الخارجية في المجال الطاقوي ، إلا أن المتطلبات الداخلية تتضاعف بشكل سريع ،وكذلك التطور الصناعي الذي تعرفه الصين في السنوات الأخيرة ، كل هذه العوامل تجبر الصين على البحث عن تنويع وارداتها الطاقوية ولكي لا تبقى منحصرة في منطقة الشرق الأوسط الذي يعتبر منطقة نفوذ الولايات المتحدة الأمريكية بشكل كبير، وبالتالي تفادي المواجهة مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مصادر الطاقة.

---

2. رضا محمد هلال، " العلاقات الصينية بالدول النامية..المنطلقات والأبعاد، " ***السياسة الدولية***، م.43، ع.173(جويلية 2008)، ص ص.135-139.

[2] . Henry Lee and Dan Shalmon, « Searching For Oil :China's Oil Strategies In Africa, » in Robert I ,Rotberg (ed.),***China into Africa ;Trade, Aid, and Influence*** (WashingtonDC :Brooking Institutions Press,2008),p.110.

وتسعى الصين في جانب آخر من سياستها في إفريقيا ، إلى البحث عن أسواق جديدة لتصريف سلعها ومنتجاتها ، فالصين بفضل النمو الاقتصادي الكبير الذي حققته في العقدين الأخيرين ، خاصة عند الحديث عن الفائض الاقتصادي في الكثير من القطاعات المحلية والوطنية والتي أدت إلى تخفيض أسعارها في السوق المحلية والوطنية والتي أدت إلى تخفيض أسعارها في السوق المحلية ، فالصين أدركت أن التوسع في السوق العالمية يشترط منها أن تقوم بتخفيض الأسعار.[1] وفي المقابل شهدت الكثير من الدول الإفريقية نموا وتطورا اقتصاديا معتبرا إلى حد ما، ما انعكس على النمط الاستهلاكي الإفريقي

وبالتالي وجدت الصين فرصة لتصدير منتجاتها إلى إفريقيا باعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت مفتوحة على مختلف السلع والمنتوجات.[2]

وسياسة الصين تجاه إفريقيا ليس دافعها النفط وغيرها من الاحتياجات من الموارد فقط ولكن أيضا الأهمية الاستيراتيجية للقارة الإفريقية ، التي تقع في ثلاثة اعتبارات مع العوامل التجارية والقضايا الدبلوماسية يقف جنبا إلى جنب مع الموارد حتما.[3]

2-الأهداف السياسية :

أ- مسألة تايوان

يدرك القادة الصينيون أن علاقاتهم مع عدد كبير من الدول النامية قد أمدت الصين بدعم دبلوماسي هائل في المحن والأزمات الدولية التي تعرضت لها السياسات الصينية، ومن أهمها الدعم

[1]. Lucy Corkin, « China Strategic Infrastructural Investments in Africa, »in Dorothy Grace Guerrero,***China's Role in Africa and South : A Search for a New Perspective*** (Cape Town :Fahuma,2008),p.136.

[2] . ***Loc.Cit***.

[3] . Chenchen Wu ***,China Foreign Policy Towards Africa***. .available from : www. *pol.ed.ac.uk/__data/.../chenchen_wu_paper.doc.* Retrieved 10/2/2014.

الحيوي الذي قدمته الدول النامية للصين في مطلع السبعينيات من القرن الماضي لاستعادة مقعدها في الأمم المتحدة كما تعول الصين حاليا على هذه الدول في رفض الاعتراف بتايوان، وهو ما يعزز الجهود والسياسات الصينية لعزل تايوان في الساحة الدولية.[1] فمسألة تايوان تعتبر هاجسا دائما للصين لأن تايوان تريد الاستقلال عن الصين وتتبنى مختلف الإستراتيجيات لتحقيق ذلك الهدف ، فالصين تحاول باستمرار احتواء تايوان عبر ما تسميه " سياسة صين واحدة" بمعنى أن تايوان هي جزء من الصين وهي بذلك غير قابلة للتقسيم.

وفي هذا الإطار قامت الصين بإنهاء وقطع العلاقات الديبلوماسية التي كانت بين تايبي (عاصمة تايوان) وبعض الدول الإفريقية.[2] حيث قامت أفريقيا الجنوبية سنة 1998 بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع تايبي، وحتى العلاقات الاقتصادية ظلت ضيقة. كما قامت السنغال وللمرة الثالثة بتأسيس علاقات دبلوماسية مع بيكين ، متبوعة بليبيريا في 2005. إن سياسة العزل الدبلوماسي لتايوان في القارة الإفريقية امتدت إلى أغلب بلدانها، وهو النجاح الذي تلعب عليه اليوم جمهورية الصين الشعبية.[3]

ب- البعد الأممي:

لا تزال الأمم المتحدة بعدا أساسيا في سياسة الصين تجاه إفريقيا كما لاحظ ذلك الجنرال كسيونغ غانكي xiong guangky –الدول الإفريقية تمثل أكثر من ثلث أعضاء منظمة الأمم المتحدة. لكن هذا البعد قد تطور فعلا. حتى بداية سنة 2000، مسألة الانتخاب على مستوى لجنة حقوق الانسان شكلت

---

1. رضا محمد هلال ، ***مرجع سابق.***

2 . David Brown,***Hidden Dragon ,Crouching Lion :How China's Advance in Africa Is Underetimated and Africa's Potential Underappreciated***,(Carlisle : Strategic Studies Institute,2012),p.08.

3 . Valérie Niquet, ***La stratégie africaine de la Chine .***available on : http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/0805_LastrategieafricainedelaChinedeValerieNiquet.pdf. Retrieved

عنصرا مهما ، هذه الأهمية تضاءلت منذ أن امتنعت القوى العظمى عن تقديم القرارات المناهضة للصين ، ومع ذلك ظهرت عناصر جديدة مؤكدة على أهمية التصويت الإفريقي : إصلاح منظمة الأمم المتحدة ، والدخول الممكن لليابان في مجلس الأمن.[1]

تحاول الصين أيضا الحصول على دعم الدول الإفريقية في الأمم المتحدة في مسألة تحديد المناطق الاقتصادية الخالصة التي تواجه طوكيو في بحر الصين .

كما تلعب الصين وضعا مزدوجا بصفتها دولة نامية وأيضا كقوة عظمى قادرة على التأثير على التوجهات الإستراتيجية للعالم. وأحسن مثال القرار 1567 المعتمد سنة 2004، والذي يتعلق بمسألة دارفور الذي تم حلحلته والتخفيف من حدته بفضل الصين.[2]

---

[1]. ***Loc.Cit.***

[2] . ***Loc.Cit.***

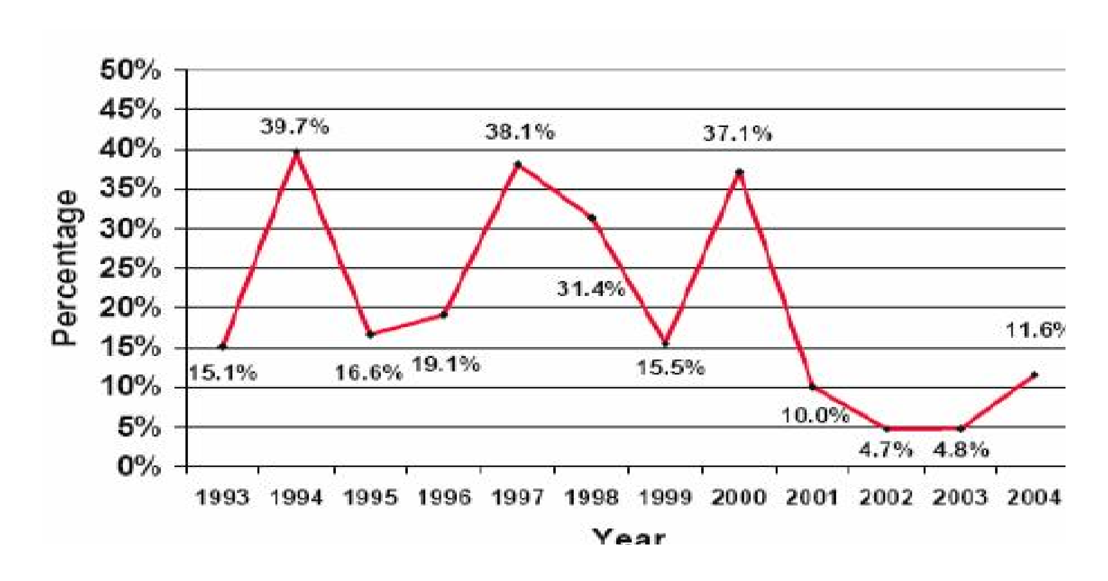
المطلب الثاني : الآليات المستخدمة

1- الاستثمارات المباشرة والعمليات التجارية:

منذ منتصف التسعينيات والصين تستهدف الدول النامية أكثر من الدول المتقدمة لمشاريعها الاستثمارية وبالنتيجة أصبحت الصين تسعى وبشكل متزايد إلى فرص استثمارية جديدة في إفريقيا ، وغالبا ما كانت تدخل في مشاريع مشتركة مع شركات محلية أو أجنبية . بالنسبة للقسم الأكبر ، الحكومات الإفريقية ترحب بالاستثمار الصيني الخارجي المباشر الذي يوفر رأس المال الذي تحتاجه إفريقيا بشدة ، وخاصة في ظل تناقص الاستثمار الخارجي المباشر من جهة الدول الصناعية. وتظهر العديد من الإحصائيات الاقتصادية أن الاستثمارات المباشرة للصين في إفريقيا قد تزايدت ولو أن ذلك تم بوتيرة ضعيفة ، خاصة في السنوات الأولى التي أعقبت نهاية الحرب الباردة . وفي أواخر 1990 بلغت الاستثمارات الصينية المباشرة في إفريقيا 820 مليون دولار أمريكي ، لتصل إلى ما قيمته 990 مليون دولار أمريكي في أواخر 2000، وبنهاية 2004 بلغت هذه الاستثمارات 1,34 مليار دولار أمريكي.[1]

[1]. Hana Botha, "*China in Africa :Friend or Foe ?:China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa* (Assignment Presented in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Philosophy , Department of Political Science, University of Stellenbach ,2006) ,p.46.

تطور الاستثمارات الصينية في افريقيا بالنسب المئوية من سنة 1993-2004



المصدر: Source: Phillip C. Saunders, *China's Global Activism, 2006, p. 48.*

وحسب الإحصائيات التي قدمتها وزارة التجارة الصينية ، فإن الاستثمارات الصينية المباشرة في افريقيا تضاعفت بأربع مرات بين سنتي 2005 و 2009 لتصل إلى 9,3 مليار دولار أمريكي ،ومن الممكن أن تصل الاستثمارات المباشرة للصين في إفريقيا إلى 40 مليار دولار أمريكي سنويا.[1]

وتظهر الاستثمارات الصينية المباشرة في افريقيا من خلال نوعين مهمين ، الأول يتعلق بالاستثمار في مجال الموارد الطبيعية والطاقوية ، والثاني يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية ، ففي مجال الموارد الطبيعية والطاقوية فإن أول استثمار صيني في القطاع المنجمي كان في زامبيا ، فالصين حازت على منجم شامبيشي سنة 1998 بمبلغ 20 مليون دولار أمريكي ، وكان المنجم يتوفر على طاقة عمالية تقدر

[1].David Brown,***Hidden Dragon,Crouching Lion :How China's Advance In Africa Is Underestimated and Africa's Potential Underappreciated*** (Carlisle :Strategic Studies Institute ,2012),p.08.

ب 143 عاملا فقط ، أما اليوم فهو يوظف حوالي 2000 عامل زامبي و168 عامل صيني ، وفي الاستثمارات الخمسة الجديدة للصين في القطاع المنجمي بلغت قيمتها 35 مليون دولار أمريكي.[1]

وتعتبر القارة الإفريقية حسب التقارير الاقتصادية الوجهة الثانية للصين بعد القارة الآسيوية ، كما أن الاستثمارات الصينية في القارة الإفريقية تبلغ 2,25 % من حجم الاستثمارات الصينية المباشرة.[2]

تبلغ كذلك نسبة الاستثمار الصيني في قطاع الحديد والصلب 5%، ونفس النسبة في قطاع الخشب ، أما الاستثمار في كل من المنغنيز ،الكوبالت ،النحاس والكرونيوم تتراوح بين 0,5 %و1%.[3]

أما الاستثمارات الصينية في مجالات البنية التحتية فإن هذا النوع من الاستثمارات يبقى مستقرا بقيمة 5 مليار دولار أمريكي في السنة ، ولم يتأثر هذا الاستقرار كثيرا بالأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 2008، وذلك يرجع إلى ثلاث أسباب تتمثل أولا في أن الأزمة الاقتصادية لم تتسبب كثيرا في تراجع القطاع المالي للصين ، ثانيا هو أن الصين تمتلك اكبر احتياطي للصرف يقدر بـ 2000 مليار دولار أمريكي وهو الأكبر في العالم ، ثالثا هو أن طبيعة الاستثمارات الصينية عامة هي التزامات على المدى البعيد.[4]

---

[1]. Austin C.Muneku, " Chinese Investment in Zambia, " in Anthony Yaw Baah and Herbert Jauche(eds),***Chinese Investments in Africa : A Lahour Perspective***,(Johannesburg :ALRN ,2006),p.170

[2]. Harry Broodman and Others,***Africa's Silk Road :China and India's New Economic Frontier***(Wshigton DC :The World Bank,2007),p.89

[3]. Chris Alden and Ana Christina Alves, "***China and Africa's Natural Resources :The Challenges and Implications for Development and Governance***," (Occasional Paper N° 41 Septembre2009),p.12.

[4] . Richard Schiere et Alex Rugamba , " Les Investissements d'Infrastructure de La Chine et l'intégration Africaine , " dans Richard Shiere et AUTRES (eds),***La Chine et L' Afrique :Un Nouveau Partenariat pour Le Dévelopement ?***,(Tunis :Banque Africaine de Dévelopement,2011),p.105.

وتتعلق الاستثمارات الصينية في افريقيا في مجال البنية التحتية بالطرقات والجسور والسكك الحديدية وكذلك المحطات والمراكز الكهربائية ، فالصين قد استثمرت في النقل خاصة في دول افريقيا الجنوبية ، وأكبر استثمار للصين في ميدان الاتصالات هو الذي يتعلق بالشبكة الوطنية للاتصالات في إثيوبيا .[1]

وقد قامت الصين في نهاية 2007 باستثمار ما قيمته 3,3 مليار دولار أمريكي في عشرة (10) مشاريع ضخمة في مجال الهيدروكهرباء بطاقة قدرها 6000 ميغاواط.[2] بالإضافة إلى أن الاستثمارات الصينية في البنية التحتية الافريقية تتوزع على العديد من البنوك والمؤسسات المالية أهمها البنك الصيني للتنمية CDB ،صندوق التنمية الصينو_ إفريقي CADF ، شركة صينوستيل Sinosteel، فنجد مثلا CADF، استثمر ما قيمته 500 مليون دولار أمريكي في البنية التحتية ،ونجد كذلك العديد من المؤسسات المالية من قبيل شركة صينوستيل ، شركة التعمير والعتاد الوطني الصيني CNBM ، وشركة هانيان للخطوط الجوية ، كلها استثمرت ما قيمته 20 مليار دولار أمريكي بصفة مجتمعة.[2]

وبحسب ‘الكتاب الأبيض الصادر’ عن مكتب الإعلام التابع لمجلس الدولة الصيني عام 2013 ”بشأن التعاون الاقتصادي والتجاري بين الصين وإفريقيا، فإنه حتى نهاية عام 2012” وقعّت الصين اتفاقيات للاستثمارات الثنائية مع 32 دولة افريقية، كما قامت بإنشاء لجان اقتصادية مشتركة مع 45 دولة، كما أن هناك أكثر من 2000 شركة صينية لديها استثمارات في 50 دولة ومنطقة أفريقية، تشمل

1 .Ibid.,p.16.
2 . ***Ibid.***,p.17.

مجالات، الزراعة التقليدية، والتعدين، والبناء، ومعالجة منتجات الموارد، والصناعة التحويلية، والمالية والعقارات[1].

أما فيما يتعلق بالجانب التجاري وخاصة العمليات التجارية المتبادلة بين كل من الصين والدول الإفريقية ، فإن التجارة لم تحرز تقدما إلا في العقد الأول من القرن العشرين ، وبعد نهاية الحرب الباردة لم تكن التجارة على مستويات عالية ، فعلى سبيل المثال في سنة 1994 بلغ حجم التجارة بين الطرفين 3 مليار دولار أمريكي ، لتتضاعف كثيرا بالوصول إلى 10,8مليار دولار أمريكي ، وهذا يعتبر تقدما بارزا بالنسبة للصين والدول الإفريقية ، ثم انتقل حجم التجارة إلى ما قيمته 40 مليار دولار أمريكي سنة 2005، ليزداد بقيمة 10مليار دولار أمريكي سنة 2006 ، أي أن حجم التجارة في هذه السنة أصبح 50 مليار دولار .[2] ما يمكن ملاحظته هو تلك الوتيرة التي يسير بها حجم التجارة بين الطرفين، ففي غضون 15 سنة فقط ازداد حجم التجارة بشكل سريع ، ويرجع ذلك إلى النمو الصيني والانفتاح الإفريقي على الأسواق العالمية .

في سنة 2010 بلغ حجم التجارة بين الصين وإفريقيا 127 مليار دولار أمريكي ، ما عزز من الوجود الصيني في القارة الإفريقية وجعل الصين الشريك التجاري الرائد مع إفريقيا ، ثم وصل الحجم إلى 155 مليار دولار أمريكي سنة 2011.

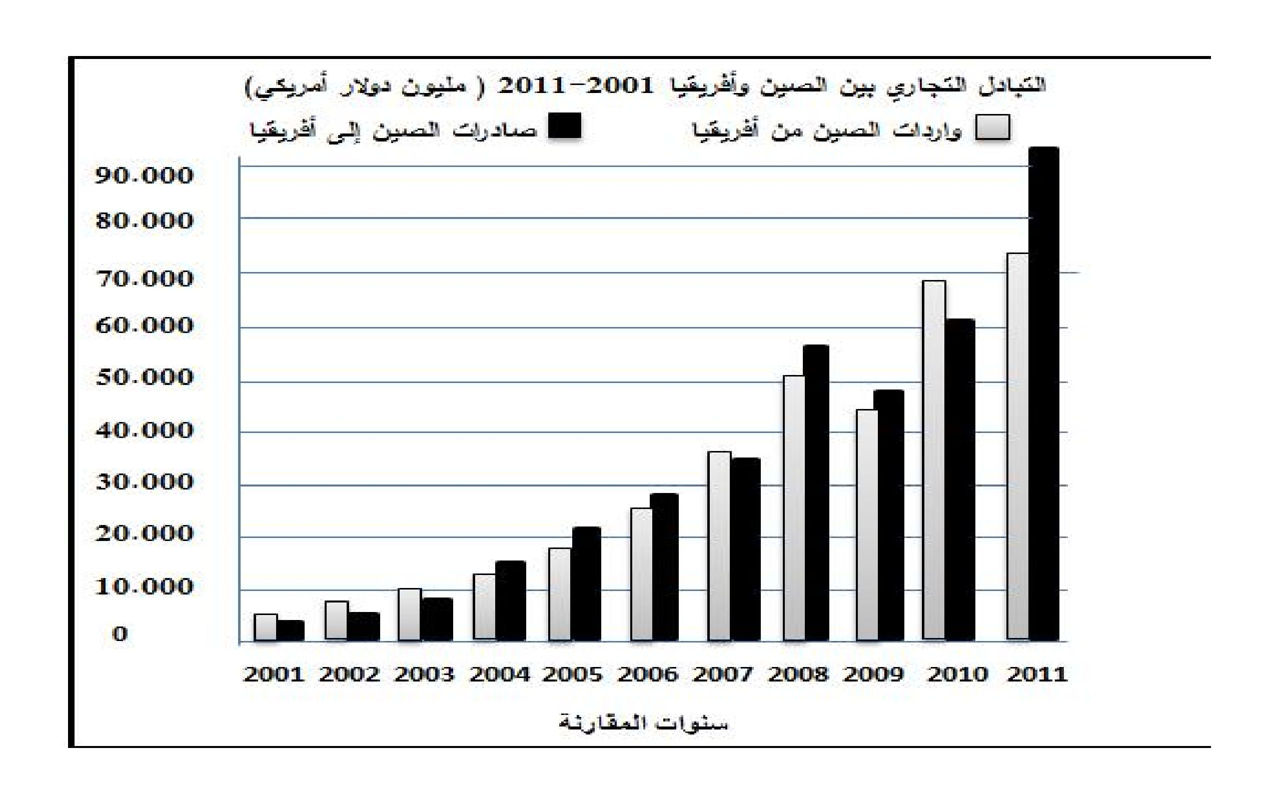
---

1. بدر حسن شافعي،" التغلغل الناعم'.. إستراتيجية الصين في تعزيز وجودها في أفريقيا،" ***القدس العربي***، 14**جانفي** ، 2014. على موقع: **http://www.alquds.co.uk/?p=123209** تم الإطلاع عليه بتاريخ 2014/02/02.

2 .Anthony Yaw Boach and Herbert Jauch, "Chinese Investment in Africa "in Anthony Yaw Boach and Herbert Jauch, ***Chinese Investments in Africa :A Labour Perspective*** ,(Johannesburg :ALRN ,2006),p.40.

وتتوزع التجارة الصينية مع إفريقيا خاصة في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء ، حيث بلغت نسبة التجارة الصينية مع هذه المنطقة 80% من كل العمليات التجارية التي تقوم بها الصين و إفريقيا ، فالدول الإفريقية التي تستورد من الصين وتعتبر أحد الشركاء الإفريقيين للصين هي خاصة جنوب إفريقيا ، نيجيريا، مصر والجزائر ، ومن جانب آخر نجد أن أهم الدول الإفريقية ومن جانب آخر نجد أن أهم الدول الإفريقية التي تصدر منتجاتها للصين هي أنغولا وجنوب إفريقيا ، فيما يمثلان نسبة 21%و18% على التوالي ، ويوجد كذلك السودان وليبيا .

فمنذ سنة 2000، أهم الصادرات الصينية نحو إفريقيا تتمثل خاصة في النسيج ، الآليات، وعتاد النقل ، لكن في 2009 شهدت الصادرات الصينية نقلة من حيث النمط ، حيث أصبحت صادرات السلع الرأسمالية من قبيل عتاد الاتصالات ، والعتاد الكهربائي والسيارات والدراجات النارية والشاحنات ، كل هذه المنتوجات تمثل 60% من الصادرات الصينية نحو القارة الإفريقية .



المرجع:محمد عطية محمد ريحان،التجربة الاقتصادية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر –غزة 2012 ص.129.

من خلال الشكل يتضح أن الصين سجلت عجزا تجاريا مع إفريقيا في الأعوام2001، 2002، 2003، على التوالي بسبب زيادة واردات الصين النفطية من الدول الأفريقية ، ثم بعد تلك الأعوام بدأت الصين تحقق فائضاً تجاريا . ويبين الشكل السابق أيضاً كيف تراجعت تجارة الصين مع أفريقيا خلال عام 2007بسبب انتشار الأزمة المالية الدولية التي عرقلت النمو الاقتصادي في كل من الصين وأفريقيا ، حيث عانت أفريقيا من انخفاض تدفق رأس المال ، و تدهور البيئة التصديرية ، وانخفاض المساعدات الخارجية ، وكذلك انخفاض في العائدات السياحية والتحويلات المالية على حد سواء في الخارج وتباطؤ النمو الاقتصادي ، حيث بلغت في عام 2007 حجم التجارة بين الصين وأفريقيا 78.09 مليار دولار بنسبة انخفاض قدرها 15% عن عام 2008 .

2- المساعدات المالية الصينية لإفريقيا

تعتمد الصين على سياسة المساعدات والإعانات المالية في إستراتيجيتها الموجهة للقارة الإفريقية ، وهذه المساعدات والإعانات ليست جديدة بل تعود إلى تأسيس الصين الشعبية ، وهذا ما صرح به الوزير الأول الصيني وان جياباو للمرة الأولى في تاريخ الصين ،عندما قال بأن الصين منذ 1949 إلى غاية 2007 أنفقت 44,4 بليون يوان أي ما يقارب 5,6 بليون دولار أمريكي كمساعدات للدول الإفريقية .[1]

و اعتمادا على بعض الإحصائيات مثل التي قدمها بنك الصين للتصدير والإستيراد ، حيث أنه أورد ما قيمته 9 مليار دولار تقريبا من القروض المشروطة لإفريقيا ، كما أن الكتاب السنوي الصيني للإحصاء

[1]. Penny Davis ***, China and The End Of Poverty In Africa : Towards Mutual Benefits ?(***Sundly Berg : Diakonia,2007),p.47.

يورد في تقريره بأن الصين أنفقت ما قيمته 731,20 مليون دولار أمريكي كمساعدات صينية لإفريقيا في 2004.[1]

وحسب الباحث كي غوكينغ Qiguoqiang ، فإن المساعدات الخارجية الصينية لإفريقيا بلغت 1,05 مليار دولار أمريكي سنة 2007.[2]

وتتميز المساعدات والإعانات المالية الصينية المقدمة للدول الإفريقية بعدة أنماط ، أهمها المنح والقروض التفضيلية أو كما تسمى بالقروض المشروطة ، فعلى سبيل المثال سنة 2005 قدمت الصين لأوغندا 3,6 مليون دولار أمريكي في صيغة منحة من أجل بناء المقر الرئيسي لوزارة الخارجية الأوغندية ، كما تلقت السودان منحة من الصين بقيمة 2,5مليون دولار أمريكي موجهة لإعادة تجديد أحد المستشفيات السودانية وكان ذلك سنة 2002، وفي جوان 2004 تلقت السودان قرضا مشروطا بقيمة 3,6 مليون دولار موجهة لبناء قاعة للمؤتمرات الدولية ولتدريب موظفين سودانيين من وزارة التعاون الدولي.[3]

كما قامت الصين سنة 2004 كذلك بتقديم 2 مليار دولار كقرض مشروط لأنغولا التي تعتبر أهم شريك للصين ، وذلك من أجل استخدامها في تطوير البنية التحتية على أن تهتم الشركات الصينية بإنجاز ما نسبته 70% من مشاريع البنية التحتية كما استفادت دولة الموزمبيق من قرض مشروط بقيمة 2,3 مليار دولار من طرف البنك الصيني للتصدير والاستيراد سنة 2006 ، وهذا القرض موجه لإقامة محطة للطاقة الهيدروكهربائية، كما أن وخلال الزيارة التي قام بها وان جياباو W.JIABOO إلى افريقيا

[1]. ***Ibid***.,p.48.
[2] ***.Loc.cit***.
[3] . Botha,op.cit.,pp 88-89.

سنة 2006 صرح بأن الصين أمضت اتفاقا من أجل تمويل مشروع سكة حديدية تمتد من منطقة باكوا Packwach في أوغندا إلى غاية منطقة جوبا عاصمة جنوب السودان.[1]

وقد تم إنجاز أكثر من 500 مشروع من البنية التحتية في إطار المساعدات الاقتصادية الصينية لدول إفريقيا. وهناك مشروعات كبيرة ما زالت على قيد البناء في مقدمتها مركز المؤتمرات للاتحاد الإفريقي في أديس أبابا. إلى جانب المساعدات الاقتصادية التقليدية، و تحرص الحكومة الصينية على تقديم القروض التفضيلية بهدف توفير الدعم المالي للمشروعات العملاقة في إطار الجهود الصينية لمساعدة الدول الإفريقية على تحسين البنية التحتية.[2]

وبحسب الورقة البيضاء لسنة 2010 فإن القروض التي قدمتها الصين لإفريقيا تنقسم إلى قروض تفضيلية بقيمة 3 مليار دولار أمريكي ، 2 مليار دولار أمريكي كقروض من فئة شراء الصادرات ، و5 مليار دولار كقروض موجهة لتأسيس صندوق التنمية الصينو إفريقي CADF والذي تكمن مهمته في دعم الشركات الصينية للاستثمار في المشاريع في القارة الإفريقية .[3]

وفيما يخص القروض غير المشروطة التي تقدمها الصين في إفريقيا ، فإن البنك الصيني للتصدير والاستيراد أسهم كثيرا في هذا المجال ، ونجد أن البنك الصيني للتنمية CDB قدم قرضا غير

---

[1] . ***Ibid***.,pp.89-90.

[2] . الصين وإفريقيا - نموذج إيجابي في العلاقات الدولية ، محاضرة السفير وانغ وانغشينغ على موقع :
http://ly.china-embassy.org/ara/dsxx/t784018.htm تم الإطلاع على الموقع بتاريخ: 2014/3/15

[3] . Brown,op.cit.,p.44.

مشروط لإفريقيا بقيمة1 مليار دولار أمريكي وكان ذلك سنة 2007، وفي سبتمبر 2010 قدم قرضا غير مشروط لإفريقيا بقيمة 2 مليار دولار أمريكي .[1]

كما يعتبر إلغاء الديون شكلا آخر من أشكال المساعدات المالية والإعانات والتي تقدمها الصين لإفريقيا ، وتهدف الصين من وراء مسح الديون الإفريقية تجاهها إلى محاصرة ومنافسة الدائنين التقليديين لإفريقيا أي فرنسا والولايات المتحدة الأمريكية.[2]

وخلال السنوات من 2000 إلى 2009 قامت الصين بإلغاء 312 دين لـ 35 دولة إفريقية بإجمال 2,8 مليار دولار ، لكنها لم تلغ ديون كل من غامبيا ، بوركينافاسو ، ساو تومي ، وذلك لأن هذه الدول الإفريقية نقلت اعترافها من بكين إلى تايبي عاصمة الصين الوطنية.[3]

وفي سنة 2006، صرح مساعد وزير الخارجية الصيني زهاي جون Zhaijun بأن القروض الصينية الممنوحة لإفريقيا تمثل نسبة ضعيفة من مجموع 284 دولار أمريكي تقدمها الصين كقروض على المستـوى العالمي.[4]

أما النوع الآخر الذي تشمله المساعدات والإعانات المالية الصينية، هو إلغاء التعريفات الجمركية ، هذه الآلية الجديدة تم صياغتها لأول مرة في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا في منتدى التعاون الصيني الإفريقي الذي عقد فيها ، أين قامت الصين بوضع برنامج يتعلق بإلغاء التعريفات الجمركية لفائدة 25

---

[1]. Benedict Vibe Christensen," ***China in Africa : A Macroeconomic Perspective*** " , Paper N° 230, Novembre 2010,pp.07-08.

[2] . Miene Pieter Van Dijk , "Introduction :Objectives of and Instruments for China's New Presence In Africa , " in Miene Pieter Van Djick(eds),***The New Presence of China in Africa***,(Amserdam : Amesterdam University Press ,2009),p.17.

[3]. ***Ibid***.p.157.

[4] . ***Loc.cit.***

دولة إفريقية ، ويأتي هذا الإلغاء ليشمل 129 منتوج خاصة الأجهزة الإلكترونية ، المواد الغذائية ، النسيج والآلات الميكانيكية ، ونتيجة لهذه السياسة المتبعة من طرف الصين في إفريقيا فإن عدد المنتوجات الإفريقية التي تم تصديرها نحو الصين تضاعف ليصل إلى 440 منتوج سنة 2006.[1]

3- منتدى التعاون الصيني الأفريقي

في عام 2000 أسست الصين منتدى التعاون الصيني الأفريقي، والذي يعد أكبر تجمع رسمي منذ مؤتمر باندونج عام 1955. ويعد هذا المنتدى وفقا للرؤية الصينية منبرا جديدا للحوار الجماعي والتعاون بين الصين والدول الأفريقية، كما أنه آلية فعالة لدفع جهود التعاون بين الجنوب . الجنوب. ويقوم هذا المنتدى على ركيزتين هما :التعاون العملي، أي الاهتمام بتحقيق نتائج فعلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة [2].

وقد حضر المؤتمر التأسيسي للمنتدى الذي عقد في بكين 44 دولة أفريقية مثلها 79 وزيرا للخارجية والتعاون الدولي .بالإضافة إلى ممثلي المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات غير الحكومية .وناقش المنتدى قضايا تعاون دول الجنوب، والحوار بين الشمال والجنوب، وتخفيف أعباء الديون، والتعاون الاقتصادي مع أفريقيا.

---

[1] . Nuria Giralt, " ***Chinese Aid to Africa : A Foreign Policy Tool for Political Support*** " (Assignment Presented in Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of International Relations,Department of Political Science , University of the Witwaterstand, 2007)p.72.

[2]. رضا محمد هلال ، "العلاقات الصينية بالدول النامية ...المنطلقات والأبعاد، " ***السياسة الدولية،*** م.43 ،ع.173(جويلية 2008)، ص ص.135-139.

وقد صدر عن مؤتمر بكين الأول للتعاون الاقتصادي الصيني الأفريقي وثيقتان مهمتان، أولهما إعلان بكين، والثانية برنامج التعاون الصيني الأفريقي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد برز واضحا ولاسيما في الوثيقة الأخيرة اهتمام الصين بالتعاون الاقتصادي والاستثمار في أفريقيا، بالإضافة إلى طرح قضايا مثل تخفيف الديون وإلغائها، التعاون الزراعي، والطاقة والموارد الطبيعية، والتعليم والمساعدات الفنية.[1]

وفي عام 2003 عقد المؤتمر الثاني للمنتدى في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا. وقد أعلنت الصين أن مساعداتها الخارجية واستثماراتها لا تخضع لأجندة سياسية أو مشروطية معينة. كما أعلنت الصين كذلك عن تخفيف الديون عن الدول الأفريقية بقيمة 1.27 مليار دولار . وقد صدر عن المؤتمر خطة عمل أديس أبابا (2004 ـ2006)، حيث حددت تلك الخطة أطرا للتعاون الصيني الأفريقي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية خلال تلك الفترة.[2]

ومن الجدير بالذكر أن الحكومة الصينية أصدرت في يناير 2006 وثيقة مهمة حول سياستها الأفريقية، وذلك بمناسبة مرور خمسين عاما على تأسيس علاقاتها الدبلوماسية مع القارة. وقد أكدت تلك الوثيقة في جزئها الثالث وهو بعنوان: سياسة الصين تجاه أفريقيا، على أهمية أن تقيم الصين وتطور نمطاً جديداً من الشراكة الإستراتيجية مع الدول الأفريقية قائماً على المساواة والثقة المتبادلة سياسياً، وتعاون الربح المشترك اقتصادياً، والتبادل والاستفادة المتبادلة ثقافياً.

وقد حددت الوثيقة المبادئ والأهداف العامة للسياسة الصينية تجاه أفريقيا علي النحو التالي :[3]

2. حمدي عبد الرحمن حسن، **مرجع سابق.**
[2] ***المكان نفسه***.

[3] ***المكان نفسه*** .

– الإخلاص والصداقة والمساواة، حيث أعلنت الصين تمسكها بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي واحترام خيار الدول الأفريقية المستقل لطريق التنمية الملائم لها، وتدعيم تضامن الدول الأفريقية لتحقيق قوتها الذاتية.

– المنفعة المتبادلة والازدهار المشترك من خلال التأييد والدعم الصيني للدول الأفريقية في مجال التنمية الاقتصادية، وإقامة تعاون متنوع الأشكال في مجالات الاقتصاد والتجارة والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى دفع التنمية المشتركة.

– التأييد المتبادل والتنسيق داخل المنظمات المتعددة الأطراف بما فيها الأمم المتحدة لتأييد كل منهما للمطالب العادلة للآخر ودعواته المعقولة ومناشدة المجتمع الدولي للاهتمام بالسلام والتنمية في أفريقيا.

– التعلم المشترك، والسعي إلى تحقيق التنمية المشتركة من خلال الاستفادة من بعضهما البعض في خبرات الإدارة والتنمية، وتعزيز التبادل والتعاون في مجالات العلوم والتعليم والثقافة والصحة، ودعم الصين للدول الأفريقية في بناء قدراتها، والعمل على استكشاف طرق التنمية المستدامة. إن مبدأ صين واحدة هو الأساس السياسي للصين في إقامة وتطوير علاقاتها مع الدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية. وتقدر الحكومة الصينية التزام معظم الدول الأفريقية بمبدأ صين واحدة وعدم تطوير علاقات رسمية وزيارات رسمية مع تايوان، ودعم قضية توحيد الصين. كما ترغب الصين في إقامة وتطوير علاقات رسمية مع الدول التي لم تُقم علاقات دبلوماسية مع الصين على أساس مبدأ صين واحدة.

كما أكد الجزء الخامس من الوثيقة أهمية منتدى التعاون الصيني الأفريقي والوثائق والإجراءات المرتبطة به، و ضرورة مواصلة الصين طرح إجراءات جديدة في إطار المنتدى لتعزيز الثقة السياسية

المتبادلة والتعاون الفعلي بصورة شاملة، بهدف استكمال أنظمة المنتدى باستمرار وإيجاد أفضل الطرق والوسائل لتعزيز التعاون بين المنتدى وخطة الشراكة الجديدة للتنمية في أفريقيا نيباد.

وفي الرابع من نوفمبر 2006 عقدت قمة منتدى التعاون الصيني الأفريقي ببكين، بحضور 48 دولة أفريقية، حيث أكد المؤتمر نفس المبادئ السابقة التي قام علي أساسها المنتدى والمتمثلة في المساواة والمنفعة المتبادلة وتوسيع التعاون الاقتصادي متكافئ المنفعة. بيد أن الصين أعلنت في هذا المؤتمر عن خطة من ثماني نقاط لتنفيذ الشراكة الجديدة من أجل التنمية في أفريقيا ، فيما يلي ملخصها[1]:

. مضاعفة مساعدات 2006 بحلول عام 2009.

. منح قروض تفضيلية قيمتها 3 مليارات دولار أمريكي واعتمادات تفضيلية للمشترين قيمتها 2 مليار دولار لأفريقيا في السنوات الثلاث القادمة.

. إقامة صندوق تنمية صيني أفريقي تصل قيمته إلى 5 مليارات دولار لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا وتقديم الدعم لها.

. بناء مركز مؤتمرات للاتحاد الأفريقي.

. إلغاء الديون في شكل جميع القروض الحكومية المعفاة من الفوائد التي حان وقت تسديدها في نهاية

عام 2005 والمدينة بها الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل تقدما في أفريقيا والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين.

[1] *المكان نفسه.*

. تعزيز فتح السوق الصيني أمام أفريقيا بزيادة عدد بنود الصادرات إلى الصين التي تحصل على إعفاءات جمركية كاملة والقادمة من الدول الأقل نموا والتي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وذلك من 190 إلى 440 بندا.

. إقامة ما بين ثلاث وخمس مناطق تعاون تجاري واقتصادي في أفريقيا خلال السنوات الثلاث القادمة.

. القيام خلال السنوات الثلاث القادمة بتدريب 15 ألف مهني أفريقي وإرسال 100 خبير زراعي كبير إلى أفريقيا، وإقامة عشرة مراكز لعرض التكنولوجيا الزراعية في أفريقيا وبناء 30 مستشفى، وبناء 30 مركزا لعلاج الملاريا، وبناء 100مدرسة ريفية، وزيادة عدد منح الحكومة الصينية للطلبة الأفارقة إلى 4000 طالب سنويا بدلا من 2000 طالب، وذلك بحلول عام 2009.

خلال القمة الصينية الأفريقية ببكين سنة 2006، أعلن الرئيس الصيني هو جين تاو باسم الحكومة الصينية 8 إجراءات، تشمل زيادة المعونات ومنح قروض تفضيلية لأفريقيا واعتمادات تفضيلية للمشترين، وإقامة صندوق تنمية صيني أفريقي لتشجيع الشركات الصينية على الاستثمار في أفريقيا وتقديم الدعم لها لتنمية التجارة الصينية الأفريقية، بناء مركز مؤتمرات للاتحاد الأفريقي؛ إلغاء الديون عن بعض الدول الأفريقية، إقامة منطقة تعاون اقتصادي وتجاري، وتعزيز التعاون في مجالات تدريب الموارد البشرية والزراعة والصحة والتعليم. هذه الإجراءات تعكس رغبة الحكومة الصينية في دعم تنمية الدول الأفريقية، ودفع التعاون الصيني الأفريقي وتلبي احتياجات الدول الأفريقية وتستجيب لآمالها، كما أنها تناسب مستوى التنمية الاقتصادية الأفريقية، وتهدف في النهاية دفع التعاون الصيني الأفريقي وزيادة قدرات التنمية الذاتية للدول الأفريقية.

بدأت الصين تطبق هذه الإجراءات فور اختتام قمة بكين ويجري تنفيذها بشكل جيد بفضل رعاية وتعاون الطرفين، وقد تم إنجاز بعض الإجراءات قبل الموعد المحدد. تضاعف حجم مساعدات الصين لأفريقيا في 2006، وأتمت الصين إجراءات إعفاء صادرات الدول الأفريقية الأقل نموا والتي لها علاقات دبلوماسية مع الصين من الرسوم الجمركية عند دخولها الصين؛ تم إلغاء الديون في شكل جميع القروض الحكومية المعفية من الفوائد التي حان وقت تسديدها في نهاية عام 2005 والمدينة بها الدول الفقيرة المثقلة بالديون والدول الأقل نموا في أفريقيا التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين؛ تمت إقامة صندوق التنمية الصيني الأفريقي في يونيو عام 2007، ويجري استكمال مشروعات تقديم القروض الميسرة والاعتمادات التفضيلية للمشترين. وستثمر شركات صينية في مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري في زامبيا ونيجيريا وموريشيوس وليبيا وغيرها. في مجال التنمية الاجتماعية، ساعدت الصين الدول الأفريقية بتدريب أكثر من 11000 شخص، وبعثت إلى أفريقيا 125 شابا متطوعا للعمل و100 خبير زراعي. تساعد الصين الدول الأفريقية في بناء مراكز خاصة لعرض التكنولوجيا الزراعية والمستشفيات ومراكز للوقاية من وعلاج الملاريا وبناء المدارس الريفية. ازداد عدد الطلاب الأفارقة الدارسين في الصين بمنح دراسية من الحكومة الصينية 700 دارس في سنة 2008 عن العدد في سنة 2007. في سنة 2008 بلغ عدد الدارسين الأفارقة في الصين 3400 شخص/مرة.

في إطار جهودها لمساعدة الدول الأفريقية على تدعيم نفسها من خلال الوحدة ولتدعيم الوحدة الأفريقية شرعت الصين منذ سنة 2008 في بناء مركز مؤتمرات للاتحاد الأفريقي، وبفضل تطبيق إجراءات المساعدة ارتفع حجم التبادل التجاري بين الصين والدول الأفريقية، فقد بلغ 106 مليارات دولار أمريكي في سنة 2008.

المطلب الثالث : قراءة تحليلية للتفاعل بين الاقتصاد والسياسة في السياسة الإفريقية للصين :

هناك نقاش داخل الصين حول ما إذا كانت السياسة أو المصالح الاقتصادية يجب أن تمثل أولوية قصوى للصين في إستراتيجيتها العامة بإفريقيا ، لقد أكد المسؤولون الصينيون باستمرار أنه بالنسبة لغالبية العقود الستة الماضية هدف الصين في إفريقيا لم يكن أبدا المصالح الاقتصادية.

في عام 2011، صرح رئيس مجلس الدولة الصيني وان جياباو بفخر " أن الصين ساعدت بتفانٍ عندما كانت إفريقيا هي الأكثر فقرا ، لم نستغل أبدا قطرة واحدة من النفط ، ولم نستخرج طنا واحدا من المعادن من إفريقيا ".[1]

وهذا يشير إلى أن بكين ترى إفريقيا أكثر من خلال عدسة العلاقات السياسية بدلا من المصالح الاقتصادية منذ أن أصبحت الأجندة السياسية للصين موضوعا ثابتا في إستراتيجية بكين بإفريقيا .

أكد بعض المحللين الصينيين بأنه مع أو بدون فوائد اقتصادية وإفريقيا كانت دائما مهمة بالنسبة للصين ، ومع ذلك ، فإن الحجة المضادة هي أنه على الرغم من أن الأهمية السياسية لإفريقيا ، فإن الصين قد رفعت الاعتبارات الاقتصادية إلى مستوى أعلى بكثير في أجندتها الداخلية والخارجية منذ بداية الإصلاح والانفتاح ، هذه هي النتيجة المباشرة لإستراتيجية بكين لتنويع وتعزيز شرعيتها من خلال التنمية الاقتصادية لعموم السكان .

وفقا لمحللين صينيين ، الستة عقود من العلاقات الصينو – إفريقية يمكن تقسيمها إلى ثلاثة مراحل:[2]

[1] . Liao Xinwen, “Two Milestones of the Opening and Development of Sino-African Relations- The Historical Contribution by Zhou Enlai. Dang DeWenXian 2013, Vol. II.

[2] .*Loc.cit.*

- من 1949 إلى1979: كانت الأنشطة الاقتصادية للصين في إفريقيا في المقام الأول بدافع أجندة سياسية للصين وركزت على تقديم المساعدة الاقتصادية إلى الدول الإفريقية حديثة الاستقلال ، وذلك لبناء العلاقات الدبلوماسية ، لدعم إفريقيا المعادية للامبريالية والنضال ضد الاستعمار ، وللحصول على الدعم لجمهورية الصين الشعبية.

- من بداية الإصلاح والانفتاح عام 1979 إلى منتصف 1990 تركيز السياسة الخارجية الصينية تحول لدعم التنمية الاقتصادية الداخلية ، هذا التحول أدى مباشرة إلى التعديل التدريجي في أولويات الصين في سياستها الإفريقية من تفضيل الدعم السياسي إلى التعاون الاقتصادي متبادل المنفعة ومن تقديم المساعدة إلى تعزيز خدمة العقود والاستثمار والتجارة .

- ابتداءا من منتصف 1990، بدأت نظرية " استخدام الصعيدين المحلي والأسواق الدولية والموارد " تسود في العلاقات الاقتصادية الخارجية للصين ، هذا التغيير أدى إلى طفرة في التعاون الاقتصادي الدولي للصين والأولي في تطبيق إستراتيجية " الخروج" عام 1996 من طرف الرئيس جيانغ تسي مين بعد رحلته إلى ستة بلدان إفريقية ، وقد أقرت هذه الإستراتيجية من قبل المكتب السياسي سنة 2000 كاستيراتيجية وطنية ، وظلت سارية المفعول منذ ذلك الوقت.

إفريقيا كانت تناسب تماما إستراتيجية الخروج الصينية لعدة أسباب ، قبل كل شيء غنى إفريقيا بالطاقة واحتياطاتها والمعادن والمواد الخام أدى إلى سعي الصين للموارد الطبيعية لزيادة النمو الاقتصادي لها ، وبحلول أوائل سنة 2000، كانت الصين قد تراكم لديها احتياطي كبير من النقد الأجنبي ، في حين استنفذت الطاقة المحلية والموارد الطبيعية مما شكل عبئا على التنمية الاقتصادية ، ثانيا ، العلاقات الصينية الإفريقية في العقود الستة الماضية ، قد أسفرت نسبيا عن صداقة جيدة ، مما يجعل إفريقيا شريكا مرغوبا فيه بالمقارنة مع التحديات الصعبة التي واجهتها في أجزاء أخرى من العالم كما أوردت الناطقة

باسم الحكومة "جلوبال تايمز" بالتفصيل خلال زيارة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى إفريقيا في عام 2013، كما حدت الولايات المتحدة من خيارات الصين الجغرافية في جنوب شرق آسيا ،شمال شرق آسيا ، وجنوب آسيا والشرق الأوسط. إفريقيا التي لها علاقات ودية مع الصين ، أصبحت الاختيار الأفضل لاستراتيجيه الخروج الصينية .

في الوقت نفسه كان للصين عيون على إفريقيا لإمكانات سوقها ، الصناعات التحويلية الصينية تمتعت بالميزة الفريدة لإنتاج المنسوجات ، الإلكترونيات ومنتجات أخرى منخفضة السعر نسبيا والذي يناسب الطلب في السوق من الدول الأقل نموا. أهمية إفريقيا كسوق للصين تعززت بشكل كبير كنتيجة للأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وأثرها على الصناعات التصديرية الصينية ، عندما تقلص الطلب على السلع الصينية من ركود الاقتصادات الغربية ، اضطرت الصناعات التصديرية إلى اللجوء إلى أسواق بديلة لملء الفراغ ، بعض المحللين يعزون الأزمة المالية الدولية إلى حقيقة أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة كأكبر شريك تجاري لإفريقيا خلال نفس الفترة ، علاوة على ذلك تسعى الصين إلى ترقية الاقتصاد الصناعي ، ونقل ما يصل في سلسلة التوريد العالمية ، إفريقيا مواردها الضخمة غير المستغلة ، عُرِفت كموقع مثالي وكثيف للعمالة الصينية عن طريق نقل الوظائف المنخفضة للعمالة الماهرة والصناعات لإفريقيا ، وتسعى الصين عن طريق رأس المال والصناعات فائقة التكنولوجيا لتحسين نموذجها الخاص بالتنمية والجودة.

خلال إدارة هيوجين تاو (2003–2012) بدأت الصين بتبني مبدأ" كل النواحي، كل الاتجاهات " سياسة خارجية تعني نظريا لا تفريق في التعامل على أساس المناطق الجغرافية أو الدول ، وفقا لكبار المحللين الصينيين " السياسة الخارجية الصينية ليست حول علاقة مع منطقة أو بلد معين "، وتؤكد الصين دبلوماسية متوازنة وتسعى إلى تطوير علاقات مع جميع القوى المهمة في العالم .تحت هذا المبدأ

وضعت الصين إستراتيجية خاصة تضم كل المناطق والبلدان في العالم ." القوى الكبرى هي المفتاح ، لمحيط الصين الأولوية ، والدول النامية هي الأساس ، أرضيات متعددة الأطراف هي الانطلاقة ".

وعلى الرغم من أن الصياغة التي توحي أن جميع المناطق مهمة ، لا يتم التعامل مع جميع البلدان على قدم المساواة. ووفقا لـ ليو هاو هوي، مدير إدارة الشؤون الآسيوية في وزارة الشؤون الخارجية الصينية " لكي يكون للصين طموح عالمي تحتاج إلى تحديد أولويات المحيط ، لأن الصين لديها أوثق العلاقات مع جيرانها كما هي أيضا أكثر تركيزا على مصالحها الوطنية ". بالمقارنة فإن فئة البلدان النامية التي تنتمي إليها الدول الإفريقية تشكل الأساس للسياسة الخارجية الصينية . كما قال لو شاييى، مدير قسم إفريقيا في وزارة الخارجية قبل رحلة الرئيس الصيني شي جين بينغ إلى إفريقيا ، " تعزيز التضامن والتعاون مع البلدان الإفريقية تعكس مبدأ ثابتا في السياسة الخارجية للصين .[1]

واحدة من الافتراضات الضمنية أن إفريقيا أصبحت جزءا من الأساس وأن الصين لديها بالفعل علاقة مستقرة نسبيا وإيجابية مع القارة وبالتالي ، فإنه يتطلب اهتماما وجهدا أقل من جانب الصين في الواقع بالمقارنة مع محيط الصين الذي (يعج بالنزاعات الإقليمية بين جيران الصين ، ويملؤها قلق استيراتيجي)، وبالمقارنة مع الدول الكبرى (حيث ترى الصين أن الصراعات البنيوية الجوهرية ، في الغالب مع الولايات المتحدة)، إفريقيا هي المنطقة التي لها مع الصين علاقات أكثر سلاسة وأكثر سياسة للنجاحات، إفريقيا لا تمثل تهديدا مباشرا أو تحديا لسياسة الأمن الوطنية للصين ، نظرا لبعد المسافة الجغرافية ، ليس هناك نزاع إقليمي بين الصين وإفريقيا ، الدول الإفريقية (غير الثلاثة الذين لهم علاقات دبلوماسية مع تايوان) لا تدعم جهود تايوان أو التبت أو شينجيانغ سعيهم للحصول على الاستقلال عن

---

[1]. Yun Sun," Africa in China's Foreign Policy," Brookings, april 2014, available from : http://www.brookings.edu/research/papers/2014/04/10-africa-china-foreign-policy-sun, retrieved on :12/08/2014

الصين. أما الانتقادات الإفريقية للصين غالبا ما ينظر إليها كنتائج للتحريض من طرف الدول الغربية المعادية"، وكما يرى بعض المحللين الصينيين " علاقات جيدة تتطلب اهتماما أقل"، إفريقيا هي المنطقة الأقل إزعاجا للسياسة الخارجية الصينية ، وبكين لديها مناطق كثيرة لتتشغل بها ، اهتماما أقل وموارد أقل مكرسة لإفريقيا ، على الرغم من دعم إفريقيا للصين داخليا ، ولأجندات دولية سياسية ، هو الأهم للصين ، هذا الدعم يعتقد أنه سيكون سهلا للتأمين . السبب الآخر ، أن إفريقيا هي أولوية منخفضة للسياسة الخارجية الصينية تكمن في أن المصالح الاقتصادية الصينية في القارة هي في الواقع صغيرة على الرغم من نموها الملفت للانتباه.[1]

الشركاء التجاريون للصين هم القوى الكبرى ، والدول المجاورة في حين أن إفريقيا هي شريك صغير اعتبارا من سنة 2012، وكان أكبر الشركاء التجاريين للصين (الاتحاد الأوروبي ، الولايات المتحدة ، رابطة دول جنوب شرق آسيا آسيان ،هونغ كونغ واليابان) بالنسبة للدول الإفريقية تتراجع إلى الخلف على الرغم من أن التجارة الصينية الإفريقية بلغت 198,4 بليون دولار في 2012، إنها تمثل5% فقط من التجارة العالمية للصين (3,867 تريليون دولار)، من حيث الصادرات والواردات إفريقيا تشكل 4,2% و6,2% على التوالي من الصادرات والواردات العالمية للصين. في عام 2012 ، كان حجم التجارة بين الصين و أكثر الشركاء التجاريين الأفارقة جنوب إفريقيا 20,2 بليون دولار .أقل من 4% من التجارة مع الاتحاد الأوروبي (546 بليون دولار) و 4,1% من التجارة مع الولايات المتحدة (484,7 بليون دولار) . في عام 2012، أنفقت الصين 3 بليون دولار في إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر لإفريقيا ،أقل من 4% من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين 77,2 بليون دولار عالميا.و بالتالي على الرغم من الحجم الكلي للعلاقات الصينية الإفريقية التجارية و الاستثمارات الصينية في إفريقيا

[1] ***.Loc.cit.***

نما بسرعة . حصتها في الكعكة الكاملة صغيرة .بالمقارنة مع مناطق و دول أخرى ، أهمية العلاقات الاقتصادية بين الصين و إفريقيا لا تزال متخلفة كثير . حول هذه الظاهرة علق محلل صيني بالأرقام المطلقة ،استثمارات الصين و التجارة مع إفريقيا نمت بشكل ملحوظ مقارنة مع الماضي . ومع ذلك، في الصين إجمالي الاستثمار و التجارة نما أيضا بشكل كبير منذ الإصلاح و الانفتاح . الكعكة كلها هي

الأكبر ، و لإفريقيا حصة فيها ، لكن هذا لا يعني أن إفريقيا تحتل الحصة الأكبر منها من الناحية النسبية ، مقارنة مع الاستثمارات الصينية و التجارة مع المناطق الأخرى ، إفريقيا لا تزال بعيدة .[1]

المدرستان الرئيسيتان للفكر في مجتمع السياسة الخارجية الصينية تختلف حول ما إذا كان يتعين على الصين إعطاء أولوية لعلاقات مع قوة كبيرة (الولايات المتحدة) أو محيط الصين (آسيا) . لكن لا أحد يشعر أن الصين تحتاج إلى إعطاء الأولوية لإفريقيا . و أبرز مركز بحث حول إفريقيا و مقره في بكين يلخص موقف إفريقيا في السياسة الخارجية للصين باعتبارها التالي : إفريقيا لا تحتل مرتبة أدنى في السياسة الخارجية للصين ، لكن ربما الثانية دنوا ، كما هو أعلى قليلا من أمريكا اللاتينية .

يتم أيضا إجراء المقارنة بين ترتيب إفريقيا في السياسة الخارجية للولايات المتحدة و في قواعد اللعبة التي تمارسها بكين ، و الاستنتاج هو أن إفريقيا من دون أي سؤال في المرتبة الأدنى على جدول أعمال واشنطن و ثاني أدنى مستوى لبكين.

انتقد بعض المحللين الصينيين الأولوية المنخفضة لإفريقيا في الإستراتيجية العالمية لبكين ، و نادوا بفهم جديد للديناميكيات بين " مفتاح " (القوى العظمى) ، " و الأولوية " (المحيط)، " والأساس " (البلدان النامية) في السياسة الخارجية للصين ، و مطالبة الصين عرض افريقيا من منظور استراتيجي أكثر و إعطائها المزيد من الاهتمام . "ليوهيونغ وي" عميد كلية الدراسات في الجامعة العادية تشجيانغ ، جادل بأن البلدان النامية (إفريقيا) هي الدعم الاستراتيجي , و الأساس وشرط لتحسين علاقات الصين مع الدول الكبرى و جيرانها ، و بالتالي إفريقيا هي " على المدى الطويل مسألة إستراتيجية لأن الصين سوف تعتمد دائما على إفريقيا للحصول على دعم ، في حين أن مفتاح و أولوية السياسة الخارجية الصينية هي مؤقتة و سريعة الزوال.[2]

[1] . *Loc.cit*

[2] . *Loc.cit*

الفصل الثالث

السياسة الإفريقية للصين: نتائج وتحديات.

لكل سياسة خارجية لدولة تجاه أخرى – بغض النظر عن حجم الحيز الجغرافي– نتائج وتداعيات على واقع كليهما، والاقتصاد السياسي يتحدث عن علاقات بين طرفين فيها مستفيد أكبر ومستفيد أقل، وبالتالي الانعكاسات التي تتركها السياسة الخارجية للصين على إفريقيا ليست بنفس قيمة الفائدة التي تجنيها الصين من إفريقيا وبالتالي نتطرق في هذا الفصل لهذه النتائج سواء كانت إيجابية أو سلبية على كلا الطرفين حتى نزن العملية التفاعلية بين الاقتصاد والسياسة على مستوى النتائج، ثم نتعرض للتحديات التي تواجهها على المستويين الداخلي والخارجي. ونتطرق في الأخير إلى توجهات هذه السياسة وآفاقها في المستقبل.

المبحث الأول: مخرجات السياسة الإفريقية للصين

نتطرق في هذا المبحث إلى مخرجات السياسة الإفريقية للصين بشكليها الإيجابي والسلبي على كلا الطرفين الصيني والإفريقي، ونوضح كيف أن الطرفين يمكنهما تحصيل بعض المنافع ضمن الأهداف المسطرة والتي هي بالضرورة غير متساوية الأهمية. إذ أن منظور الاقتصاد السياسي يبحث في استفادة الأطراف وبالتالي نوضح فيما إذا كانت إفريقيا قد حصّلت درجات من التنمية المطلوبة في مثل هذه العلاقات التي ينظر فيها للصين على أنها كانت مختلفة في التعامل مع إفريقيا .

والصين من خلال هذه السياسة ينظر إليها بانتقاد شديد خاصة من الغرب كونها انتهجت سياسة الامبريالية. وبالتالي نقدم هذه الانتقادات في مضمونها الذي أتت به والتي وردت حتى من الجانب الإفريقي.

المطلب الأول: التداعيات الإيجابيـــــة للسياسة الصينية على التنمية الإفريقية

تتحدث التقارير والدراسات في إطار ما أسفرت عنه السياسة الصينية في إفريقيا، عن النمو الذي يشهده الاقتصاد الإفريقي بفضل السياسات الصينية المتبعة ، والتي ساهمت في جعل القارة نموذجا للتقدم والتنمية .

"ستواصل الصين دعم وتعزيز جهود إفريقيا لتحقيق السلام والاستقرار والرخاء والتنمية والقوة بين بلدانها"،

بهذه الكلمات البسيطة نقل الرئيس الصيني الجديد شي جين بينج في أول زيارة له لإفريقيا بعد توليه الحكم.[1]

وأكد البنك الدولي بأن تنامي حجم التجارة الصينو –إفريقية ، أعطى انتعاشا كبيرا للقارة الإفريقية ،إضافة إلى أن الاستثمارات الصينية في إفريقيا خلقت فرصا جديدة للاقتصاد المحلي الإفريقي ، وأسهمت في إيجاد نظام اقتصادي إفريقي متوازن بالمقارنة مع السنوات الماضية ، ويضيف صندوق النقد الدولي بأن نسبة النمو الإفريقي سنة 2005 بلغت 6% وهي سابقة من نوعها منذ 30 سنة ، ويرجع الفضل حسب صندوق النقد الدولي إلى تزايد الاستثمارات والمساعدات الاقتصادية التي تقدمها الصين للـدول الإفريقيـــة. [2] كما يذكر في أحد التقارير أيضا أن القارة الإفريقية تشهد نموا اقتصاديا، بفضل تعامل

[1]. شاهيناز العقباوي، ***التغلغل الصيني في افريقيا.أهداف اقتصادية بمسحة انسانية*** . على موقع: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1233888&eid=453 تم الإطلاع على الموقع بتاريخ 2014/04/12.

[2]. Garth Shelton and Farhana Paruk, ***The Forum on China-Africa Cooperation :A Strategic Opportunity***(South Africa : Institute for Security Studies,2008),pp.130-131.

الدول الإفريقية مع الصين في مختلف القطاعات التجارية، ووصف العلاقات الاقتصادية بأنها: "علاقات مفيدة، وهذا ما أيده خبراء اقتصاديون أفارقة."[1]

من جانب آخر، استطاعت الصين بفضل إستراتيجيتها في إفريقيا ، أن تقلص الهوة التي سببها الغرب في إفريقيا ،[2] فالولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا لم يهتموا بالمشاريع التنموية في إفريقيا، حتى أن المساعدات والإعانات الاقتصادية توجه فقط للأنظمة السياسية الإفريقية الموالية للغرب بشكل كبير،على عكس المقاربة الصينية التي تعتمد على سياسة الربح المتبادل.

ويشير الأستاذ رافييل كابلنسكي في دراسته عن التجارة بين الصين وإفريقيا ، بأن الطلب الصيني المتزايد على الموارد الطاقوية الإفريقية خلق تأثيرا مباشرا وغير مباشر على الاقتصاديات الإفريقية من خلال تنامي مداخيل الصادرات الطاقوية بدخول الصين إلى إفريقيا.[3]

بالإضافة إلى أن مبادرة التعاون جنوب–جنوب والتي تسهم الصين في دعمها وتمويلها، انعكست على التنمية الإفريقية من خلال عرض وتقديم برامج اقتصادية أكثر تقدمية وأقل أنانية من حيث توزيع المبادرات التعاونية بين الدول الإفريقية .[4]

في زامبيا، انتهجت الحكومة سياسة الخوصصة في القطاع الاقتصادي والصناعي ، وكانت أولى تجلياتها شراء أحد المناجم الزامبية من طرف الهند ، حيث امتلكت هذه الأخيرة 80% من أسهم المنجم ، أما الحكومة الزامبية فقد امتلكت 20%، وكان ذلك سنة 2004 ، لكن بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، عانى

---

[1] . *Ibid*,.p.130.

[2] . Garth Shelton and Cloude Kabewba,***Win-Win Partnerships ?:China,South Afrca and the Extractive Industries***(Johannesburg :Southern Africa Resource Watch,2012),pp.140-141.

[3] . Garth Shelton and Farhana Paruk,***op.cit***.

[4] . Garth Shelton and Cloude Kabewba, ***op.cit***. p.131.

المنجم من خسائر، ما أجبر الهند على الإعلان عن تسريح أكثر من 1500 عامل لتقليص النفقات ، لكن الصين تدخلت واشترت المنجم وأبقت على كل عماله، فأصبحت الصين منذ ذلك شريكا إستراتيجيا لزامبيا ومساهما في التنمية المحلية لهذه الدولة، إضافة إلى أن استثمار الصين لأكثر من 400 مليون دولار أمريكي في قطاعات غير منجمية انعكس إيجابيا على سوق الشغل الزامبي والتنمية المستدامة.[2]

وفي أنغولا تحدثت تقارير قبل سنوات عن الاستثمارات الصينية فيها ، على أنها أسهمت في خفض نسب البطالة والفقر، فالمشاريع الصينية مثلا في قطاع الكهرباء والبنية التحتية بصفة عامة ، طورت الشكل الحضري لمختلف المدن الأنغولية، واستفاد المواطنون من الطاقة والمياه الصالحة للشرب من خلال مختلف التقنيات الحديثة التي استخدمتها الشركات الصينية لتزويد الأقاليم المعزولة بالمياه.[1]

وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية ، المساعدات التي قدمتها الصين لهذه الدولة الإفريقية، انعكست على التنمية الكونغولية ، وهذا ما تبرزه الوقائع الاقتصادية خاصة في أهم مقاطعة في الكونغو الديمقراطية والمعروفة باسم كانتانغا أين شهدت تنامي فرص العمل بشكل كبير ، فارتفاع معدلات السيولة أسهم في تضاعف عدد العمال الحرفيين .[2]

عند بداية الأزمة الاقتصادية العالمية، كثر الحديث عن إمكانية أن الصين ستقوم بتقليص حجم تجارتها واستثماراتها في القارة الإفريقية، وأن إفريقيا التي أصبحت تعتمد على الصين، سوف تتراجع معدلات النمو فيها، لكن الصين واصلت مشاريعها واستثماراتها محققة نموا متبادلا مع إفريقيا.[3]

---

[1] . ***Ibid***,.p.140

[2] . ***Ibid***,.p.139.

[3].***Loc.cit.***

وتؤكد تقارير وزارة التجارة بأن الصين تسعى إلى أن تستفيد المجتمعات الإفريقية من خلال منح المساعدات في شكل مشاريع للبنية التحتية ، مستشفيات ، طرقات، مؤسسات تعليمية ...إلخ، وعدم التركيز كثيرا على تقديم هذه المساعدات في شكل أوراق مالية مباشرة لتجنب مسائل الفساد وسوء التوزيع في إفريقيا.[1]

وهناك من يرى أنه من البديهي أن الصين ساهمت نسبيا في القضاء على الفقر في إفريقيا أكثر من غيرها من المستثمرين، وأن الاستثمارات والمساعدات الصينية في مجالات التنمية ساعدت على تنويع التنمية الاقتصادية في البلدان الإفريقية ووطدت الأساس للتنمية الاقتصادية في القارة ورفعت من قدرتها على التنمية المستقلة وحسّنت من قدرة الأفارقة جزئيًا على المنافسة في المجال الاقتصادي العالمي ودفعت بالشركات الصينية إلى عولمة التنمية والاقتصاد المالي. بل قد تمددت الأنشطة الاستثمارية في مجالات الزراعة والتعدين والبناء إلى المعالجة المكثفة للقمامة والمخلفات والتصنيع والتمويل والعقارات.إلا أنها تتعرض لانتقادات لاذعة.

[1] .Penny Davis , ***China and the End of Poverty In Africa :Towards Mutual Benefits*** ?(Sundly Berg :Diakonia ,2007),p.64.

المطلب الثاني: الانتقاد الغربي للدور الصيني في إفريقيا

يفسر البعض العلاقة بين الصين وإفريقيا من خلال رؤيتين متعارضتين: رؤية تصور الصين علي أنها المنقذُ والشريكُ الحقيقيُّ لإفريقيا، في المقابل هناك رؤية أخرى تصنف الصين، كما أكدت وزيرة الخارجية الأمريكية السابقة هيلاري كلينتون على ذلك، بأنها القوة الاستعمارية الجديدة في إفريقيا، ويشكل وجودها مصدرَ قلق بالنسبة للعديد من الحكومات الغربية.[1] ويرى من يذهب إلى هذا التصور أن الصين تعتبر العائق الأكبر لعملية السلام والأمن في المناطق الغنية بالنفط كما هو الحال في دارفور. والصين أيضا وفق هذه الرؤية تدعم أنظمة الاستبداد في زمبابوي والغابون المعروفتين بسجلهما السيئ في مجال حقوق الإنسان.[2] زيادة علي ذلك تعتبر الصين بلدا عملاقا يريد الاستحواذ على الموارد وعلى الطاقة، يستغل عدم كفاءة وفساد الحكومات في توجه انتهازي من الناحية التجارية، وملوث حقيقي للبيئة في إفريقيا.

يعتقد البعض أن الصين تطورت في فضاء ديمقراطي محدود بحيث أنها فرضت سياسة الطفل الواحد علي السكان، واستخدمت القوات المسلحة لتعزيز التنمية الاقتصادية، كما تجاهلت حقوق الملكية الفكرية وحقوق الأقليات. ولهذا يستحيل تطبيق خطة الصين التنموية في إفريقيا بسبب هذه الخصائص غير الديمقراطية وبسبب قضايا ثقافية أخرى. هناك تشابه بين الصين ما قبل 1978 والعديد من البلدان الإفريقية من حيث الكثافة السكانية ومن حيث النقص في المواد الغذائية، وارتفاع مستوى الأمية في المجتمع الفلاحي. خلال ثلاثة عقود استطاعت الصين الخروج من مستوى الفقر لتصبح ثاني أكبر

[1] . Rothberg Robert(ed), ***China into Africa, Trade, Aid and Influence***(Washington D.C :Brookings Institution Press, 2008),p.116.

[2] . Clarke Nikia , Looking East: China and African Democracy, 05 June 2012, available from http://siteground274.com/~democr86/index.php?option=com_content&view=article&id=133:looking-east-china-and-african-democracy&catid=1:blog retrieved on :02/09/2014.

اقتصاد عالمي. وقد لعبت الدولة أدوارا حيوية وباتت الحكومة الصينية تستمد شرعيتها من الأداء إلا أنها لا تحظى بشرعية من الشعب[1].

لقد ساهم التعاون الاقتصادي العديد من الدول غير الديمقراطية في إفريقيا والتي لا تحظي بشعبية من شعوبها أن تظل في السلطة. ساهمت العلاقات الاقتصادية الصينية القوية مع الدول والحكومات المتهمة علنا بانتهاك حقوق الإنسان والاستبداد مثل زمبابوي والسودان وتشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية في تزايد الانتقادات للنزعة الرجعية الصينية عندما يتعلق الأمر بحقوق الإنسان والديمقراطية.

وتُتهم الصين أيضا بعدم اهتمامها الكافي بمبادرة دعم قرارات مجلس الأمن الدولي بشأن دارفور التي تهدف إلى وقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان من قبل جميع الأطراف هناك. فكم من مرة أشهرت الصين حق الفيتو ضد أي مبادرة لمجلس الأمن الدولي في هذا الاتجاه. وقد تورطت الصين بشكل غير مباشر في كارثة دارفور من خلال تعاملها الواسع في مجالي النفط وصفقات السلاح" . [2]ففي البلدان الإفريقية التي تتسم علاقاتها مع الغرب بوضع إشكالي فإن الصين تستفيد من سياستها في عدم التدخل في السياسة الداخلية لهذه البلدان .فعلاقتها مع السودان مثلا، وهي الدول المدانة من قبل الأمم المتحدة بما قامت به في دارفور، تمثل إشكالا أخلاقيا بالنسبة للإستراتيجية الصينية". [3] وتوضح التقارير أن المداخيل المكتسبة من الصادرات الإفريقية إلي الصين استخدمت لتحقيق مكاسب سياسية للأحزاب الحاكمة في بلدان مثل أنغولا [4] .

---

[1].مهاري مارو، **مرجع سابق.**
[2]. ***المكان نفسه***.
[3] . Servant Jean Christophe ,China's Trade Safari in Africa, ***Le Monde Diplomatique***, available from http://mondediplo.com/2005/05/11chinafrica retrieved on :12/08/2014.
[4] .***Loc.cit.***

وقد زار العديد من الزعماء الدكتاتوريين الجمهورية الصينية في العديد من المناسبات. أما الرئيس الصيني "خو جينتاو" فقد زار الغابون والسودان، ويعتقد أن للصين تأثيرا كبيرا علي هاتين الدولتين، وتفيد التقارير أن "خو جينتاو" ناشد الرئيس السوداني "عمر البشير" بقبول نشر قوات موحدة من الاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة في دارفور،[1] كما تشير التقارير إلي أن جمهورية الصين مسؤولة عن استقالة العديد من السياسيين البارزين في أنغولا[2] .

يبقى العملاق الآسيوي مسؤولا كذلك وبطريقة غير مباشرة عن عرقلة عملية السلام وحقوق الانسان في بعض البلدان الإفريقية.

وتكاد إفريقيا تكون غارقة في أتون حملة إعلامية وسياسية غربية، ويساهم فيها أفراد في النخبة الأفريقية، تحاول إلصاق تهمة الإمبريالية بالسياسات التجارية التي تمارسها الصين مع دول أفريقيا. أساس الاتهام هو أن الصين تستورد من أفريقيا مواد خام، وتصدر لها سلعا مصنعة. بمعنى آخر لا تساهم الصين مساهمة حقيقية في تنمية القارة السمراء، وبالذات في المجال الذي تحتاجه أكثر من غيره وهو التصنيع.

وأبرز من تصدر عملية الهجوم على السياسات «الإمبريالية» للصين كان مدير البنك المركزي النيجيري الذي كتب في صحيفة فاينانشيال تايمز إن «أفريقيا بإرادتها الحرة والمطلقة تسلم نفسها لاستعمار جديد». خرج أيضا جاكوب زوما رئيس جمهورية جنوب أفريقيا، خلال زيارة له في بكين، ليقول أمام الرئيس الصيني السابق إن التجارة بين الصين وأفريقيا يجب أن تكون متوازنة «وكما تعرف يا سيادة الرئيس، هذا النمط من التجارة لا يمكن أن يدوم في الأجل الطويل». وينتقد العديد من الخبراء سياسات الصين

[1] . مارو، ***مرجع سابق.***

[2] . Servant Jean Christophe,***op.cit***.

التجارية لأنها «تفضل استخدام العمال الصينيين في تنفيذ مشروعات التنمية التي تمولها في أفريقيا، وبأنها لا تراعى الاختلافات الثقافية». هناك أيضا من يتهم الصين بأنها لا تهتم بالفساد المنتشر في بعض دول أفريقيا وأن عددا من المشروعات، وبخاصة فى قطاع النفط، أعطى زخما وقوة لقوى الفساد في الحكومات الأفريقية.[1]

هناك لا شك مبالغة في الحملة التي تشنها قوى أفريقية لها مصالح تتعارض والإنجازات التي حققتها العلاقة بين الصين ودول أفريقيا. ومع ذلك يجب الاعتراف بأن الصين التي أصبحت تحتل المركز الأول في العالم بين الدول المستوردة للنفط، لن تتوانى عن استخدام كل الأساليب الممكنة لضمان تدفقه، كما فعلت من قبلها دول غربية وغير غربية. ولكن يبقى أن الصين كان يمكن أن تكلف شركاتها العاملة في أفريقيا لتتحمل قدرا من المسئولية الاجتماعية، إما بتدريب العمالة الأفريقية وتشغيلها وإقامة المدارس لأبنائهم، ومساعدة الشركات الأفريقية الصغيرة، وتصنيع بعض القطع الضرورية لسلع تنتج فى الصين، ونقل مصانع من الصين إلى أفريقيا، كما فعلت فرنسا ودول أوروبية أخرى[2].

سؤال يكرره الصينيون. ماذا تفعل الصين وهى ترى أمامها مساحة هائلة تفصل بين الصحراويتين، الصحراء الكبرى وصحراء كالاهارى، بها كنوز هائلة من المعادن والمواد الخام التي لا يوجد من يستخرجها ويستثمر فيها، خاصة بعد نشوب الأزمة الاقتصادية والمالية في دول الغرب. الأفارقة أنفسهم يتنافسون على دعوة الصين للاستثمار فيها، وهؤلاء يؤكدون أن عائد التجارة مع الصين إيجابي، بل إن له الفضل الأكبر في النمو الفائق الذي حققه اقتصاد القارة خلال العقد الأخير. نلاحظ أن الدولتين الأوفر حظا في الثروة، وهى نيجيريا وجنوب أفريقيا هما اللتان تقودان الحملة ضد «الإمبريالية الصينية»،

---

1. جميل مطر،الصين في إفريقيا إمبريالية ناعمة، على موقع: http://www.orientpro.net/orientpro-826.html ، تم تصفح الموقع بتاريخ:2014/09/11.

2. ***المكان نفسه***.

ونلاحظ أيضا أن القمة التي انعقدت في جنوب إفريقيا كانت بين دول جميعها بدون استثناء، بالإضافة إلى تركيا، تنافس على الاستثمار في المواد الخام الأفريقية وتتصدر قائمة الدول المتعاملة تجاريا مع أفريقيا، ملاحظة تذكرنا بقمة برلين التي انعقدت عام 1884 وجمعت الدول الاستعمارية لاقتسام إفريقيا فيما بينها.

المبحث الثاني :التحديات التي تواجه السياسة الإفريقية للصين

تواجه السياسة الإفريقية للصين تحديات هامة يمكنها أن تعطل مسارها في إفريقيا، إحدى هذه التحديات يأتي من داخل الأجهزة البيروقراطية التي تتحكم في صنع القرار الصيني المتعلق بإفريقيا، حيث الصراع على أشده بين وزارة الخارجية ووزارة التجارة، وهذه التحديات تحتاج إلى وضع اليد عليها وتوضيحها لفهم مدى ارتباط الاقتصاد والسياسة حتى في المشاكل والعقبات التي تواجه هذه السياسة الاتجاه الصحيح لتحقيق الأهداف المسطرة.

من جهة ثانية تواجه هذه السياسة تحديا آخر على المستوى الخارجي الدولي يتمثل في المنافسة القوية التي تجدها الصين في إفريقيا خاصة من القوى الكبرى سواء حديثة العهد بالاهتمام بإفريقيا أو تلك التي لها باع طويل وتاريخ استعماري ممتد في القارة السوداء مثل فرنسا. هذه التحديات نقف عندها في مطلبين مخصصين لهذا المبحث حول التحديات التي تواجه السياسة الإفريقية للصين على المستوى الداخلي والخارجي.

المطلب الأول: غيـــاب استيــراتيجية كبــــــــرى

هناك ملاحظة مهمة تم إحرازها من قبل معظم المحللين الصينيين حول استيراتيجية الصين بإفريقيا وهي أن الصين ليس لديها استراتيجية معينة، من وجهة نظرهم الصين لديها أهداف مختلفة في إفريقيا ولكن لا يوجد لديها تفكير جيد ، إستراتيجية طويلة المدى لتنسيق هذه الأهداف في إطار أجندة وطنية شاملة ، ويتجلى هذا تماما في فشل الصين في تجديد وترتيب الأولويات بين جوانبها الاقتصادية والمصالح السياسية في علاقتها مع إفريقيا .[1]

من سنة 1949 إلى 1979 كانت الأولوية القصوى للصين في إفريقيا بوضوح سياسية ، سنة 1950 وبداية 1960، أرادت الصين حشد دعم دولي واسع لاختراق العزلة التي فرضها الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة وأصبح الهدف أكثر راديكالية خلال الثورة الثقافية عندما حاولت الصين تشجيع الثورات في إفريقيا بموجب هذه الأولوية السياسية الشاملة والاعتبارات الاقتصادية التي كانت تخضع للاحتياجات السياسية .

قدمت الصين مساعدات اقتصادية هائلة أحادية الجاني لإفريقيا لكسب الدعم السياسي أكثر من المنافع الاقتصادية المتبادلة وأدت هذه الإستراتيجية إلى منافع سياسية مؤقتة، وحملت شعورا بالتقارب ، ومع ذلك من الناحية الاقتصادية ، كانت هذه السياسات أقل عقلانية ، حيث أن ثلاثين عاما من الإصلاح والانفتاح يعتقد أن سياسة الصين فيها تجاه إفريقيا قد تحولت إلى الطرف الآخر من الطيف ، كما أشار دينغ كسياوبينغ أن سياسات الصين في عصر الإصلاح يجب أن تركز على التنمية الاقتصادية ، وأن

---

[1] . . Cheng Yinghong, "Exporting Revolution to the World- Impacts of Cultural Revolution in Asia, Latin America and Africa" *China News Digest*, November 7/ 2007.available from : http://www.cnd. org/cr/ZK07/cr443.gb.html .retrieved on :2/08/2014

سياستها الخارجية يجب أن تخدم المهمة المركزية بخلق بيئة لصوت عالمي لهذه التنمية . هذا المذهب تم تنفيذه بإخلاص من طرف الجيل الثالث ، الرابع والخامس من القادة الصينيين مثل سياسة الخروج لجيان زيمين واعتمادها من قبل هيوجين تاو شي جين بينغ .[1]

بالنسبة للبلدان الإفريقية المعنى الضمني الرئيسي هو أن صداقة الصين معهم يجب أن تخدم أجندة التنمية الاقتصادية الداخلية من خلال التكامل المتبادل بين اقتصاداتها ، هذه الصيغة تستعمل بشكل جيد حين يكون للصين استراتيجية كبرى لحل النزاعات بين الاقتصاد أولا ، فلسفة أهدافها في إفريقيا ، وبين المدى القصير والمدى الطويل للمصالح الاقتصادية .[2]

في حين ترى الصين إفريقيا في المقام الأول من خلال عدسة اقتصادية، فلها أيضا مصالح سياسية كبرى ، مثل دعم إفريقيا للأجندات الداخلية والخارجية للصين ، لكن وكما أن اللاعبين التجاريين الصينيين (حتى الشركات الحكومية) يسعون إلى تعظيم المنافع الاقتصادية في إفريقيا، براغميتهم كانت قد قوضت أساس العلاقات السياسية ، ويشير معظم المحللين الصينيين إلى أن مجتمع الأعمال الصيني سعى من أجل أقصى حد من المكاسب الاقتصادية وضيقوا الأفق للاعتبارات الاجتماعية والبيئية ، أو لتحقيق التنمية المستدامة للمجتمعات الإفريقية، وهذا الاعتقاد يكمن وراء تصور أن الصين هي قوة استعمارية جديدة ، سلوك الشركات الصينية كان في عديد الحالات مرتبطا بالحكومة المحلية والسكان وقوض بشكل خطير سلامة العلاقات السياسية الثنائية.[3]

---

[1] .*Loc.cit*.

[2] . Yun Sun," Africa in China's Foreign Policy," Brookings, april 2014, available from : http://www.brookings.edu/research/papers/2014/04/10-africa-china-foreign-policy-sun, retrieved on :12/08/2014

[3] .Ye Zicheng, "The Foreign Policy Legacy of Deng Xiaoping and Its Impacts, *People's Daily. Availabe from*, http://www.people. com.cn/GB/paper2836/13189/1183023.html. retrieved on :01/08/2014.

الرئيس الزامبي ميكاييل ساتا ، كزعيم للمعارضة ، انتقد الوجود الصيني ، وبأنها تسعى لتسخير التعاسة في وطنه ، حيث اتهم الصينيين بأخذ المناصب من الزامبيين بإرسالهم إلى وظائف متدنية الأجور مثل دفع عربات اليد في مواقع البناء. ويوجد نفس الصراع بين فترة قصيرة المدى وطويلة المدى للإستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا، كما لاحظ خبير أمريكي في الشؤون الإفريقية أن النزعة التجارية للصين في إفريقيا هي بمثابة قتل الإوزة للبيضة الذهبية. اللاعبون التجاريون الصينيون يركزون فقط على تعظيم استخراج الموارد الطبيعية من إفريقيا لذا فإنهم نادرا ما يأخذون في الاعتبار مستقبل عملياتهم أو مستقبل إفريقيا فيما وراء العقود القادمة. وبعبارة أخرى النموذج الحالي يضم رؤية للمصالح التجارية للصين دون الجمع بينها وبين المصالح السياسية والاقتصادية للسكان المحليين.[1]

لقد بذلت بكين المزيد من الجهود لتوفير التدريب وتنمية الموارد البشرية للبلدان الإفريقية ، ومع ذلك فإنه لم يتم بعد صياغة إستراتيجية شاملة توازن بين الأهداف المختلفة في إفريقيا، نتيجة هذا الفشل هي كما أشار بعض المحللين الصينيين دبلوماسية رد الفعل في إفريقيا، حيث تعالج بكين فقط مشاكلها الفردية حين تنفجر، هذا النمط يؤخر إدارة الأزمات والسيطرة على الضرر، مما يؤثر على صورة ومصداقية وسمعة الصين الدولية.[2]

---

[1] . Mwanangombe, Lewis, “China’s Footprint Grows in Zambia,” *Associated Press*, November 3 2013.available from : http://news.yahoo.com/chinas-footprint-growszambia-145440633--finance.html.retrieved on12/07/2104.

[2] . Yun Sun,***op.cit***.

المطلب الثاني:القصور في إدارة الحكومة للعلاقات الاقتصادية والصراعات البيروقراطية الداخلية:

في حين أن الصين تحتضن بشغف العلاقات الاقتصادية مع إفريقيا وتدفع العديد من الشركات الصينية في القارة لاستكشاف الفرص التجارية ، لا يزال النظام البيروقراطي متأخرا للأسف في توفير نظام الدعم اللازم لحماية وتنظيم وإدارة هذه المساعي الجديدة ، وخلقت عددا من أوجه القصور في القدرة أو المساهمة في مواجهة مشاكل الصين في إفريقيا :[1]

1. تقييـــم المخاطـــــر:

على المستوى الوطني، الصين لم تؤسس بعد آلية شاملة لترجمة المخاطر السياسية ، فيما يخص التنظيم ، المشورة والاستشارة لاتخاذ قرار تجاري. صارت الشركات في مرحلة مبكرة من فهم البيئات الاقتصادية والسياسية لإفريقيا نظرا لتقلبات السياسة الداخلية في العديد من البلدان الإفريقية. يحتاج صنع قرار تجاري سليم لنظام إنذار مبكر يشتمل على المخاطر السياسية ودراسات حول التأثير الاقتصادي والاجتماعي.

بعض الجهات الحكومية بدأت تؤكد دراسات الاستثمار الشامل للأعمال التجارية في إفريقيا ، مثل بنك التنمية الصيني ووزارة التجارة من خلال الأكاديمية الصينية للتجارة الدولية والتعاون الاقتصادي ، لكن المحللين يشكون أنه سيتطلب الأمر أعواما قبل تحقيق مثل هذه الجهود على الأرض .

[1] ***.Loc.cit***.

2- صناعة استراتيجــيات قطريــــــة:

على الرغم من أن الصين تعتبر إفريقيا " أرض الفرص" ولها توجيه عام للشركات الصينية بالخروج ، فإن عملياتها في إفريقيا تفتقر إلى صناعة استراتيجيات قطرية، فقد فشلت بكين في إنتاج منهجي استراتيجي طويل المدى ، والتخطيط لتنسيق التعاون الاقتصادي بين وداخل مختلف الصناعات والبلدان . بالإضافة إلى تفشي الاستثمارات الزائدة عن الحاجة والمنافسة المعادية بين الشركات الصينية ثم اقتراح أن الوكالات الحكومية والاتحادات الصناعية والمنظمات البحثية يجب أن تضع برامج لتعزيز قدرتها، التنسيق وتبادل المعلومات وتحسين سياسة الحكومة وقرارات الشركة الفردية ، بيد أن هذه التنمية لا تزال في مرحلة ابتدائية.

3- الإشراف/ نظام الإدارة :

على الرغم من الزيادة السريعة في الاستثمارات في إفريقيا ليس للصين إشراف منهجي آلي لرصد وتنظيم الصينيين و الجهات الفاعلة ، الصين كان لها نظام إشراف أفضل مثل المخالفات من الشركات الصينية مثل انتهاكات حقوق العمال ، الفساد،الأخطار على البيئة التي يمكن التخفيف منها ومع ذلك نظرا لضعف موقع وزارة الخارجية الصينية في الشؤون الاقتصادية الصينية الإفريقية وأولوية وزارة التجارة ، تشجيع الاستثمار سيكون له أثر حيث يمكن للحكومة أن تنشئ مثل هذه الآلية.

بدون إستراتيجية كبرى لإفريقيا لإدارة الخلافات ، الصراع بين الاقتصاد الصيني والأهداف السياسية المباشرة يساهم في الصراعات البيروقراطية بين وزارة التجارة ووزارة الخارجية، كل منهما تعتبر نفسها الممثل الحقيقي للمصالح الوطنية العليا للصين ، وتعتقد وزارة الخارجية أن جدول أعمال

الصين الاستراتيجي الخارجي أصبح محاصرا بملاحقات تحديد أولويات اقتصادية، كما أشار دبلوماسي " الشركات التجارية تخلق الفوضى في إفريقيا وتترك للصين عبء تنظيفها ".

الصـراع الأكثر بروزا هو حول المساعدات الخارجية الصينية لإفريقيا بالنسبة لوزارة الخارجية ، المساعدة الخارجية هي أساسا وسيلة سياسية للصين لتعزيز العلاقات الثنائية وتسهيل تنمية البلدان الإفريقية ، حسب رأيها ، والاعتبارات السياسية ينبغي أن تكون أهم المعايير في صنع قرار المساعدة.

الفوائد الاقتصادية المرتبطة بمشاريع المساعدات مثل الربح، واستخراج الموارد أوعقود الخدمة للبائعين الصينيين، يجب أن يكون فقط ثانويا، ومع ذلك وزارة التجارة لديها وجهة نظر أخرى ، في رأيها المساعدات الخارجية تخدم الأولويات الوطنية الشاملة للصين ، والتي تعرِفها بالنمو الاقتصادي ، لذا يجب أن تعكس جميع قرارات المساعدات اعتبارات اقتصادية واسعة . بموجب هذا المنطق وزارة التجارة الصينية تميل إلى تخصيص ميزانية المساعدات للدول التي تمنح الصين أكبر عدد من الفرص والفوائد التجارية . منذ أن أصبحت المصالح الاقتصادية الشاملة للصين هي في الموارد الطبيعية لإفريقيا ، تميل القرارات حتماً إلى بلدان المصادر الغنية مثل السودان، أنغولا، جمهورية الكونغو الديمقراطية ، في حين يحصل البعض الآخر على اهتمام أقل ، وهذه الممارسة هي إشكالية في العديد من البلدان الإفريقية الغنية بالموارد التي تتعاون معها الصين ، حيث تعاني أيضا من مشاكل سياسية خطيرة مثل النظم السياسية الاستبدادية ، الفقر والحكم الفاسد. عندما تسعى وزارة التجارة إلى المكاسب الاقتصادية ومشروعات المساعدة مع استخراج الموارد ، فإنه يستخدم المساعدات لتعزيز العلاقات التجارية ، هذه الإستراتيجية تساهم مباشرة في النظرة السلبية أن الصين

تصب مشاريع المساعدات والتمويل والبنية التحتية من أجل دعم الحكومات الفاسدة مقابل الموارد الطبيعية .

وزارة الخارجية تقول أن الصين تحتاج إلى موازنة المساعدات للدول الأخرى لخفض الضغط على سياستها الخارجية وتحسين سمعتها الدولية ، بينما مثل هذه الأجندة السياسية لا تثير القلق لدى وزارة التجارة ، كما يلاحظ كثير من المحللين الصينيين أن وزارة الخارجية في الآونة الأخيرة تقاتل بشراسة من أجل سلطة إدارة مشاريع المساعدات الخارجية للصين ، والتي هي حاليا تحت إشراف وزارة التجارة ، وتقول وزارة الخارجية أنه نظرا للطبيعة السياسية لقرارات المساعدات الخارجية للصين وفقاً للمصالح الإستراتيجية الواسعة للصين أكثر من وزارة التجارة التي مصلحتها الوحيدة تكمن في تحقيق مكاسب تجارية ، مثل إعادة تخصيص السلطة الأمر الذي يتطلب موافقة وتأييد كبار القادة في اللجنة الدائمة للمكتب السياسي ، والتي يبدو حتى الآن أن ذلك غير محتمل من طرفها ، لذلك في المستقبل المنظور فإن سلطة الإشراف على مساعدات الصين لإفريقيا سوف تبقى تحت سيطرة وزارة التجارة.

المطلب الثالث: انتشار الفاعلين التجاريين

الصراع بين الجوانب الاقتصادية والسياسية في السياسة الإفريقية للصين تزداد سوءا بسبب انتشار الجهات الصينية الفاعلة في إفريقيا سواء على المستوى المركزي أو الشركات المملوكة للدولة ، المقاطعات المحلية أو الشركات الخاصة ، جدول أعمال هذه الجهات هو اقتصادي بطبيعته ، لكن نظرا لكون عمليات هؤلاء الفاعلين مستقلة ، وعدم وجود منهجية الإدارة والإشراف للأنشطة في الخارج ، فقد كان من الصعب للغاية بالنسبة لبكين إدارة مختلف الأولويات ونوع الإجراءات التي تمليها .[1]

الفعاليات التجارية في إفريقيـــا يمكن تقسيمها إلى عدة فئات :

على المستوى المركزي هناك الشركات الكبيرة المملوكة للدولة وتعمل معظمها في استثمارات واسعة النطاق ، ومشاريع البنية التحتية ، مشاريع التعدين وعقود الخدمة والقروض . ويلاحظ أحد المسؤولين من بنك التنمية الصيني أن هذه الشركات المملوكة للدولة تتمتع بصلات وثيقة مع كبار المسؤولين الأفارقة الذين يتم تمويلهم ويأخذون المشورة من السفارة الصينية المحلية ، هذه الشركات تحرِكها عموماً المَصَالِح التجارية على الرغم من أنها تعلن أن أهدافها تتماشى مع الأهداف الكبرى لبكين ، مثل إستراتيجيـة الخروج ، هذه الشركات الكبرى المملوكة للدولة تواجه صعوبات لإدارتها من قِبَل بيروقراطية عالية، خاصة الدعم السياسي البارز والقوي من كبار القادة الصينيين ، في الصين مثلاً أكبر ثلاث شركات

[1] . Zhang Hongming, “The Development Environment of Sino-African Relations and Its Development Path”
Annual Report on Development in Africa 2011-2012,
China Academy of Social Sciences, 2012, p. 16.

وطنية للنفط تتمتع بمستوى نواب وزراء بينما تقريبا جميع السفارات الصينية في إفريقيا هي في مستوى مدير عام أو أقل.[1]

الحكومات والشركات المملوكة للدولة على مستوى المقاطعات هي أيضا زادت من تواجدها في إفريقيا وحكومات المقاطعات الصينية (خاصة تلك الموجودة في المنطقة الساحلية) تسعى إلى أفضلية اقتصادية في ظل تيار الإصلاح والانفتاح ، التي تهدف إلى الاستثمارات والأسواق الخارجية من أجل التخفيف من آثار الأزمة المالية العالمية ورفع مستوى تنمية نموذج العمالة لديها.[2]

الإدارات التجارية لحكومة المقاطعات تنظم بحماس إيفاد الجولات وتشجيع الأعمال التجارية لإفريقيا لاستكشاف الفرص التجارية خاصة فبما يتعلق بعقود الخدمة ، على سبيل المثال منذ منتصف 2012 وإدارات التجارة لمقاطعة جيانغشي ومقاطعة يوننان ، وبلدية تيانجين ومحافظة هونان نظَمت كل الجولات التجارية لإفريقيا على عقود الخدمة وعقود بناء نظام المياه والموارد الطبيعية في نيجيريا على التوالي .[3]

الفئة الثالثة هي الفئة الصينية الأكثر مغامرة في إفريقيا وهي الشركات الخاصة والأفراد من رجال الأعمال وهناك تقديرات متحفِظة بأن مليون شخص على الأقل من المواطنين الصينيين يعملون داخل إفريقيا ، هؤلاء هم لاعبون مستقلون الذين نشاطاتهم تتم على مستوى القاعدة الشعبية في إفريقيا . القضية الأخيرة لعمال المناجم الصينيين غير القانونيين في غانا توضح كيف أن أفرادا صينين قاموا بالطيران بنجاح تحت الرادار ، وتمكنوا من الهرب من الرقابة المحلية للحكومات الإفريقية والسفارة الصينية حتى أنهم واجهوا مشاكل سياسية وقانونية كبيرة.

[1] . One Million Chinese Struggling in Africa” Neteast Data Blog, Data Blog, October 21, 2012, available from :http://news.163.com/12/1017/01/8DVTB39G00014MTN.html retrieved on :12/07/2014.

[2] .Anhui Province Affirms Africa to Be the Primary Target of its ‘Going Out’ Strategy” (Anhui News, July 3 2013), available from :http://ah.anhuinews.com/system/2013/07/03/005830150.shtml.retrieved on 12/08/2014.

[3] .***Loc.cit***

انتشار الفاعلين التجاريين الصينيين في إفريقيا يوسِع نطاق التفاعلات بين الصين وإفريقيا ما وراء أنظمة الحكومات التقليدية ، ليست كل الشركات الصينية تمثل أو حتى تحترم سياسة الصين الدولية تجاه إفريقيا على الرغم من أنه كثيرا ما ينتظر منها القيام بذلك.

الشركات الصينية تميل إلى اتباع نموذج تقليدي في التشغيل: السعي إلى اتباع التكاليف المنخفضة، ظروف عمل سيئة ، عدم احترام قضايا البيئة الاجتماعية ، وأخلاقيات العمل الدؤوب ...إلخ. وهذا النموذج يؤدي في كثير من الحالات إلى صراعات مباشرة مع الجمارك والمجتمعات المحلية.

فيما بين الشركات الصينية والشركات الكبيرة والشركات المملوكة للدولة سجلات لمسار أفضل نسبيا نظرا إلى المستوى العالي من المشاريع والإشراف الدقيق والإدارة من قبل الحكومة الصينية ، هذا الإشراف والإدارة يكاد يكون غير موجود لدى الشركات الخاصة الصينية والصغيرة المستقلة والأفراد.بالنسبة لكثير من هؤلاء الفاعلين ، الهدف الأوَلي هو تحقيق أقصى قدر من الأرباح في نهاية المطاف والعودة إلى الصين ، لا توجد رؤية أو إستراتيجية طويلة المدى ومع ذلك ، عندما يتم فحص العلاقة بين إفريقيا والصين من طرف الأفارقة أو غيرهم ، يُنظر إلى هؤلاء الفاعلين بأنهم المنفِذين لسياسة الصين في إفريقيا وبكين تتلقى معظم اللوم على عدم تنظيمهم بشكل صحيح.[1]

[1] More than 150 Chinese Gold Miners Arrested in Ghana and Their Work Is Revealed China Radio International, June 6 2013, available from : http:// gb.cri.cn/42071/2013/06/06/782s4138923.htm. retrieved on :15/08/2014.

المبحث الثالث: الصين والمنافسة الدولية في إفريقيا: تحديات وآفاق

تواجه السياسة الإفريقية للصين تحديا آخر على المستوى الخارجي الدولي يتمثل في المنافسة القوية التي تجدها الصين في إفريقيا خاصة من القوى الكبرى سواء حديثة العهد بالاهتمام بإفريقيا أو تلك التي لها باع طويل وتاريخ استعماري ممتد في القارة السوداء مثل فرنسا.هذه التحديات نقف عندها في مطلبين مخصصين لهذا المبحث حول التحديات التي تواجه السياسة الإفريقية للصين على المستوى الداخلي والخارجي.

هذه المنافسة التي تعد إحدى متغيرات منظور الاقتصاد السياسي لذا نقف عندها من خلال مطلبين أحدهما خصصناه للولايات المتحدة الأمريكية وأسلوبها في المنافسة والآخر لفرنسا التي لا تزال تعتبر إفريقيا مجالها ولا ترضى بمنافسة آسيوية خاصة وأن وسائلها تختلف.

كما أفردنا مطلبا للحديث عن توجهات السياسة الخارجية الصينية وآفاقها.

المطلب الأول: التنافس الصيني الأمريكي على إفريقيا

لقد ازدهرت العلاقة الأمريكية الإفريقية بشكل واضح وملموس في عهد الرئيس الأمريكي "بيل كلينتون" ،حيث حاول هذا الأخير إعادة تقويم سياسة بلاده اتجاه القارة ، بل والاهتمام بها نظرا لما تطرحه من ميزات اقتصادية من شأنها أن توفر لها ما تحتاجه من مواد أولية ، ناهيك عن وجود سوق استهلاكية واسعة تسمح بترويج المنتجات الأمريكية وفي هذا الصدد يقول" بيل كلينتون " :"إن من مصلحة أمريكا تنمية وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع إفريقيا (...)إن إفريقيا اليوم مهمة ليس فقط لأن فيها 30 مليون أمريكي من أصول إفريقية فحسب ، بل لنا مصالح في رؤية إفريقيا المستقرة والمزدهرة نظراً لأن 13% من استيراداتنا النفطية تأتي من إفريقيا جنوب الصحراء ، وأن هذه القارة فيها 700 مليون منتج ومستهلك ، وهذا أيضا ليس بالقليل. ولكن إفريقيا هي مهمة خصوصاً وأن العالم في القرن الواحد والعشرين قد تغيَر، وأنَ نظرتنا وأفعالنا كذلك يجب أن تتغير".[1] مقابل ذلك ساهم انتقال الصين إلى ما يشبه النِظام الرأسمالي في الاقتصاد بانفتاحها الكبير على العالم في الدفع بها لأن تركز على العلاقات التجارية مع الدول الإفريقية ، والأهم من ذلك أنها اعتمدت على مناطق مختلفة من القارة ، وبالتالي وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية عملت منذ البداية على الدفع بعملية الاندماج الإفريقي في الاقتصاد العالمي من خلال تطبيق مفاهيم الشراكة الأمريكية الإفريقية القائمة على إنهاء مرحلة تلقي المساعدات المالية وإحلال مرحلة التبادل التجاري محلها ، إلا أن زيادة النفوذ الصيني في القارة والذي صاحبه زيادة في حجم المبادلات التجارية بين الطرفين مثَل خطرا على المصالح الأمريكية في المنطقة.

لقد أدركت الولايات المتحدة الصعود المذهل للصين في إفريقيا خصوصًا في مجال الاستثمار في الموارد الطاقوية التي تزخر بها القارة ، كما أدركت أن هذا الصعود من شأنه أن يعوض الوجود

[1].جميل مصعب محمود، *تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية* ،(عمان: دار مجدلاوي،2005)،ص.ص،66،67.

الأمريكي فيها ، وفي هذا الصدد يقول:"ستيفان هايس"stephen .k hayes رئيس الهيئة الاقتصادية في إفريقيا " الأفارقة يرغبون في استقطاب الاستثمارات الأمريكية لكن المنافسة كبيرة ، فإلى جانب الوجود القديم للأوروبيين هناك قوة آسيوية في إفريقيا ، إننا ننسى كثيرا الصين التي ستصبح خلال عشر سنوات أحد أكبر المستثمرين في إفريقيا. "

من جهة أخرى وعلى المستوى السياسي ، وجدت السياسة الصينية المنتهجة في إفريقيا قبولا كبيرا من طرف القادة الأفارقة الذين أصبحوا يقاومون الإجراءات الغربية التي تهدف إلى فرض إصلاح سياسي على أنظمتها علاوة ذلك فإن النموذج الصيني للتنمية الذي مكنها من تحقيق تطور سريع دون تحدي نظام حكم الحزب الواحد كان أكثر جاذبية لهؤلاء القادة الأفارقة بمعنى آخر تتعامل الصين مع الدول الإفريقية بغضِ النظر عما تم إحرازه في مجال حقوق الانسان والديمقراطية [1]. إن الطابع المثير في سياسة الصين الخالية من الشروط هو أنها نجحت في جذب النخب الإفريقية بسهولة بغض النظر عن افتقارهم للطابع الديمقراطي ، وقد أثار هذا النجاح الكبير لها في إفريقيا تساؤلات غير مريح للولايات المتحدة الأمريكية حول قدرتها على الاحتفاظ بتفوقها في المجالين السياسي والاقتصادي على مستوى القارة .على الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية لا تزال القوة العظمى في العالم وأكبر مستثمر في إفريقيا ، إلا أن هذا الصعود الصيني أثار حفيظتها ، وهو ما تبين من خلال ما أعلنه مسؤول في وزارة الخارجية في جلسة علنية عقدت من قبل الكونغرس قائلا :" تلعب الصين دورا متزايد التأثير على القارة

[1] .Zhao Hong, "China’s New Energy Diplomacy in Africa : Progress and Problems",Institute of China Studies University of Malaya ,ICS Working Paper n°2009-11. Available on : http://ics.um.edu.my/images/ics/working paper/2009-11.pdf(10/02/2011).p:09.

الإفريقية وهناك قلق من أن الصين تتسبب في تراجع الكثير من التقدم الذي تم إحرازه على مستوى الديمقراطية والحكم في السنوات الماضية".[1]

إن انجذاب دول القارة الإفريقية إلى النموذج الصيني في التنمية ساعد الصين على السماح لها إلى أن تطمح للحفاظ على هذا الاستقطاب الإفريقي لمواجهة وزعزعة الأحادية القطبية وفي هذا الصدد كتب المؤرخ نيال فرغيسون Niall Fergusson أن القرن العشرين قد شهد تراجع الغرب وإعادة توجه العالم نحو الشرق ، كما أن هناك مؤشرات دولية تشير إلى تزايد قوة الصين بينما تتآكل مكانة الولايات المتحدة الأمريكية وعليه فغن القطب المتراجع وهو الولايات المتحدة سوف يعتبر الصين تهديدا أمنياً.[2]

في مؤتمر نظمته مؤخرا مؤسسة هيرتدج Heritage Foundation ، وهو أحد المراكز البحثية المحافظة في واشنطن، أشار "ويلي وو-لاب لام" Willy Wo-Lap Lam، مؤلف كتاب "السياسات الصينية في عهد هو جنتاو"، إلى أن هو جنتاو يركز بالأساس على القضايا العسكرية وقضايا السياسة الخارجية، وأنه يريد طرح نفسه باعتباره "رئيس السياسة الخارجية"، ويعود ذلك- وفقا لتحليل لام - إلى أن هو جنتاو يدرك بوضوح تعقيدات ومشكلات السياسة الداخلية الصينية وصعوبة طرح حلول جذرية لتلك المشكلات. ويرى لام أن الرئيس الصيني قد نجح في هذا الإطار في استغلال الفراغ الذي خلقته سياسة الرئيس الأمريكي جورج بوش التي اختزلت السياسة الخارجية الأمريكية في الحرب على الإرهاب.

ومن ناحية أخرى، عقد "معهد أمريكان انتربرايز" American Enterprise Institute، وهو أيضا أحد المراكز البحثية المحافظة في واشنطن، مؤتمرا حول العلاقات الصينية- الأفريقية. وقد أشار والتر كانستينر Walter Kansteiner من جماعة Scowcroft Group - إحدى الشركات الدولية

---

[1] 1.كريس ألدن، ***الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟*** ،ترجمة عثمان الجبلي المثلوتي،(ابو ظبي: كلمة، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2009)،ص.144.

[2] .أبو بكر الدسوقي، " الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"،***السياسة الدولية***، العدد 173، يوليو2008، ص.147.

الاستشارية في مجال الأعمال – الذي تحدث عن المنهج الصيني في السوق الأفريقية إلى "إنهم يريدون أن يكونوا المتحرك الأول، إنهم يريدون الحصول على الصفقة".[1]

وفي ضوء التطورات والأبعاد المهمة في علاقة الصين بالقارة الأفريقية، تبذل الولايات المتحدة جهدا كبيرا لاستيعاب وفهم تلك التوجهات الجديدة في السياسة الاقتصادية الصينية الخارجية كشرط مهم لاتخاذ قرارات محددة تجاه الصين، تستند إلى معلومات ورؤية واضحة حول تلك التوجهات. إلا أن هذه الجهود لازالت تواجه بعض العقبات، منها على سبيل المثال، غياب المعلومات والبيانات حول حجم المعاملات الاقتصادية والتجارية بين الصين وأفريقيا. وعلى سبيل المثال، يشير بول هير Paul Hare، عضو غرفة التجارة الأمريكية– الأنجولية، في مداخلة له بمؤتمر "معهد أمريكان انتربرايز" المشار إليه سابقا، "إننا لا نعرف حجم الأموال الصينية الفعلية المدفوعة؟، ولا نعرف كم عدد الصينيين في أنجولا؟، ولا نعرف عدد العقود الصينية الموقعة مع أنجولا؟، لا نعرف عدد الأنجوليين الذين يعملون في شركات صينية؟". [2]

1.أفريقيا الصينية قادمة...هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي؟!تقرير واشنطن العدد 85 على موقع: http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/271.htm تم الإطلاع على الموقع بتاريخ: 2014/08/22.

[2] *المكان نفسه*.

و جاء في تقرير للمركز العربي للدراسات والتوثيق المعلوماتي بتاريخ الاثنين 22/04/ 2013 التالي:[1]

كشف التدافع الصيني في الساحة الإفريقية ومزاحمته للتواجد الأمريكي عن الكثير من جوانب الصدام والتعارض الصامت بين الولايات المتحدة والصين.

وفي تحليل للانتشار الصيني المتمحور على الجانب الاقتصادي والسياسي بعيدا عن العسكرة توصلت العديد من مراكز الفكر الأمريكي إلى أن الصين تفوقت على الولايات المتحدة في هذا التنافس، وأهم عناصر هذا التفوق:

1- في رقعة ومساحة الانتشار في إفريقيا أكثر من 35 دولة إفريقية تتواجد فيها الصين وشركاتها ورعاياها من أهمها أنجولا وجمهورية الكونجو الديمقراطية وفي نيجيريا وفي غينيا بيساو وفي الكاميرون وتوجو وفي الجزائر وفي موريتانيا والقرن الإفريقي.

2- الاستثمارات الصينية في إفريقيا تجاوزت 60 مليار دولار بينما الاستثمارات الأمريكية تشكل 15 إلى 20% من هذا المبلغ معظمها في الجزائر وفي خليج غينيا.

3- الصين تركز في انتشارها على عدة مجالات:

الثروة وخاصة النفط التنقيب والإنتاج في السودان وفي أنجولا وفي تشاد وفي غرب إفريقيا وفي موريتانيا.

التبادل التجاري وخاصة تصدير المنتجات الصينية الرخيصة واستيراد المواد الخام الحديد الخام والطاقة.

---

1. تقرير خاص: الولايات المتحدة والصين في إفريقيا تنافس وتزاحم، على موقع:
http://natourcenter.info/portal/2013/04/23 تم الاطلاع على الموقع بتاريخ:2014/07/12.

أسباب تفوق الصين على الولايات المتحدة في التنافس على الفضاء الإفريقي

الخبير في الشؤون الإفريقية الدكتور علاء سالم يعزو أسباب الانحسار الأمريكي أمام تمدد الصين إلى عدة أسباب جوهرية:

1- الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد الأمريكي وضمور هذا الاقتصاد حتى وضع الولايات المتحدة في مركز الدولة العظمى التي أصابتها الشيخوخة والهزال أمام ديناميكية الاقتصاد الصيني.

الولايات المتحدة تعد أكبر مدين للصين بعد إقراضها 500 مليار دولار عندما تعرض الاقتصاد الأمريكي لأزمة كبيرة في عام 2009.

تجليات هذا الاهتزاز في المركز الاقتصادي للولايات المتحدة كثيرة: تقليص الميزانية بسبب العجز الكبير وتدهور قيمة الدولار.

تعاظم دور الصين في أسواق النفط وخاصة في دول الخليج وفي إفريقيا حيث أبرمت علاقات شراكة شاملة في مناطق النفط الرئيسية في العالم وعلى الأخص إفريقيا في شرقها وغربها مما جعلها في مركز متميز في سباق الطاقة العالمي، هذا ما عزز من احتمال حدوث صدام وبينها وبين الغرب وعلى الأخص الولايات المتحدة.

2- إيلاء العسكرة في علاقات الولايات المتحدة مع الدول الإفريقية الاهتمام الأول، الدول الإفريقية تحتاج إلى المساعدات وإلى التنمية وليس إلى العسكرة، قيادة عسكرية متخصصة (أفريكوم) وتعاون أمني وقواعد عسكرية تنتشر في شرق إفريقيا جيبوتي وكينا وإثيوبيا ثم تشاد ونيجيريا وخليج غينيا والمغرب وموريتانيا والنيجر.

وفي الوقت الذي تستبعد الصين عنصر العسكرة في علاقاتها ولا تنشر قواعد أو عسكريين، فإن الولايات المتحدة تنشر بضعة آلاف من الجنود والأساطيل والأسراب الجوية في جيبوتي وفي كينيا وفي المحيط الهندي والبحر الأحمر وفي غرب إفريقيا وشمالها.

3- إستراتيجية التوتر الدائم الأمريكية من أهم مضامين الإستراتيجية الكونية الأمريكية خلق والإبقاء على التوترات وبؤرها في آسيا وإفريقيا وفي أمريكا اللاتينية، أي التوتر الدائم.

هذه البؤر توظفها الولايات المتحدة من أجل الانتشار في مناطق عسكرية سياستها الخارجية..

وبسبب هذه الإستراتيجية القائمة على العسكرة وخلق وإدامة بؤر التوتر لا تجد في إفريقيا غير القواعد العسكرية والعسكريين الأمريكيين أما بالنسبة للصين فنجد العامل والمهندس في ورش البناء الطرق والمباني و أجهزة الحفر للتنقيب عن الثروات وكذلك السلعة الصينية وهي في متناول أيدي المجتمع.

4- الصين دولة صاعدة في النظام الدولي وستصبح القوة القطبية الثانية في مواجهة الولايات المتحدة وهذا ما يقلق الولايات المتحدة بل هو من أشد بواعث القلق في واشنطن.

دوائر متعددة في واشنطن ترى في أن الصين تعمل بكل الوسائل وما لديها من إمكانيات لإزاحة الولايات المتحدة عن مكانتها الدولية وتحذر من سلوكها المستقبلي في الجنوح نحو الصراع مع الولايات المتحدة أكثر من التعاون.

موضوع الصراع بين الصين والولايات المتحدة اكتسب المزيد من الاحتمالية والمصداقية في الآونة الأخيرة على ضوء أزمة كوريا الشمالية النووية، الدوائر الأمريكية خلصت إلى أن التهديد الكوري الشمالي لم يكن ليبلغ هذه الحدة لولا الدعم الصيني.

المطلب الثاني : التنافس الصيني الفرنسي على إفريقيا:

هناك من يرى أن الاهتمام الصيني والأمريكي المتزايد بالقارة الإفريقية تدخلاً في مناطق النفوذ الأوروبية التقليدية ، لاسيما الفرنسية منها وقد اتخذت العلاقة بين النفوذين الأمريكي والفرنسي طابع التنافس على الكعكة النفطية الإفريقية ، فهناك قلق فرنسي كبير من الإستراتيجية الفرنسية في وضع دفاعي ، وهي تحاول الحفاظ على مواقع نفوذها إزاء الهجوم الأمريكي والصيني على إيجاد موضع قدم في مثل هذه المناطق الإفريقية ، إلى الحد الذي دفع الرئيس الفرنسي للهجوم في تصريحات سابقة على من قال :" إنهم يتطلعون إلى إعادة استنزاف موارد القارة الأورو إفريقية "، وهو ما يعني إضفاء الطابع الأوروبي على السياسة الإفريقية لفرنسا.[1]

فإلى جانب المحددات الأساسية التي تتحكم في العلاقات الأوروبية – الإفريقية ، والمتمثلة أساسا في المحدد التاريخي والمحدد الجغرافي والمحدد الثقافي الذي يربط بين الطرفين نتيجة استمرار التبعية الثقافية للدول الإفريقية لبعض الدول الأوروبية كفرنسا من خلال الرابطة الفرانكوفونية .[2] يبقى أهم محدد لتطور العلاقات الأوروبية الإفريقية إلى مستوى الشراكة الإستراتيجية هو التحديات الجديدة التي فرضها النظام العالمي الجديد مع بداية الألفية الثالثة ، وذلك بإفراز بيئة جديدة يطغى عليها التنافس على فتح الأسواق لتصريف المنتجات الصناعية وضمان مصادر الطاقة . واستجابة لهذه التحديات التي فرضها النظام العالمي الجديد على المستوى الدولي، خصوصا في إفريقيا إذ ازداد التنافس حول ثرواتها بشكل كبير مع بداية الألفية الثالثة بين القوى الآسيوية والولايات المتحدة الأمريكية ، اتجه الاتحاد الأوروبي إلى بلورة إطار جديد ينظم علاقاته مع الدول الإفريقية ، يضاف إلى سلسلة الإطارات المنظمة لهذه العلاقات.

1.أحمد إبراهيم، "الأبعاد الاستيراتيجية للعلاقات بين الصين وإفريقيا، "***آفاق إفريقية*** ،ع.23،(أكتوبر 2007)،ص ص.58-60.

2.محمد أبوالعينين ، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "***السياسة الدولية*** ،ع.140(أفريل 2000)،ص ص.22-34.

إن مصالح الأوروبيين في هذه الشراكة متعددة ، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاستراتيجي ، فعلى المستوى الاقتصادي تتمثل المصالح الأوروبية تتمثل في ضمان تدفق الموارد الخام من الدول الإفريقية ،خصوصا النفط فأوروبا تعتبر من المناطق الفقيرة نفطيا ، حيث تستورد نصف حاجياتها النفطية باستثناء النرويج وبريطانيا ورومانيا ، كما أن أوروبا ترغب من وراء هذه الشراكة ، ضمان أسواق الدول الإفريقية لتصريف المنتجات الصناعية الأوروبية ، أما على المستوى الاستراتيجي فإن الدول الأوروبية تروم من هذه الشراكة المحافظة على معاقلها التقليدية في إفريقيا ، خاصة فرنسا ، ولتحقيق هذه الأهداف دعا الاتحاد الأوروبي إلى قيام شراكة تقوم على الندية والمساواة بين الشريكين الأوروبي والإفريقي ، وذلك من خلال التعاون والتكامل الاقتصادي الذي يعتبر أداة العصر للاندماج في الاقتصاد العالمي.[1]

ومن جانب فرنسا، الشراكة الصينو إفريقية ، تدعو إلى القلق ، فقد صدر تقرير من مئتي (200 صفحة) مخصص للاختراق الصيني نُشر في جانفي 2006 من قبل شركة BD الاستشارية ، يشير إلى الحاجة إلى اتخاذ تدابير قوية لإنقاذ السياسة الإفريقية لفرنسا . وبعد أن أشار إلى الدينامية الاقتصادية للصين في إفريقيا ، يذكر التقرير أن " الفعالية الصينية تتناقض مع السلبية الفرنسية (...) دون رد فعل قوي لتنشيط التوجهات المختلفة لتواجدنا ، الصين تشغل فعلياً مكانة أكثر أهمية من فرنسا على الساحة الإفريقية."[2] هذه العبارات تشير بشكل لا لبس فيه إلى الخطوات الجريئة التي لن تحول دون وقوع التنافس بين الصين وفرنسا في القارة خصوصا في البلدان التي يهدد فيها الاختراق الصيني المصالح النفطية الفرنسية . والواقع أن شركات النفط الفرنسية TotalوElf هي في منافسة شديدة مع نظيراتها الصينية في الغابون والكونغو. الغابون التي تصدر أكثر من 80% من الخشب إلى الصين ،

[1] المكان نفسه.

[2] . Commandant Mbaye Cisse, L'affirmation d'une stratégie de puissance: la politique africaine de la Chine. available from : http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm. retrieved on: 18/08/2014.

وقد حدث في غضون عقد من الزمن أن تصبح الزبون الثاني للصين وقد أمضت الكونغو في مارس 2005 اتفاقاً مع شركة النفط الصينية صينوبيك لتشغيل اثنين من القطع البحرية. على خلفية التنافس الاقتصادي ، لا يستبعد أن التنافس بين الشركات الصينية والفرنسية يؤدي إلى التشكيك في الاستقرار الهش في البلدين.

في الماضي ، اتُهمت الشركة الفرنسية Elf بتمويل فصائل المتمردين في عام 1998 للإطاحة بحكومة الرئيس باسكال ليسوبا في الكونغو ، في ذلك الوقت لم يكن من مصلحتها ، تشجيع دخول مستثمرين جدد مثل Occidental,Shell أو Exxon.[1]

الإرادة الصينية في تدعيم وجودها في إفريقيا الوسطى يمكن أن يترجم على المدى الطويل عن طريق دعم لفصيل مسلح أمر حساس في مسألة توسعها. في الغابون ، المصالح المالية الفرنسية التي يمكن أن توفر النفوذ لضمان الاستقرار والديمقراطية لنظام عمر بانغو ، أصبحت أكثر عرضة للاختراق الصيني ، التودُد للصين لدى هذا الزعيم الإفريقي ، يمكن أن يؤدي به إلى التحول إلى الصين للتعامل مع أي شروط فرنسية .

من الواضح اليوم أن الاستيلاء على السياسة الإفريقية لفرنسا يسير نحو مواجهة مفتوحة مع الشراكة الصينو إفريقية ، وقد بدأ هذا الصراع بالفعل في المحافل الدولية حيث تستخدم الصين نفوذها لحماية حلفائها الاقتصاديين ضد فرض عقوبات محتملة . مدة الصراع في ساحل العاج تبرز كيف فرنسا لم يعد لديها طريقتها في إدارة الصراعات الإفريقية بفعالية.

---

[1] .***Loc.cit***.

في جميع الحالات ، إنشاء هياكل سياسية صينو إفريقية حقيقية أمر مقلق للحد الذي أعلن فيه "رينو دو لابورت" فشل الطموحات الفرنسية في إفريقيا في كلماته ،" من خلال وضع القمة الصينية الإفريقية كجزء من الحوار جنوب – جنوب ، الصين تبرز باعتبارها القوة الوحيدة القادرة على إعطاء إفريقيا أمل في سياسة تنمية واقعية ، براغماتية وبالنتيجة قابلة للتنفيذ ، ويؤكد فشل ثلاثة وثلاثين عاما من السياسة الإفريقية لفرنسا.[1]

[1] *.Loc.cit*.

المطلب الثالث : التوجهات المستقبلية للسياسة الخارجية الصينية في إفريقيا ومستقبلها:

تشير توجهات السياسة الدولية الحالية – ولا سيما لدى صانعي القرارات والسياسات ومتخذيها من الغربيين إلى الإقرار بأن الصين ستصبح إحدى القوى الدولية الرئيسة الفاعلة في إفريقيا ، وهو الأمر الذي يمثل تحدِياً حقيقيا ليس للأهداف والمصالح الأمريكية والأوروبية التقليدية فحسب ، وإنما أيضا للمشروع الغربي العالمي الرامي إلى الترويج والنشر للديمقراطية وحقوق الإنسان ، والذي لا ينال اهتماما صينيا في إطار تعاملها مع دول إفريقيا ، وهو الأمر الذي يلقى قبولا واستحسانا من جانب العديد من الأنظمة الحاكمة في تلك الدول الإفريقية.[1]

ويستند التطور المتسارع في علاقات بكين الاقتصادية ومصالحها بإفريقيا على ثلاثة عوامل:[2]

الأول:الرؤية الاقتصادية الكلية الصينية للحالة ولمجمل الأوضاع في إفريقيا ، والتي ترى أنها تأخذ منعطفا جيدا وتستند هذه الرؤية وهذا التحليل على الاعتقاد بأن تلك البلدان الإفريقية تتبنى مجموعة من الإجراءات النشيطة والمتواصلة للدفع والإسراع بالخصخصة ، وهو الأمر الذي يمثل انفتاحا على التجارة الدولية ، وأن مثل هذا الوضع يتيح فرصا عظيمة للشركات الصينية.

الثاني: المنتجون الصينيون وأصحاب الأعمال الذين يقدمون أنواعا شتى من السلع رخيصة الأثمان ومقبولة الجودة ويروِجون لها ويمكن بيعها بكميات هائلة في إفريقيا لملامستها دخول الغالبية العظمى من

---

1. العلاقات الدولية في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، على موقع:
تم الاطلاع عليه بتاريخ
2014/08/15:http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec06.doc_cvt.htm

[2] *المكان نفسه.*

السكان داخل تلك الدول، وفي ذات الوقت تشبع ميولهم وحاجاتهم الاستهلاكية ، وذلك على عكس المنتجات الغربية.

الثالث:إصرار الصينيين وسعيهم الدؤوب والمتواصل لضمان الوصول إلى المصادر الطبيعية الوفيرة ، من النفط الخام، و المعادن...وغيرها من الموارد التي تراها الصين ضرورية ولازمة لعلية التصنيع.

وحتى الآن لم تسجل أية حالة رفضت فيه الصين مطالب شركائها لتغيير نمط التعامل على عكس الدول الغربية التي غالبا ما تفرض على إفريقيا تغيير خطتها وأولوياتها طبقا لشروط الدول الغربية .وبدلا من أن تفرض الصين نفسها فإنها تحاول التأقلم مع خطط التنمية في البلدان الإفريقية، ومن غير المرجح أن تحاول الصين فرض إرادتها علي بلد إفريقي أو حتى ترفض مطلبا للتفاوض على مبدأ الشراكة.

في كثير من الحالات كالصومال وجنوب السودان وجمهورية السودان وليبيا ودول أخرى عانت من أزمات سياسية سارت الصين في ركب المجتمع الدولي مما يعكس سعيها في مواصلة التعاون الاقتصادي مع تلك الدول دون الشروع في إجراء تغييرات[1].

لا يمكن للصين الدفاع عن حقوق الإنسان في إفريقيا نتيجة لسجلها السيئ في هذا المجال، ولكن في كلا الجانبين تبقى الديمقراطية مطلبا للأجيال القادمة. وهذا لا يعني أن الصين تحتاج إلي نهج الغرب بالتعالي أحيانا على إفريقيا وعلى ديمقراطيتها. ومع ذلك تحتاج إلى الانخراط أكثر بمهارة مع الدول التي تتعامل معها لدعم بعضها البعض لتحقيق الديمقراطية كما هو الحال في مجال الاقتصاد، وتحتاج الصين إلي

1. مهاري مارو ، ***العلاقات الصينية الإفريقية.. الديمقراطية والتوزيع***، على موقع:
http://studies.aljazeera.net/reports/2013/04/2013430111544580961.htm. تم تصفح الموقع بتاريخ:2014/08/21.

إعادة النظر في سياستها الخارجية في إفريقيا لذا لابد للاتحاد الإفريقي من تحديد القواعد والمعايير المنصوص عليها[1].

كما هو الحال في المجال الاقتصادي فإن السياسة الخارجية للصين وموقفها من السلام والأمن ومن السياسة الداخلية للبلدان الإفريقية أمور تحتاج إلى إعادة نظر. ويفترض أن تنطلق سياسة الصين الخارجية في إفريقيا من القواعد المنصوص عليها في الشراكة بين الاتحاد الإفريقي والصين. يحتاج الاتحاد الإفريقي إلي بدء هذا النقاش بالتعاون مع المنتدى الصيني الإفريقي، ويمكن لهذا الأمر أن يكون بمثابة نقطة دخول ممتازة لمعالجة هذه المعيارية وغيرها من المشاكل الداخلة في نطاق هذه الشراكة. كما ينبغي للاتحاد الإفريقي إشراك صناع القرار الصينيين في النظر في تهيئة وإنشاء إرادة سياسية تجمع الطرفين. والمطلوب هو إيجاد موقف سياسي قوي من قبل الصين تجاه العديد من الحكومات الإفريقية التي ما زالت تحتاج إلى أن تتدرج في المبادئ التي تحكم منتدى التعاون الصيني الإفريقي. ومن خلال منتدى التعاون الصيني الإفريقي، يمكن للصين أيضا دعم جهود الاتحاد الإفريقي من الناحية الفنية باستثمار وجود الصين في جمعية البذور والمحيط الهادئ وآسيا (APSA) وغيرها نحو إقرار مزيد من الحكامة في إفريقيا وترسيخ الديمقراطية وحقوق الإنسان وأنظمة الحماية. ويمكن توظيف الاتحاد الإفريقي كواجهة متعددة الأطراف لوضع المعايير المشتركة والمبادئ التوجيهية المعيارية والإشرافية، وعندها ستكون الصين في حمى من تهمة التدخل في الشؤون الداخلية للبلدان الإفريقية، في حين، وربما أكثر حسما في نفس الوقت، من شأن هذا النهج أيضا تخفيف النقد الذي يمس سمعة الصين على المستوى العالمي باعتبارها تركز الفساد في إفريقيا وتحول دون إحلال فرص السلام في هذه القارة[2].

[1]. *المكان نفسه.*

[2]. *المكان نفسه.*

كما أنه يمكن للشراكة بين الصين وإفريقيا أن تستفيد من إخفاقات الشراكات الأخرى مثل الشراكة ما بين إفريقيا وأوروبا، ويبقى السؤال هو: كيف ننقل النقاش إلي آفاق جديدة من الشراكة لضمان أقصى قدر ممكن من الاستفادة الإفريقية في سياق المنفعة المتبادلة. ويتعين علي الصين مواصلة دعمها للبلدان الإفريقية في المجالات ذات الأولوية، كما تتعين عليها تقوية قدرات الدول الإفريقية على تحقيق ذلك، وفي الوقت نفسه ينبغي تشجيع البلدان بوسائل مختلفة للاستجابة لمطالب الشعوب الراهنة ذات الطابع السياسي.

ويمكن لوزارة الخارجية أن تسعى إلى أن يكون التعاون مع إفريقيا أكثر استجابة لمعايير وقواعد الاستثمار المعهودة، بل يجب علي الحكومة الصينية استعادة هذا الدور. و من المهم وضع الاطار التوجيهي للمشاركة علي مستوى الاتحاد الإفريقي وسيكون التعاون بحاجة لسياسات وطنية تتعلق في مجال الاستثمار والتنمية. وتكون البلدان الإفريقية قد استفادت من الشراكة الصينية إذا كانت لديها آليات تنظيمية وتنفيذية قوية وكذلك في التفاوض مع الصين.

إن تصميم السياسات التشريعية والتنظيمية وبناء آليات إنقاذ فعالة تبقي ملقاة علي عاتق الأفارقة فهم المستفيدون في النهاية من هذا الإصلاح، كما يمكن إصلاح الإطار التشريعي والتنفيذي للبلدان الإفريقية مما قد يعطي الإصلاح التدريجي الملائم والمتناغم مع الوقت الضروري لإحداث تغييرات.

الخاتمة

الخاتمـــــــــــة

أصبحت المكانة المتنامية للصين على الساحة الدولية، من السمات الرئيسة المميزة لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، فالصين بمعدلات نموها الأعلى من نوعها في العالم، ووزنها الاقتصادي و الاستراتيجي على المستوى الإقليمي و الدولي، و كثافتها السكانية العالية، و إرثها الحضاري و التاريخي و الثقافي الكبير، أصبحت قوة دولية كبيرة تثير النقاش حول هذه المكانة التي أدركتها في وقت ليس بالطويل ، فكان عليها بالضرورة تطوير سياستها الخارجية تجاه العالم حتى تساير التطور الذي حصل لها، وقد أدركت ضرورة أن تحافظ على مكانتها، فانتهجت سياسة الخروج إلى العالم وكانت إفريقيا من بين المحطات التي اختارت أن تحل بها لأهداف اقتصادية وسياسية أملتها متطلبات المرحلة، وقد ساهم صعودها الاقتصادي في هذا الخيار بحثا عن الموارد والأسواق والدعم السياسي حتى تخرج من عزلتها .

وقد اكتسب الدور الاقتصادي للصين دورا ملحوظا في نظام هيمن عليه رأس مال الدول المتقدمة منذ نهاية الحرب الباردة وظهور العولمة السريعة، بهذه الطريقة استقطب الحضور الصيني المرئي المعاصر في الاقتصاد السياسي الدولي اهتماما كبيرا في كل من الخطاب الأكاديمي والإعلامي في جميع أنحاء العالم، وقد تم حساب جدول الإصلاح الاقتصادي الصيني جيدا ، واكتسب زخما كبيرا في نفس الفترة التي كان فيها الغرب منشغلا بتدعيم مواقفه السياسية وإبراز نفوذه في أماكن أخرى خارج إفريقيا ، كما حصلت الصين على فرصة للخروج من ظلال اقتصاد مغلق إيديولوجيا لتصبح لاعبا اقتصاديا قويا في عصر العولمة السريعة مدفوعة بالمثل الليبرالية. إن مناقشة العلاقة بين الصين وإفريقيا على مستوى السياسات كان من أهم الاهتمامات وبالتالي الاهتمام الموالي كان السياسة الإفريقية للصين التي لم تمثل أي تغيير كبير في الاقتصاد السياسي الدولي لإفريقيا ، لقد نمت التجارة بين الشريكين الإفريقي والصيني

وسارعت الصين في الوصول إلى إمدادات الموارد الطبيعية مثل النفط، النحاس والألماس من بين موارد حيوية أخرى.

من نتائج العولمة السريعة كظاهرة جديدة لما بعد الحرب الباردة أن الاقتصاد السياسي الدولي أصبح إلى حد كبير سلبيا للعديد من الدول النامية بسبب التناقضات الكامنة الناجمة عن هذه العملية، ويحتاج ازدهار العلاقات بين الصين وإفريقيا- بالإضافة إلى التاريخ السياسي الوثيق- أن يُصوَر كنتيجة منطقية لتهميش إفريقيا في عصر العولمة ، العولمة التي تسعى لتحقيق أهداف معقولة (توسيع الروابط وتعميق الشراكات) بالنسبة للاقتصاد السياسي الدولي، ويكشف الواقع أن هذه العملية مليئة بالتناقضات ؛ فالعولمة تسعى إلى تكامل العالم سياسيا ، تقسيمه اقتصاديًا ، تحويله إلى أقطاب تكنولوجيًا ، تفريقه إقليميًا ، والتناقضات بدورها تخلق الفائزين والخاسرين ، حيث الاقتصادات الإفريقية مع رؤوس أموال ضعيفة يُنظر إليهم كخاسرين في حين الاقتصادات الثابتة والقوية التي تهيمن على رأس المال العالمي ينظر إليهم كرابحين وفي المقابل العلاقات بين الصين وإفريقيا ينبغي أن تفهم على قاعدة واقع الاقتصاد السياسي الدولي أين المصالح المستخرجة من أي علاقة اتفاقية غير متماثلة ، وغير متكافئة.

إن الجدل القائم حول طبيعة السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا التي تميزها النفعية وحول دور الصين الجديد في الاقتصاد السياسي لإفريقيا بسبب عدم الإنصاف والتوازن في الفوائد يتحدى الواقع ، العلاقة هي قوية بشكل خاص بسبب الروابط التاريخية والمصالح السياسية ، ومع ذلك فإن المدى الذي تعيشه يعتمد إلى حد كبير على الإرادة السياسية للنخب الصينية والإفريقية لمعالجة الخوف من أن الصين تسعى إلى السيطرة على الموارد الإفريقية وإخضاع القارة إلى التبعية الاقتصادية.

إن الالتزام والسرعة اللذان يميزان هذه الشراكات بما في ذلك المبادرات الدبلوماسية مثل منتدى التعاون الصيني الإفريقي تتحرك لمعالجة المسائل المتعلقة بالواردات الرخيصة وتطوير القدرات التصنيعية لإفريقيا يمكنها أن تبدد مخاوف إفريقيا .

من جهة أخرى الحكومة الصينية تدرك أن إفريقيا تحتاج للتصنيع أكثر من أي قارة أخرى ، وينبغي لها دعم إقامة المصانع بدلا من زيادة صادرات السلع الجاهزة. والأهم من ذلك ، الحكومات الإفريقية التي تحكم في الغالب تعتمد على السلع الأساسية تحتاج إلى أن يكون لديها سياسات إستراتيجية واضحة في التصنيع من أجل تعزيز القدرة التنافسية الدولية وهذا يعني أن سياسة الحكومة الصينية تحتاج لتسهيل هذا الانتقال في الاقتصادات الإفريقية من مصدر للمواد الأولية إلى مصدر للبضائع المصنعة ذات الجودة عن طريق فتح إمكانية للتصنيع في القارة ، إذا كان شعار سياسة الصين الإفريقية عميقاً.

وبناءا على كل ما سبق يتوضح جليا أن العلاقات بين الصين وإفريقيا علاقات ديناميكية ، وبالتالي هناك حاجة إلى رصد مستمر وإعادة تقييم الاتفاقيات المختلفة لضمان توافقها مع مبادئ وقيم التاريخ الطويل من التعاون.

وما يمكن أن نلحظه في جانب آخر أنه وبحسب الأرقام والإحصائيات فإن النشاطات الاقتصادية في إفريقيا هي في أعلى مستوى لها بشكل غير مسبوق لكن هذا الاتجاه قد أنتج تحديات جديدة بشكل غير مسبوق للسياسة الإفريقية للصين ، وتشمل ارتفاع التهديدات الأمنية للمواطنين الصينيين الحاليين في إفريقيا ، والآثار السلبية للمذهب التجاري الميركانتيلي في سياسة الصين الإفريقية ومخاطر السمعة التي خلفها ممثلو الصين الاقتصاديين بالإفراط في التركيز على الفوائد الاقتصادية وإهمال احتياجات إفريقيا على المدى الطويل .

سياسة الصين تجاه إفريقيا تفتقر إلى رؤية إستراتيجية شاملة على المدى البعيد ، هذه الفجوة تُعقِد الصراعات بين الأجندة السياسية لبكين والأهداف الاقتصادية في إفريقيا وبين المدى القصير للمكاسب التجارية والمصالح الوطنية على المدى الطويل.

على مستوى آخر تقوض المنافسة البيروقراطية داخل الأجهزة الحكومية وتنويع الفاعلين الصينيين سلامة العلاقات الصينية الإفريقية ، بالإضافة إلى ذلك لابد أن تعمل بيكين على تحسين آلياتها البيروقراطية وإجراءات للتكيف مع الواقع الجديد الذي يواجه الصين في إفريقيا.

من المتوقع حسب دراسات استشرافية لعمليات تقييم المخاطر السياسية أن يزيد التغلغل الصيني في إفريقيا، وسيكون على النظام أن يتكيف ويعتمد إصلاحات سهلة لبعض المشاكل ، على سبيل المثال من خلال زيادة الإنفاق على تدريب الموارد البشرية في إفريقيا ، أو من خلال تعزيز برامج المسؤوليات الاجتماعية للمجتمعات الإفريقية المحلية ومع ذلك تعطى الأولوية في الصين لتدعيم النمو الاقتصادي المحلي بالموارد الإفريقية وإمكانات السوق ، سوف تكون هناك حاجة لحل المشاكل الأساسية، وإعادة النظر العميقة في إستراتيجية العلاقات الشاملة .

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

أ- الكــتــب :

1- أبو دية ، سعد ، ***البيئة النفسية وأثرها في عملية صنع القرار في سياسة الأردن الخارجية*** الأردن:المنظمة العربية للعلوم الإدارية،1983.

2- باكير، علي حسين ، ***التنافس الجيو-استراتيجي للقوى الكبرى على موارد الطاقة ديبلوماسية الصين النفطية : الأبعاد والانعكاسات*** لبنان ،بيروت:دار المنهل اللبناني.

3- جرجس، فواز ،***النظام الإقليمي العربي والقوى الكبرى دراسة في العلاقات العربية – العربية والعربية الدولية*** بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط.1، 1997.

4- جميل مصعب، محمود، ***تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية*** ،عمان: دار مجدلاوي،2005.

5- جنسن، لويد ، ***تفسير السياسة الخارجية،*** ترجمة محمد بن أحمد مفتي و محمد السيد سليم الرياض:جامعة الملك سعود،1989.

6- دانييل بورشتاين وآرنيه دي كيزا ،***التنين الأكبر*** ، ترجمة شوقي جلال الكويت: مطابع الوطن، 2001.

7- هور ، شارلي ، ***الصين ثورة من؟***مصر: مركز الدراسات الاشتراكية،1987.

8 – ونترز، آلن وشهيد يوسف ، ***الرقص مع العمالقة : الصين و الهند و الإقتصاد العالمي*** ، ترجمة : أحمد رمو دمشق : الهيئة العامة السورية للكتاب ، 2012.

9- زاج وي، ***الإصلاح الاقتصادي في الصين ودلالاته السياسية،*** أبوظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية،2003.

10- كريس، ألدن، ***الصين في إفريقيا: شريك أم منافس؟*** ،ترجمة عثمان الجبلي المثلوتي،أبو ظبي: كلمة، بيروت:الدار العربية للعلوم ناشرون،2009.

11- لوموان فرانسواز ، **الاقتصاد الصيني**، تعريب صباح كعدان دمشق: الهيئة العامة السورية للكتاب، ط.1 ، 2010.

12- مارسيل، ميرل، ***سوسيولوجيا العلاقات الدولية***، ترجمة حسن نافعة القاهرة: دار المستقبل العربي، ط.1،1996.

13- محمد السيد سليم ، ***تحليل السياسة الخارجية*** القاهرة: مكتبة النهضة المصرية ، ط2 . 1998.

14- نصر مهنا، محمد ، ***النظرية السياسية والسياسة المقارنة، دراسة لمجموعة مختارة من الدول،*** الاسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، ب، د ،ت.

15- نصر مهنا ،محمد ، ***علم السياسة*** القاهرة: دار غريب للطباعة والنشروالتوزيع ،1997.

16- النعيمي، أحمد ،***السياسة الخارجية*** عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط.1، 2008.

17- سليم عبد الحي، وليد، **المكانة المستقبلية للصين في النظام الدولي 1978-2010**،أبو ظبي:مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستيراتيجية 2000.

18- شلبي، محمد، ***المنهجية في التحليل السياسي المفاهيم ، المناهج، الاقترابات، والأدوات*** الجزائر ،1997.

19- توانغ، يشوى ، ***جغرافيا الصين*** ، ترجمة محمد أبو جراد بكين :دار النشر باللغات الأجنبية،1987.

20- توز روجر، "الاقتصاد السياسي الدولي في عصر العولمة ،" في جون بيليس وستيف سميث محرران، ***عولمة السياسة العالمية***، ترجمة مركز الخليج للأبحاث الأمارات العربية المتحدة : مركز الخليج للأبحاث ،ط1، 2004.

21- غيلبين روبرت، ***الاقتصاد السياسي للعلاقات الدولية*** ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث الإمارات العربية المتحدة:مركز الخليج للأبحاث ، 2004.

الموسوعات:

1- **الموسوعة العربية العالمية.** ط2. ج. 15، الرياض: مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر و التوزيع، 1999.

2- مصباح عامر، ***معجم مفاهيم العلوم السياسية والعلاقات الدولية***(الجزائر :المكتبة الجزائرية،ط.1، 2005.

ب- الدوريات (المجلات)

1- أبوالعينين، محمد ، "العلاقات الأوروبية الإفريقية بعد انتهاء الحرب الباردة "***السياسة الدولية*** ،ع.140 أفريل 2000.

2- إبراهيم ،أحمد ، "الأبعاد الاستيراتيجية للعلاقات بين الصين وإفريقيا، "***آفاق إفريقية7-،*** ،ع.23،أكتوبر2007.

3- جلال، محمد نعمان" تسليم الراية في القيادة الصينية: الدلالات و الأبعاد"***. السياسة الدولية*** ع . 152، أفريل 2003.

4- الدسوقي، أبو بكر ، " الدور العالمي للصين...رؤى مختلفة"، ***السياسة الدولية***، العدد 173، يوليو2008.

5- حمدي عبد العزيز،عبد العزيز " قوة الصين النووية و وزنها الاستراتيجي في آسيا"***.السياسة الدولية***، ع145 ، جويلية- سبتمبر 2001.

6- محمد هلال ، رضا "العلاقات الصينية بالدول النامية ...المنطلقات والأبعاد، "***السياسة الدولية"،*** م.43 ،ع.173(جويلية 2008).

7- العزي، غسان ، " 11 أيلول 2001 والنظام الدولي تغيرات مفهومية،"***شؤون الأوسط***،ع.105،شتاء 2002.

8- ضياء، قريشي، "العولمة: فرص جديدة وتحديات صعبة،"**التمويل والتنمية**،م.33،ع.1،جانفي 1996.

ج- الرسائل الجامعية:

1- محمد عطية محمد ريحان،التجربة الاقتصادية وتحدياتها المستقبلية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الأزهر-غزة 2012 .

د- المواقع الإلكترونية:

1- **محمـود خليفـة جـودة محمـد**،أبعاد الصعود الصيني في النظام الدولي وتداعياته،على موقع: http://democraticac.de/?p=570#prettyPhoto

2- شيماء عاطف الحلوانى، دبلوماسية الصين الجديدة، على موقع: http:// www.sironline.org/alabwab/Arwekat_alketab(20)/213.htm

.

3- عزت شحرور،" **صناعة القرار في الصين.. مراكزها وتطورها** "في:

http://studies.aljazeera.net/issues/2013/11/201311137631298783.htm

4- أحمد عبد الأمير الأنباري، "دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 – 2005 ". على موقع http://annabaa.org/nbanews/67/339.htm تم تصفح الموقع 2014/01/30.

5- خالد رحموني، الصين والصعود إلى القمة : تأملات في نموذج تنموي فريد ، على موقع:

http://pjd.ma/articles/page-5843

6- عبدالجليل زيد المرهون ، "من تاريخ إعادة بناء الدبلوماسية الصينية، "

http://www.siironline.org/alabwab/diplomacy-center/018.html

7- مكانة الصين الدولية بعد الحرب الباردة واستراتيجيتها الخارجية، على موقع:

http://arabsino.com/articles/10-05-24/2429.htm

8- عبير عبد الحليم خاص، التنين الصيني ؛ التحدي الإستراتيجي الجديد القديم للغرب، على موقع:
http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/283.htm.

9- مقدمة في طبيعة علم الاقتصاد، على موقع:http://bu.edu.eg/olc/images/ektsad.pdf

10- الاقتصاد السياسي الدولي ونظريات العلاقات الدولية ،على موقع:
Boulemkahel.yolasite.com/resources/الاقتصاد السياسي ونظريات العلاقات الدولية1 pdf.

11-أحمد عبد الأمير الأنباري، " دراسة في التجربة الاقتصادية الصينية للفترة من 1978 – *2005*، "على موقع: -
http://annabaa.org/nbanews/67/339.htm

12- التجربة الصينية في التنمية الاقتصادية والصناعة، على موقع:
http://vb.maharty.com/showthread.php?t=706

13- الصين ومنظمة التجارة الدولية، على موقع:
http://arabic.cri.cn/chinaabc/chapter4/chapter40405.htm

18- وثيقة سياسات الصين تجاه أفريقيا ،على موقع:
http://arabic.china.org.cn/arabic/269173.htm

14- جندلي عبد الناصر،" النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة،" مجلة المفكر،ع.5 على الموقع:
http://univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r5/mf5a8.pdf

15-بدر حسن شافعي،" التغلغل الناعم'.. إستراتيجية الصين في تعزيز وجودها في أفريقيا،" *القدس العربي*، *14جانفي* ، 2014. على موقع:
http://www.alquds.co.uk/?p=123209

16-الصين وإفريقيا - نموذج إيجابي في العلاقات الدولية ، محاضرة السفير وانغ وانغشينغ على موقع :

http://ly.china-embassy.org/ara/dsxx/t784018.htm

17- خالد حنفي علي "النفط الأفريقي...بؤرة جديدة للتنافس، " ***السياسة الدولية،أفريل*** 2006، على موقع. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221653&eid=4846

18- شاهيناز العقباوي، ***التغلغل الصيني في افريقيا.أهداف اقتصادية بمسحة انسانية*** . على موقع: http ://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1233888&eid=453

19- Clarke Nikia , Looking East : China and African Democracy, 05 June 2012 .
http ://siteground274.com/~democr86/index.php?option=com_content&view=article&id=133:looking-east-china-and-african-democracy&catid=1:blog.

20- أفريقيا الصينية قادمة...هل ستقف الولايات المتحدة مكتوفة الأيدي؟!تقرير واشنطن العدد 85 على موقع:http://www.siironline.org/alabwab/derasat%2801%29/271.htm .

21- العلاقات الدولية في إفريقيا منذ انتهاء الحرب الباردة، على موقع:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/AlakatDwal/sec06.doc_cvt.htm

22- تقرير خاص: الولايات المتحدة والصين في إفريقيا تنافس وتزاحم، على موقع:

http://natourcenter.info/portal/2013/04/23

ثانيا: المراجع باللغات الأجنبية

A- BOOKS :

1. Anthony Yaw Boach and Herbert Jauch, "Chinese Investment in Africa "in Anthony Yaw Boach and Herbert Jauch, ***Chinese Investments in Africa :A Labour Perspective*** , Johannesburg :ALRN ,2006.

2. Austin C.Muneku, " Chinese Investment in Zambia, " in Anthony Yaw Baah and Herbert Jauche(eds),***Chinese Investments in Africa : A Lahour Perspective***, Johannesburg :ALRN ,2006.

3. Bahgat Korany & all, ***How Foreign Policy Decisions Are Made in The Third World : A Comparative Analysis*** USA :Westerview Press INC ,1986.

4. Chunlai Chen**,** ***Foreign Direct Investment In China,***(Usa :Edward Elgard Publishing, 2011.

5. David Brown,***Hidden Dragon ,Crouching Lion :How China's Advance in Africa Is Underetimated and Africa's Potential Underappreciated***, Carlisle : Strategic Studies Institute,2012.

6. Garth Shelton and Cloude Kabewba,***Win-Win Partnerships ?:China,South Africa and the Extractive Industries*** Johannesburg :Southern Africa Resource Watch,2012.

7. Garth Shelton and Farhana Paruk, ***The Forum on China-Africa Cooperation :A Strategic Opportunity*** South Africa : Institute for Security Studies,2008.

8. Gharth Shelton and Farhana Paruck, The Forum on China- Africa Cooperation :A Strategic Opportunity ,South Africa :Institut for Security Studies,2008.

9. Harry Broodman and Others,***Africa's Silk Road :China and India's New Economic Frontier***,Wshigton DC :The World Bank,2007.

10. Henry Lee and Dan Shalmon, « Searching For Oil :China's Oil Strategies In Africa, » in Robert I ,Rotberg (ed.),***China into***

Africa ;Trade, Aid, and Influence, Washington DC :Brooking Institutions Press,2008.

11. Loren Brandt and Thomas Rawski (eds),***China Great Economic Transformation*** (Cambridge University press,2008.

12. Lucy Corkin, « China Strategic Infrastructural Investments in Africa, »in Dorothy Grace Guerrero,***China's Role in Africa and South : A Search for a New Perspective*** ,Cape Town :Fahuma,2008.

13. Miene Pieter Van Dijk , "Introduction :Objectives of and Instruments for China's New Presence In Africa , " in Miene Pieter Van Djick(eds),***The New Presence of China in Africa***, Amsterdam : Amesterdam University Press ,2009.

14. Penny Davis ***, China and The End Of Poverty In Africa : Towards Mutual Benefits ?(***Sundly Berg : Diakonia,2007.

15. Richard Schiere et Alex Rugamba , "Les Investissements d'Infrastructure de La Chine et l'intégration Africaine , " dans Richard Shiere et AUTRES (eds),***La Chine et L'Afrique :Un Nouveau Partenariat pour Le Dévelopement ?***, Tunis :Banque Africaine de Dévelopement,2011.

16. Rothberg Robert(ed), ***China into Africa, Trade, Aid and Influence***(Washington D.C :Brookings Institution Press, 2008.

17. SHIRK Susan L., ***China, fragile superpower: how China's internal politics could derail its peaceful rise***, (Oxford :Oxford University Press, 2007.

18. Shuxun Chen and Charles Wolf Jr***, China,the Unites,and the Global Economy*** (Santa Monica : RAND,2001.

19. Stephen Olsen and Clude Prestowitz ***,The Evolving Role of China in International Institutions*** (Washington DC :The Economic Strategy Institute , January 2011.

20. Wayne Marrisson, ***china's economic conditions*** ,Washington D.C : Congressional Research Service,january 12,2006.

21. Xavier Perez Urizarbarina, Eastern Wind Blowing South ***:The Effect if China's Involvement in the Africa Economies and the Role of The Different Political Systems***(Belgique : European Institute ,2012.

22. Xavier Perez Urizarbarina, Eastern Wind Blowing South ***:The Effect if China's Involvement in the Africa Economies and the Role of The Different Political Systems***,Belgique : European Institute ,2012.

23. Zen Qiang , « China's Strategic Relations With Africa, » in Axel HARRIET – Sievers and others (eds.), ***Chinese and Africa Perspectives on China in Africa*** (Uganda : Pam Hazuka Pres,2010.

24. L

otfi Ouled Ben Hafsia et Karima Belkacem, ***L'avenir du Partenariat Chine-Afrique*** (Paris :L'Harmattan,2009).

B- MAGAZINES AND PERIODICALS :

1. Arthur Anderssen. ***International investment toward the year 2002***. (New York: United Nations publications. 1998.
2. Buzan Barry, « China in International Society: is "Peaceful Rise" Possible?, » ***The Chinese Journal of International Politics***, vol.3, no.1,(spring 2010.
3. Denis M.Tull, « China's Engagement in Africa ;Scope,Significance and Consequences, » ***Journal of Modern Africa Studied*** ,3(44-2006.
4. Martina Bassan**,** ***Le Soft Power Chinois en Afrique*** , Paris,IRSEM ,Janvier 2012,p.11
5. Sismandis Roxane D.V ,"China and The Post Cold War _Soviet Security Structure ," ***Asian Affairs*** , vol.21,no.1,(1994..

6. Spence jack," entering future backwards: some reflections in the current international scene", **review of international studies**, Cambridge, Cambridge university press vol 20, N 01, January 1994.
7. Ted Galen carpenter," the new world disorder ", **foreign policy**, no. 84, (autumn 1991),
8. Womack Brantly, « Asymmetry Theory and China's Concept of Multipolarity , », ***Journal of Contemporary China***, vol.13, no.39,(2004), .

C- RESEARCHS :

1. Stephen Olsen and Clude Prestowitz ***,The Evolving Role of China in International Institutions*** (Washington DC :The Economic Strategy Institute , January 2011.
2. Wayne Marrisson, ***china's economic conditions*** (Washington D.C : Congressional Research Service,january 12,2006.

3. THESIS:

1- Hana Botha, "***China in Africa :Friend or Foe ?:China's Contemporary Political and Economic Relations with Africa*** (Assignment Presented in Partial Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of Philosophy , Department of Political Science, University of Stellenbach ,2006.

2- Nuria Giralt, " ***Chinese Aid to Africa : A Foreign Policy Tool for Political Support*** " Assignment Presented in Fulfilment of the Requirements for the Degree of Master of International Relations,Department of Political Science , University of the Witwaterstand, 2007.

4. REPORTS:

1- Chris Alden and Ana Christina Alves, "***China and Africa's Natural Resources :The Challenges and Implications for Development and Governance***," Occasional Paper N° 41 Septembre 2009.

2- Benedict Vibe Christensen, " ***China in Africa : A Macroeconomic Perspective*** " , Paper N° 230, Novembre 2010.

3- Miene Pieter Van Dijk , "Introduction :Objectives of and Instruments for China's New Presence In Africa , " in Miene Pieter Van Djick(eds), ***The New Presence of China in Africa***, Amsterdam : Amesterdam University Press ,2009.

4- Zhang Hongming, "The Development Environment of Sino-African Relations and Its Development Path" Annual Report on Development in Africa 2011-2012, China Academy of Social Sciences, 2012.

d- **INTERNET LINKS** :

1- Chenchen Wu ,*China Foreign Policy Towards Africa*. :

www. *pol.ed.ac.uk/__data/.../chenchen_wu_paper.doc.*

2- Chinese economic reform,

http://en.wikipedia.org/wiki/Chinese_economic_reform .

3- ROBERT Magali, « Puissance Chine : la stratégie d'affirmation internationale chinoise », Fiche de l'IRSEM, n°1, avril 2010, //www.irsem.defense.gouv.fr/IMG/pdf/Fiche_no1.pdf,

4- Paul André." l'Evolution de la Politique Etrangère Chinoise". http://www.souvarine.fr/articles_pdf/041_043.pdf

5- Commandant Mbaye Cisse, L'affirmation d'une stratégie de puissance: la politique africaine de la Chine. available from : http://www.diploweb.com/forum/chine07102.htm

6- Clarke Nikia , Looking East : China and African Democracy, 05 June 2012

http ://siteground274.com/~democr86/index.php?option=com_content&view=article&id=133:looking-east-china-and-african-democracy&catid=1:blog

7- Servant Jean Christophe ,China's Trade Safari in Africa, ***Le Monde Diplomatique***, http://mondediplo.com/2005/05/11chinafrica

8- Cheng Yinghong, "Exporting Revolution to the World- Impacts of Cultural Revolution in Asia, Latin America and Africa" *China News Digest*, November 7/ 2007. http://www.cnd. org/cr/ZK07/cr443.gb.html .

9- Yun Sun," Africa in China's Foreign Policy," Brookings, april 2014, http://www.brookings.edu/research/papers/2014/04/10-africa-china-foreign-policy-sun,

[1]0- Ye Zicheng, "The Foreign Policy Legacy of Deng Xiaoping and Its Impacts, *People's Daily.*, http://www.people. com.cn/GB/paper2836/13189/1183023.html.

[1]1- Mwanangombe, Lewis, "China's Footprint Grows in Zambia," *Associated Press*, November 3 2013. http://news.yahoo.com/chinas-footprint-growszambia-145440633--finance.html.

12- One Million Chinese Struggling in Africa" [Neteast Data Blog, Data Blog, October 21 2012, :http://news.163.com/12/1017/01/8DVTB39G00014MTN.html

13- Anhui Province Affirms Africa to Be the Primary Target of its 'Going Out' Strategy" (Anhui News, July 3 2013), :http://ah.anhuinews.com/system/2013/07/03/005830150.shtml.

14- More than 150 Chinese Gold Miners Arrested in Ghana and Their Work Is Revealed China Radio International, June 6 2013, a : http:// gb.cri.cn/42071/2013/06/06/782s4138923.htm.

15- Zhao Hong, "China's New Energy Diplomacy in Africa : Progress and Problems",Institute of China Studies University of Malaya ,ICS Working Paper n°2009-11 http://ics.um.edu.my/images/ics/working paper/2009-11.pdf(10/02/2011).p:09

16- Valérie Niquet, ***La stratégie africaine de la Chine*** **.**

http://www.diplomatie.gouv.fr/fr/IMG/pdf/0805_Lastrategieafricainedela ChinedeValerieNiquet.pdf

17- Yun Sun," Africa in China's Foreign Policy," Brookings, april 2014,: http://www.brookings.edu/research/papers/2014/04/10-africa-china-foreign-policy-sun

[1]8- The History of Sino-Africa Relations on :

https://sites.google.com/site/chinapolicyinfocus/china-s-return-to-africa/the-history-of-sino-africa-relations

19- Chinese economic reform,

http://en.wikipedia.org/wiki/Chinese_economic_reform .

قائمة المحتويات

1- قائمة المحتويات:

المبحث الثالث: أهمية مقترب الاقتصاد السياسي في تفسير السياسة الخارجية الصينية.

2- الملاحق والجداول:

الملخص

يعالج موضوع السياسة الخارجية للصين تجاه إفريقيا – دراسة من منظور الاقتصاد السياسي– السياسة الخارجية للصين بعد الحرب الباردة وتوجهها نحو إفريقيا ، هذه السياسة التي عرفت تحولات أملتها متطلبات المرحلة التي تميزت بالتغيرات ذات الوتيرة السريعة ، والصين التي خرجت إلى عالم ما بعد الحرب الباردة في شكل قوة اقتصادية كبيرة تنافس أكبر قوة في العالم ، الولايات المتحدة الأمريكية بمعدلات نمو تفوقها ، كانت قد عرفت مراحل من عملية إصلاحات قام بها الرئيس دنغ منذ نهاية السبعينيات وأثمرت نتائج هائلة بالنسبة للصين ، وتوجه الصين إلى إفريقيا كان له أهدافه المسطرة والتي يحددها منظور الاقتصاد السياسي في العلاقة التفاعلية بين الاقتصاد والسياسة في شكل منافع تحصلها الدول خاصة في ظل العولمة التي فرضت نفسها في الساحة الدولية بعد الحرب الباردة. والصين بعد التطور الاقتصادي الهائل الذي شهدته كان لزاما عليها البحث عن مصادر للطاقة والموارد الطبيعية كما كانت تبحث عن دعم لها بين الدول الإفريقية وإرساء بذلك نظام دولي متعدد الاقطاب ، لكنها تواجه انتقادات عن دورها في إفريقيا وتحديات داخلية ودولية لا تخرج في إطارها عن التفاعل بين الاقتصاد والسياسة، الأمر الذي يملي على صانعي القرار الصيني إعادة النظر في التوجهات العامة لهذه السياسة والبحث عن آفاق أخرى لها.

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية– الصين —الحرب الباردة– الاقتصاد السياسي– إفريقيا .

abstract

the subject of China's foreign policy towards Africa - a study from the perspective of the economy political- Addresses the foreign policy of China after the Cold War and its orientation towards Africa, this policy, which I knew shifts dictated by the requirements of phase characterized by changes fast-paced, and China, which came into the world after the Cold War in the form of great economic power to compete largest power in the world, the United States growth rates superiority, had been known stages of the process of reforms carried out by President Deng since the end of the seventies and yielded tremendous results for China, China went to Africa had its objectives ruler and determined by the perspective of political economy in the interactive relationship between the economy and politics in the form of benefits collected by the states, especially in light of globalization, which imposed itself in the international arena after the Cold War. And China after economic development ran rampant, had to search for sources of energy and natural resources as they were looking for her support among African countries and the establishment of this system, an international multi-polar world, but faces criticism for its role in Africa and the challenges of domestic and international does not come out in the framework of the interaction between the economy the policy, which dictates the Chinese decision-makers to reconsider the general trends of this policy and the search for her other prospects.

Key words: Foreign Policy - China - the Cold War - political economy - Africa.

باللغة الفرنسية:

Résumé:

Le sujet de la politique étrangère de la Chine vers l'Afrique après la guerre froide - étude de la part de la perspective de l'économie politique et son orientation vers l'Afrique, cette politique, qu'elle connaissais décalages de phase dicté marquée par des changements des exigences en évolution rapide, et la Chine, qui est sorti au monde après la guerre froide sous la forme d'une grande puissance économique concurrencer les plus grandes puissances dans le monde, par des taux de croissance qui ont dépassé celles des États-Unis, la chine quelle avait été connus du processus de réformes menées par le président Deng depuis la fin des années soixante-dix et a donné d'excellents résultats pour la Chine, la Chine est allé à l'Afrique et son objectifs règle déterminée par le point de vue de l'économie politique dans la relation interactive entre l'économie et la politique dans la forme de prestations perçues par les pays privés à la lumière de la mondialisation imposée sur la scène internationale après la guerre froide. Et la Chine après l'évolution économique massive des dû chercher des sources d'énergie et des ressources naturelles comme ils étaient à la recherche pour son soutien entre les pays africains et la mise en place de ce système international multipolaire, mais fait face à la critique pour son rôle dans les défis internes et internationaux de l'Afrique ne vont pas dans le cadre de l'interaction entre l'économie La politique, qui dicte les décideurs chinois à reconsidérer dans la direction générale de cette politique et la recherche d'autres horizons

Mots clés :

La Politique étrangère - la Chine - la guerre froide - économie politique - Afrique.